

عين على الأقصى

تقرير توثيقي
يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2014/8/1 و 2015/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى

التقرير التاسع





عين على الأقصى

تقرر توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2014/8/1 و2015/8/1

المشاركون في إعداد التقرير

(وفق ترتيب الفصول)

بـراءة درزي

هشام يعقوب

علي إبراهيم

محمد أبو طربوش

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب

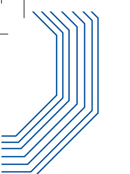
إدارة الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

آب/أغسطس 2015

الطبعة الأولى
2015 م – 1436 هـ
بيروت – لبنان
ISBN 978-9953-0-3479-9

مؤسسة القدس الدولية
تلفون 751725 1 961 +
تلفاكس 751726 1 961 +
بريد إلكتروني: info@alquds-online.org
الموقع: www.alquds-online.org



فهرس المحتويات





مقدمة التقرير

على مدار 48 عامًا من احتلال المسجد الأقصى، لم تفلح كل مخططات الاحتلال في إبعاده من محورية الصراع، وظلّ المسجد الأقصى محركًا رئيسًا لمسار الأحداث والتطورات في القدس وكلّ فلسطين، كما شكّل عنوانًا مؤثرًا على أجندة السياسات الخارجية للأطراف الإقليمية والدولية.

ويختلف التوصيف العام لواقع المسجد الأقصى عن دراسة هذا الواقع بمنهجيّة مبنيّة على الرصد الموثّق للأخبار والأحداث والمواقف والمدعّم بالتحليل والمقارنة والاستشراف.

المعطيات التي تراكمت في تقارير عين على الأقصى على مدار تسع سنوات خلت تشير إلى أن الصراع بين الحق بالأقصى وادعاءات «المعبد» وصل إلى نقطة التلاقي من مسافة صفر. فالمنظمات والجماعات والأحزاب اليهودية المتطرفة مدعومة بمؤسسات الاحتلال وأجهزته تطورت لديها فكرة «الحق اليهودي» في الصلاة في «جبل المعبد»، وباتت تستنفر كل قواها لتثبيت هذا «الحق» من خلال الوجود اليهودي الدائم في الأقصى، والعمل على تقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا تمهيدًا للسيطرة الكاملة عليه لإقامة «حلم المعبد».

وفي المقابل يشعر المقدسيون والفلسطينيون وخلفهم العرب والمسلمون أن الاحتلال جادّ بتغيير هُوية المسجد الذي يتمركز في صميم عقيدتهم وثقافتهم ووجدانهم، ويعتقدون أنه لا مجال للقبول بواقع تقسيم الأقصى لأن في ذلك تفريطًا بأمانة المسرى وأولى القبلتَيْن، ولذلك يهبون لمواجهة اقتحامات المسجد والاعتداءات عليه حتى لو كلّف ذلك مُهجَهم وأرواحَهم.

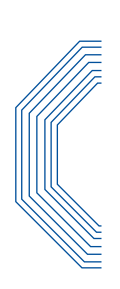
هذا التقرير أشبه بعمل مجهريّ يعكس للقارئ تفاصيل المعركة على الأقصى وفيه. ويستعرض التقرير تطور المواقف الدينية والسياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية باتجاه تحقيق الهدف الإسرائيلي بتقسيم الأقصى. كما يرصد الاقتحامات والحفريات وبناء المعالم اليهودية أسفل الأقصى وفي محيطه، ويوضح طبيعة المواجهة التي يخوضها الفلسطينيون في جنبات المسجد دفاعًا عن حقهم فيه. وتتسع دائرة اختصاص التقرير لتشمل مواقف

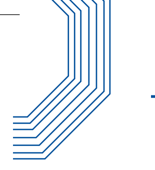
الأطراف ذات الصلة بقضية الأقصى، وتفاعلاتهم مع التطورات فيه وذلك على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي.

إن مؤسسة القدس الدولية إذ تصدر هذا التقرير السنويّ التاسع ترى أنه ناقوس خطر يجب أن يتنبه له كلّ ذي مسؤولية وقرار، وترى أن هذه المرحلة في تاريخ الأقصى حاسمة والغلبة لمن يملك الإرادة وبرامج العمل ولا يكفي الاعتقاد بالأحقية بالمسجد. ومن هنا، يخلص التقرير إلى جملة توصيات يقدمها بين يدي الجهات المعنية وصنّاع القرار مشفوعة بمطالب دقيقة تشكل برنامج عمل حقيقيًّا إن أخذت بعين الجِّدية والاعتبار.

المحرر

هشام يعقوب





عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه
ما بين 2014/8/1 – 2015/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير الثامن في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2014/8/1 و2015/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

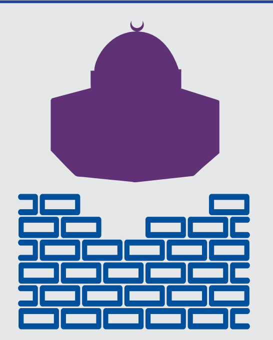
إنفوغراف توضيحي لأبرز خلاصات تقرير عين على الأقصى التاسع

عين على الأقصى

عين على الأقصى: إطلالة على واقع الأقصى والسلوك الإسرائيليّ تجاهه ومواقف الأطراف الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية من الأحداث من 2014/8/1 إلى 2015/8/1.



نحو 50 حفرية إسرائيلية تتوزع أسفل الأقصى وفي محيطه وتهدد أساساته.



يكثّف الاحتلال الإسرائيليّ من بناء المراكز اليهودية حول الأقصى لكسر حصرية المشهد العربي والإسلامي للمكان.

10 مواقع

تطور العمل في الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، ويمكن ملاحظة 10 مواقع نشطة للحفريات ما بين 1/8/2014 إلى 1/8/2015.

تطوّرَ الهدف الإسرائيليّ من البحث عن آثار مزعومة "للمعبد" إلى خلق هذه الآثار والاستفادة من الحفريات والمراكز اليهودية سياحيًا ودينيًا وتاريخيًا وللترويج للادعاءات اليهودية حول المعبد المزعوم.

تتماهى الطبقة السياسية الإسرائيلية مع طروحات المستوطنين و"منظمات المعبد" تجاه تقسيم المسجد الأقصى.



يتحكم الاحتلال بدخول المسلمين إلى المسجد الأقصى، ويقوم باعتقالهم وإبعادهم مددًا تتراوح بين **15** و **90** يومًا بالإضافة إلى إلزامهم بدفع غرامات مالية ما بين **500** و**2000** شيكل.

الاحتلال يعرقل محاولات ترميم أي جزء من المسجد الأقصى، لجعله بحالة سيئة تؤدي لسقوط بعض أجزائه.



تزامنًا مع تمسك أعضاء الكنيست بفكرة "المعبد" وناشطيه والمطالبين بضمان حرية صلاة اليهود في المسجد بدعواتهم وتصريحاتهم، وجد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أن بقاء "الوضع القائم" في الأقصى أفضل من خسارته، أي استمرار الاقتحامات والتحكم بالدخول والخروج من المسجد والتدخل في عمل إدارة الأوقاف، أي ترسيخ للسيادة الإسرائيلية على الأقصى مع بقاء "الوصاية الأردنية" الشّكلية عليه.



استمرت الحاخامية الرئيسة بتبنّي الموقف الرافض للاقتحامات، لأسباب تتعلق بمتطلبات الشريعة اليهودية، في مقابل تشجيع عدد من الحاخامات لاقتحامات المسجد، في ضوء قرارات للمحكمة الإسرائيلية العليا تقر "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد"، مع ترك إمكانية تطبيق ذلك للشرطة التي تراقب مدى خطورته الأمنية.

14019

بلغ عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال "والسياح" نحو 14019 مقتحمًا ما بين 2014/8/1 إلى 2015/8/1.



ازداد عنف العناصر الأمنية الإسرائيلية حيث أصبح قمع المرابطين سلوكًا دائمًا.



شكلت شرطة الاحتلال وحدة نسائية خاصة لاعتقال المرابطات وملاحقتهنّ وضربهنّ.

طالبت قيادة الشرطة الإسرائيلية رسميًا بوقف اقتحام أعضاء الكنيست للأقصى بعد تفجّر الحراك الشعبي في القدس وبالفعل لم يشهد الأقصى اقتحامات رسمية من 2014/11/4 إلى 2015/7/26.

- تأثر خطاب فصائل المقاومة الفلسطينية بالحراك المقدسي، فقد تبنت الفصائل لغة داعمة لحق المقدسيين في مواجهة الاحتلال بشتى الطرق الممكنة والمتاحة للدفاع عن الأقصى ونصرته، ولكن هذا الخطاب بقي في دائرة التصريحات ولم يتحول إلى برامج عمل مساند للمقدسيين على الأرض.

- رتابة خطاب السلطة الفلسطينية، ومحاولتها لإجهاض الحراك والتزامها بالتنسيق الأمني، والحرص على منع انتفاضة عامة تتمدد إلى الضفة الغربية كانت السمات العامة لمواقف السلطة.

- غابت المواقف الحاسمة على المستويين العربي والإسلامي، مع ضعف الموقف الأردني الذي يُستهدف في موظفيه ودوره في الوصاية على المقدسات في القدس المحتلة.

- بقي الموقف الأمريكي والأوروبي والدولي عمومًا رهين العجز وعدم الجدية بالوقوف في وجه مخططات الاحتلال غير الشرعية، واستمرت هذه الجهات الدولية بمقاربة قضية الأقصى من زاوية ضمان "حرية العبادة لجميع الأديان" في الأماكن المقدسة ما يعني مشاركة اليهود للمسلمين في الأقصى.



إعداد قسم
الأبحاث والمعلومات

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

> خضعت تطورات فكرة الوجود اليهودي في الأقصى لعامل أساسي هو الحراك الشعبي في القدس الذي اندلع في تموز/يوليو 2014، بالإضافة إلى الاستعداد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة تتطلب تجنّب ما من شأنه تدحرج الوضع ما بين القدس وامتدادها في الضفة الغربية. وبالعموم كان التعاطي الإسرائيلي محكومًا بمتطلبات الضرورات الأمنية من جهة وعدم تصدير حالة الغضب من الشارع المقدسي إلى صفوف ناشطي "المعبد" وداعميهم من جهة أخرى

شكّل صيف عام 2014 واندلاع الحراك الشعبي في القدس محطة فارقة في تطور الأحداث أعاد إلى الواجهة ما شهدته المدينة عقب انتفاضة عام 2000 التي اندلعت بعد اقتحام أريئل شارون المسجد الأقصى مع ما يزيد على ألف من الجنود. وارتبطت تطورات فكرة الوجود اليهودي في الأقصى خلال مدة الرصد، ولا سيما على المستويين السياسي والأمني، بالحراك الشعبي الذي شهدته القدس ابتداء من تموز/يوليو 2014. وعلى ضوء هذا الحراك، الذي كان المسجد الأقصى أحد أسباب تصعيده، تشكلت المواقف الإسرائيلية حيال الأقصى على المستوى الأمني بشكل خاص. وفي حين حاول أنصار بناء «المعبد» و«حق» اليهود بالصلاة في الأقصى على المستوى السياسي الجنوح نحو مزيد من الممارسات الاستفزازية في المسجد فإنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حاول أن يبدو الأكثر تعقّلاً بين المتطرفين، والوسطي بين مكوّنات اليمين حيث تجلّى ذلك بتكرار تأكيده تمسك «إسرائيل» بالوضع القائم في الأقصى، بما يعنيه ذلك ضمان استمرار الاقتحامات بشكل يومي، وإصدار بيان يدعو أعضاء الكنيست إلى التهدئة في ما يتعلق بالمسجد.

وقد ارتبطت تطورات الموقف الإسرائيلي على المستويات السياسية والأمنية والقانونية والدينية خلال المدة التي يرصدها التقرير بالحراك الشعبي الذي اندلع في القدس في تموز/يوليو 2014 بعد خطف مستوطنين الفتى المقدسي محمد أبو خضير وإحراقه حيًا. وبدا أن تطورات فكرة الوجود اليهودي في الأقصى سيطرت عليها الحاجة إلى تطويق الحراك ومنع تطوره وذلك عبر الحد من دوافعه، وفي مقدمتها الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأقصى.

1.المستوى السياسي

> أثر الحراك الشعبي في القدس في تصدير الموقف السياسي حيال فكرة الوجود اليهودي في الأقصى حيث ظهرت الحاجة إلى الموازنة بين الدفاع عن "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد" والمخاطر الأمنية التي تجلّت في الخوف من خروج الحراك عن السيطرة، خصوصًا أنّ الوضع في الأقصى كان أحد الأسباب التي أجّجت التحرّكات. أما الانتخابات المبكرة فلم تفرز تغيرًا كبيرًا في تشكيلة الكتلة الداعمة لفكرة "المعبد" ونشطائه كما عزّزت وجود أعضائها في الحكومة

فرض الحراك الشعبي في القدس قواعد جديدة في تصدير الموقف السياسي حيال المسجد الأقصى، ثم جاءت الدعوة إلى انتخابات مبكّرة ومعها الحاجة إلى الموازنة بين ضرورات الدعاية الانتخابية المستندة إلى "جبل المعبد" من جهة وعدم أخذ الأوضاع إلى الانفجار حيث كان المسجد الأقصى سببًا رئيسًا في تحريك الشارع المقدسي. وفي مقابل ذلك كان ثمة حاجة إلى عدم إغضاب الشارع اليهودي بالإسراف في منع الاقتحامات. أمّا الكنيست والحكومة اللتان أفرزتهما الانتخابات المبكرة في آذار/مارس 2015 فلم تخرج تشكيلتهما عن الإطار السابق لجهة سيطرة اليمين بشكل عام، كما أعادا إنتاج الوجوه ذاتها التي تصدّرت دعم فكرة «المعبد» وناشطيه خلال السنوات الماضية. ويمكن القول إنه بعد الانتخابات وبالاتجاه إلى أواخر مدة الرصد كان المستوى السّياسي متحرّرًا نسبيًا، من القيود التي فرضها الحراك المقدسي.

نواب اليمين الذين يتبنون فكرة «المعبد» أو يدعمون نشطاءه بدوا غير مكترثين، بشكل عام، بالتداعيات التي قد تنتج عن اقتحامهم للأقصى أو تصعيد خطابهم بشأنه وذلك على الرغم من التحذيرات الصادرة عن المستوى الأمني. وفي وقت كرر هؤلاء مطالبتهم بتغيير الوضع القائم في الأقصى كان نتنياهو يعلن عدم وجود نية لتغييره، بل والتمسك به لأن فيه ضمانًا لاستمرار الاقتحامات في المرحلة الراهنة، مع حرصه على تمرير رسائل موازية مفادها أنّ «إسرائيل» تحمي الأماكن المقدسة وحق الناس من كل الأديان في الصلاة في أماكنهم المقدسة، وهي تعبير آخر عن «حق اليهود بالصلاة في أقدس مكان لديهم».

الانتخابات التّشريعية المبكرة لم تنتج تغييرًا كبيرًا في التركيبة السياسية لكنّها شهدت خروج موشيه فيجلين من الكنيست، وفيجلين الذي ينتمي إلى حزب الليكود كان بنى دعايته الانتخابية عام 2013 على وعود مرتبطة بتأمين صلاة اليهود في الأقصى. أما لجنة الداخلية والبيئة التي ترأستها الليكودية ميري ريغف في الكنيست السابق فقد بقيت من حصة الليكود

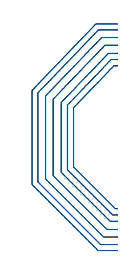
فترأسها النائب دافيد أمساليم وعقدت في حزيران/يونيو 2015 جلسة لمناقشة الوضع القائم في الأقصى. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تتم النقاش حول الموضوع بسبب اعتراض نواب من القائمة العربية إلا أنّها حدّدت الإطار العام لتعاطيها مع الأقصى في المرحلة المقبلة. أما الحكومة التي تشكلت على أثر هذه الانتخابات فوضعت أبرز داعمي فكرة «المعبد» في مواقع تنفيذية، وهو منحى يشهد تصاعدًا عبر السنوات القليلة الماضية.

2. المستوى الأمني

> أعلن المستوى الأمني حالة من التأهب لمنع تصاعد الحراك الشعبي ليس فقط عبر تعزيز الإجراءات الأمنية في القدس بل أيضًا عبر محاولة تطويق الممارسات التي تغذّي التحركات، ولا سيما الاقتحامات التي ينفذها سياسيون. وصنف بعض القادة الأمنيين الاقتحامات التي ينفذها السياسيون أو المواقف الداعمة لنشطاء "المعبد" على أنها جزء من الدعاية السياسية التي تسعى إلى جذب أصوات الناخبين

خضع الموقف الأمني لاعتبارات تقتضي الموازنة بين الحاجة إلى منع تأجيج الحراك المقدسي من جهة وبين الحاجة إلى عدم الدفع نحو حالة من التململ بين اليهود في حال المبالغة في منعهم من اقتحام الأقصى. فبعد الاشتباكات التي اندلعت في 2014/9/24 في المسجد الأقصى ومحيطه عشيّة الاحتفال بذكرى "رأس السنة العبرية" المصادف 2014/9/24-25 دعا وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتش إلى إعطاء المصلّين اليهود إمكانية الوصول الكامل إلى المسجد. وقال أهرونوفيتش خلال جولة له في الأقصى إنّه من المهمّ فتح أبواب المسجد أمام اليهود. لكنه أظهر في تشرين أول/أكتوبر 2014 موقفًا مختلفًا حيث علق على منع غير المسلمين من دخول الأقصى في "عيد المظال" في 2014/10/12 بالقول إنّه يؤيّد القرار بالكامل.

أمّا قائد شرطة الاحتلال في القدس الحنان دانينو فقال إن سلسلة العمليات التي ظهرت في القدس، والتي ارتكبها أشخاص ليس لهم سجلات جرمية، إنما هي نتيجة "الاستفزاز". واعتبر دانينو في خطاب ألقاه بالجامعة العبرية في القدس في 2015/1/14 أنّ "[المسجد الأقصى] جزء مهمّ من هذا الاستفزاز". وأوضح دانينو ارتباط الاستفزازات بالانتخابات والطموحات السياسية لبعض المرشّحين حيث أشار إلى أنه بعد الانتخابات الأخيرة (كانون ثانٍ/يناير 2013) انتُخب بعض المرشحين إلى الكنيست وعلى أجندتهم تغيير الوضع القائم في الأقصى. وقد نصحتهم الشرطة بأنّ "سياستهم لا تشعل الوضع في إسرائيل أو في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في العالم الإسلامي كله أي ما يزيد على مليار إنسان. والسّبب في ذلك هو جذب المزيد من أصوات النّاخبين".



واعتبرت القيادة العامة للجيش أن القدس لا تشهد انتفاضة شاملة ومن الممكن السيطرة على الوضع، وحتى من الممكن تغيير اتجاه التطورات. وذلك ممكن بشكل كبير عبر تحييد العامل الديني، أي الأقصى، الذي يحرك الفلسطينيين.

3. المستوى القانوني

الموقف القانوني، كما هو صادر في قرارات مختلفة للمحكمة الإسرائيلية العليا، مستقر على إقرار "حق" اليهود بالصلاة في الأقصى مع اعتباره حقًّا قابلاً للتقييد في حال ارتأت الشرطة ذلك استنادًا إلى الضرورات الأمنية وكان لمحكمة الصلح قرار بهذا الصدد اعتبر أن "الشرطة ملزمة بموجب القانون بتأمين صلاة اليهود في جبل المعبد وليس العمل على منعهم من ذلك"

تفيد قرارات مختلفة للمحاكم الإسرائيلية بأن الرأي القانوني مستقر على "حقّ" اليهود بالصلاة في الأقصى مع ترك الأمر للشرطة لتقدير الظروف الأمنية وتنفيذ ذلك وفقًا لمقتضيات المحافظة على الأمن والنظام العام. وفي آذار/ مارس 2015، أقرّت محكمة الصلح «حقّ اليهود بالصلاة في [المسجد الأقصى]»، وقالت القاضية ملكا أفيف في معرض نظرها بقضية الحاخام يهودا غليك ضد الشرطة إنه على الأخيرة أن تضمن أنّ «اليهود قادرين على الصلاة في [المسجد الأقصى]». وقالت أفيف إنّ «الشرطة ملزمة بموجب القانون بضمان صلاة اليهود في جبل المعبد وليس العمل على منعهم من الصلاة هناك».

وبدا خلال مدة الرصد محاولة المستوى القانوني الموازنة بين الخطر الأمني من جهة واندفاع نشطاء «المعبد» من جهة أخرى. فأمرت المحكمة العليا الشرطة بالسماح بتظاهرة ينظمها نشطاء «المعبد» في تموز/يوليو 2015 اعتراضًا على منع اليهود من دخول الأقصى في شهر رمضان. وأقرّت المحكمة التظاهر عند باب المغاربة لكنها وافقت على موقف الشرطة لجهة توقيت التظاهرة وحصرها بمدة لا تعرقل وصول المسلمين إلى الأقصى، كما وافقت على تمديد الوقت إذا وافقت الشرطة على ذلك.

4. المستوى الديني

نال الموقف الديني نصيبه من ارتدادات الحراك الشعبي في القدس حيث أعاد حاخام السفارديم الرئيس يتسحاق يوسف تأكيد منع اليهود من دخول الأقصى، وقال، في جنازة شالوم أهارون بدني الذي مات في حادث دهس عند محطة القطار الخفيف في القدس في

2014/11/5، إنه على الجمهور التوقف عن هذا "الاستفزاز"، كما اتهم الحاخامات الذين يسمحون لليهود بزيارة الأقصى بـ "صب الزيت على النار".

> أعاد حاخام السفارديم الرئيس تأكيد عدم جواز "صعود اليهود إلى جبل المعبد" واتهم الحاخامات الذين يسمحون بالزيارة بصب الزيت على النار وشهدت مدة الرصد استمرار نشاط "منظمات المعبد" مع اتجاه إلى مأسسة الاقتحامات وإقامة حملات توعية حول "المعبد" وحملات لجمع التبرعات تمهيدًا لبنائه

لكن ارتدادات الحراك لم تكن ذاتها على المستوى الديني، حيث أعلن الحاخام بيني لاو (من التيار الديني الصهيوني)، وهو كان يعارض دخول اليهود إلى الأقصى لأسباب تتعلق بالطهارة، أنه غيّر موقفه بسبب الأحداث في الأشهر الأخيرة التي دعته إلى إعادة النظر في موقفه. وقال لاو في مقابلة إذاعية إنه "من غير المقبول أن يصلّي المسلمون في [المسجد الأقصى] كما يشاؤون ويديرونه عبر الأوقاف بينما يُهان اليهود إلى أبعد مدى".

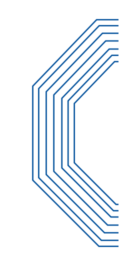
وعلى مستوى "منظمات المعبد"، فإن العمل مستمر على قدم وساق لتثبيت الوجود اليهودي في الأقصى حيث أعلنت منظمة «طلاب من أجل المعبد» عن برنامج ممنهج لمأسسة العمل الذي يستهدف المسجد. وفي هذا الإطار ستشكل 4 طواقم أو دوائر تشمل المنحى القانوني والبرلماني والتثقيفي والإعلامي تتكامل في ما بينها لتصبح الاقتحامات وصلاة اليهود في المسجد أمرًا واقعًا. أمّا «معهد المعبد» فيستمر في إقامة حملات توعية حول أهمية «المعبد»، وتبرّعات تمهّد لبنائه، ورحلة البحث عن «البقرة الحمراء».

ثانيًا: الحفريات وأعمال البناء والمصادرة أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات

شكّلت الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه أداة أساسية بيد حكومة الاحتلال وأذرعه لخلق واقع تهويدي في منطقة الأقصى. ومع تطوّر الهدف الإسرائيليّ من البحث عن سراب آثار يهودية في ظاهر وباطن أرضٍ لا تعرف أثرًا للمستوطنين اليهود، إلى توظيف هذه الحفريات في رواية تاريخ يهوديّ مزعوم في القدس، تكثّفت الجهود الإسرائيلية باتجاه تحويل جلّ تلك الأنفاق إلى مزارات سياحية ومتاحف وحدائق تلمودية وكنسٍ وقاعات ومرافق تستخدم لأغراض

> رصد التقرير نشاطًا في 10 مواقع حفريات، وشهدت الجهة الغربية كشفًا جديدًا عن ثلاث حفريات ونشاطًا في عدد من المواقع. أما الجهة الجنوبية فقد نشطت فيها الحفريات من دون أي كشف جديد عن أنفاق، فيما استقرت الحفريات في الجهة الشمالية على ما كانت عليه في تقرير العام السابق باستثناء ترجيح تجدد العمل في موقع واحد



دينية وتاريخية وسياسية وسياحية واجتماعية مشبوهة. وهذا التحوّل يعني أنّ الاحتلال يدشّن مرحلة جديدة في التعامل مع ملف الحفريات قد لا تكون زيادة عددها أولوية فيها بقدر ما يكون ترميم الموجود وتوسعته وتطويره وافتتاحه كمرافق تؤدي وظيفة الترويج للمزاعم والأكاذيب اليهودية، هو الأولوية التي تلتقي عليها أذرع الاحتلال المختلفة. وفي الوقت الذي كانت تبدو فيه مسارات الأنفاق أسفل الأقصى وفي محيطه غير مترابطة، سعى الاحتلال في السنوات الخمس الماضية إلى ربطها في إطار مشروع تهويديّ واحد، ليتحول هذا المشروع إلى المحجّ السياحيّ الأول في دولة الاحتلال.

رصد تقرير "عين على الأقصى" التاسع نشاطًا في 10 مواقع حفريات، وشهدت الجهة الغربية كشفًا جديدًا عن ثلاث حفريات ونشاطًا في عدد من المواقع. أما الجهة الجنوبية فقد نشطت فيها الحفريات من دون أي كشف جديد عن أنفاق، فيما استقرت الحفريات في الجهة الشمالية على ما كانت عليه في تقرير العام السابق باستثناء ترجيح تجدد العمل في موقع واحد. وبذلك يصل عدد الحفريات إلى 50 حفرية تتوزع على الشكل الآتي:

- حفريات الجهة الغربية: 28 حفرية.
- حفريات الجهة الجنوبية: 17 حفرية.
- حفريات الجهة الشمالية: 5 حفريات.

أ. حفريات الجهة الغربية:

تكمن خطورة حفريات الجهة الغربية في كونها تتمركز في محيط منطقة البراق التي يسيطر عليها الاحتلال، ويتدفق إليها آلاف اليهود والسياح ليقيموا الشعائر التوراتية عند حائط البراق (يسميه الاحتلال زورًا حائط المبكى). بالإضافة إلى ذلك فهي جزء أساسي من "مدينة داود" التاريخية التي يسعى الاحتلال لبنائها أسفل الأقصى وفي محيطه. قربُ هذه المنطقة من حارة الشرف (الحي اليهودي) يزيد من أهميتها بالنسبة إلى الاحتلال حيث ستشكل الأنفاق فيها ممرات للمستوطنين اليهود وللسياح الأجانب للوصول إلى حائط البراق وإلى الأقصى المبارك.

وخلال مدة التقرير شهدت حفريات الجهة الغربية نشاطًا في 7 مواقع، وارتفع عددها إلى 28 حفرية بعدما كان العدد 25 حفرية في تقرير العام الماضي، مع ملاحظة ضخامة هذه الحفريات ونوعيتها وخطورتها الشديدة على الأقصى ومحيطه. أما مواقع الحفريات التي تطرق إليها التقرير فهي:

حفريات حمام العين:

تقع هذه الحفريات على بعد 20 مترًا من السور الغربيّ للمسجد الأقصى أسفل منطقة باب المطهرة، وتحديدًا أسفل وقف حمام العين الإسلامي الواقع أقصى جنوب شارع الواد في البلدة القديمة. وكُشف في 2015/6/22 أن الجمعيات المشرفة عليها افتتحت قاعة كبرى ضمن الموقع وخصصتها للمناسبات الاجتماعية والثقافية والدينية وخاصة "احتفالات البلوغ".

حفريات ساحة البراق (مشروع «من القدس إلى القدس» التهويدي):

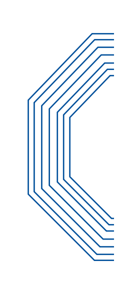
أقام الاحتلال مركزًا جديدًا تُعرض فيه روايات يهودية تلمودية تحت عنوان "من القدس إلى القدس". وكشف مركز "كيوبرس" في 2015/6/23 أن هذا المشروع عبارة عن قاعة واسعة أثرية إسلامية الأصل تحتوي عشرات الحواسيب وشاشات عرض كبيرة، ويشاهد فيها الزائرون مقاطع فيديو تمثيلية تجسّد "تشتت الشعب اليهوديّ في أنحاء العالم على مدار ألفيّ عام" ورحلته "من القدس إلى القدس". وتقع تلك القاعة في منطقة أنفاق الجدار الغربي على بعد 50 مترًا من الأقصى حيث يتمّ الدخول إليها من تفرع في أقصى غرب ساحة البراق.

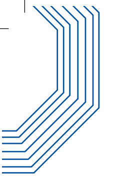
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية:

خلال مدة الرصد كشف مركز "كيوبرس" في 2015/6/23 عن مواصلة الاحتلال توسيعَ حفرياته في تلك المنطقة لتمتدّ على مسافة 150 مترًا شمالاً بالقرب من باب المغاربة. وكشفت تلك الحفريات عن حجارة عملاقة تشكل أساسات المسجد الأقصى الصخرية. وتتفرع تلك الأنفاق عند منطقة باب المغاربة نحو الشمال والشمال الغربي وصولاً إلى منطقة المدرسة التنكزية، ويتخللها حُفر متوسطة العمق في الأرض.

حفريات حوش شهابي "رباط الكرد":

خلال مدة الرصد، في بداية شهر أيار/مايو 2015، أفاد أهالي حوش شهابي (رباط الكرد) الذي يقع شمال باب الحديد في السور الغربي للمسجد الأقصى أن أعمال الحفر أسفل بيوتهم تجددت، وأكدوا سماعهم أصوات آليات حفر في أوقات متأخرة من الليل وعند الفجر. وتكمن خطورة هذه الحفريات في كونها تهدد بيوت المقدسيين في تلك المنطقة حيث بدأت التشققات والتصدعات تظهر في الجدران، كما أنها لا تبعد عن سور الأقصى الغربي سوى 10 أمتار ما يعني إمكانية تغللها أسفل باحات المسجد الأقصى مستقبلاً.





حفريات قلعة القدس:

نشر المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى "كيوبرس" في 2015/3/23 صورًا ومقاطع فيديو حديثة لحفريات واسعة ومبنى عميق أسفل قلعة القدس، بالقرب من باب الخليل أحد أبواب البلدة القديمة في سورها الغربيّ. الحفريات التي تجريها سلطة الآثار الإسرائيلية وصلت إلى عمق 15 مترًا، فيما وصل طول المبنى إلى 80 مترًا.

حفريات باب السلسلة:

في 2015/3/24 أفادت عائلة دعنا التي تقطن في مبنى المدرسة الكيلانية عند باب السلسلة في في السور الغربي للأقصى بوجود انهيارات أرضية في فناء منزلهم يرجح أنها ناتجة عن حفريات الاحتلال نظرًا لقرب المبنى من الطريق الرئيس المؤدي إلى حائط البراق في السور الغربي للأقصى، حيث تنشط الحفريات وأعمال البناء الإسرائيلية في تلك المنطقة.

نفق ساحة البراق:

كشفت منظمة «عمق شبيه» اليسارية أن جمعية «إلعاد» الاستيطانية تستخدم نفقًا تمّ حفره أسفل ساحة البراق لأغراض سياحية بصورة غير قانونية. وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية في 2015/4/12 نقلًا عن بيان أصدرته منظمة «عمق شبيه» أن السلطات الرسمية الإسرائيلية تتعمد نقل مسؤولية الإشراف على التراث والآثار إلى منظمات يمينية كـ «إلعاد».

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

يزعم الاحتلال أن «مدينة داود اليهودية التاريخية» كانت قائمة بشكل رئيس في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى. وعليه، تتكثف الحفريات الإسرائيلية في هذه الجهة وتمتد على كامل مساحة ضاحية سلوان ووداي حلوة وصولاً إلى السور الجنوبي للأقصى، ويتفرع بعض الأنفاق ليصل نحو الجهة الغربية للمسجد الأقصى في محاولة لربط شبكتيّ أنفاق الجهتيّن الغربية والجنوبية في إطار إعادة بناء «مدينة داود».

خلال مدة التقرير وسّع الاحتلال من حفرياته في موقعيّن في الجهة الجنوبية، وكشف التقرير عن تطور كبير في حفريات سلوان ووادي حلوة، فيما بلغ عدد حفريات هذه الجهة 17 حفرية. وفي ما يأتي مواقع الحفريات التي كانت نشطة خلال مدة التقرير في هذه الجهة:

حفريات سلوان:

خلال مدة الرصد، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2014/9/3 أن «سلطة الحدائق والطبيعة» و«سلطة الآثار الإسرائيلية» وجمعية «إلعاد» الاستيطانية عمّقت ووسعت من حفرياتها في قنوات المياه العربية اليبوسية والكنعانية وحولتها إلى مسارات تلمودية تروي فيها ادعاءاتها حول «التاريخ اليهودي» المزعوم في المكان، وتشمل أعمال الحفر البدء بحفريات جديدة، وتوسيع الحفريات القديمة. وأفادت المؤسسة بأن هذه الأنفاق باتت تشكل شبكة بطول 1000م تقريبًا.

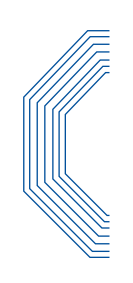
حفريات وادي حلوة:

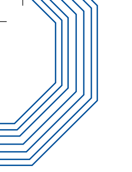
في 2015/2/28 أفاد مركز معلومات وادي حلوة بحدوث تشققات وانهيارات في أسقف وجدران وأرضيات بناية سكنية تعود لعائلة بشير ومكتب محاسبة يعود لعائلة صيام في حي وادي حلوة جنوب المسجد الأقصى؛ بسبب الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفل المنطقة. وكانت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث قد أكدت في 2014/11/19 استمرار أعمال الحفر عند مدخل وادي حلوة. وأفادت المؤسسة بأن عمق الحفريات في الموقع تتطور من 15 مترًا إلى 20 مترًا؛ ما أدى إلى كشف خمس طبقات أثرية تؤكد الجذور الإسلامية في المكان.

ج. حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى قليلة نسبيًّا بالمقارنة مع تلك المنتشرة في الجهتَين الغربية والجنوبية. وبحسب تقارير عين على الأقصى السابقة، فقد كُشف عن 5 مواقع حفريات نشطة في الجهة الشمالية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير لم ترصد وسائل الإعلام تطورًا يذكر في هذه المواقع أو البدء بحفريات جديدة سوى الإشارة إلى حفرية واحدة محتملة. فقد ذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2014/9/8 أن شجرة سرو كبيرة سقطت في المنطقة الواقعة قريبًا من حمامات النساء في الجهة الشمالية للأقصى من جهة باب الأسباط. وما يرجّح كون سقوط الشجرة بسبب الحفريات الإسرائيلية في المنطقة وجود تشققات وثقتها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في أعلى باب حطة في السور الشماليّ للأقصى.





2. البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه

يسابق الاحتلالُ الزمنَ لتكثيف بناء وخلق المعالم ذات الطابع اليهوديّ في أنحاء القدس المختلفة، وفي منطقة المسجد الأقصى على وجه الخصوص بهدف إضفاء طابع يهوديّ مزوّر على المكان. إدارة عمليات اقتحام المتطرفين للأقصى، وتأمين الرعاية الأمنية للمقتحمين، والترويج للمزاعم التلمودية، وتأمين أماكن لعبادة اليهود، وغير ذلك من الأمور يفرض على الاحتلال إيجاد المراكز والمرافق والقاعات والكُنُس التي تؤمّن ذلك.

> وجد التقرير تطورًا ملحوظًا في إعداد مخططات تهويد منطقة الأقصى أو البدء بتنفيذها. وكانت أبرز التطورات في مجمع "بيت شتراوس" التهويدي القريب من حائط البراق المحتل، بالإضافة إلى أعمال تهويد شملت باب العمود في سور البلدة القديمة، مع افتتاح مركزين جديدين للشرطة في محيط الأقصى وإعادة افتتاح مركز الشرطة في المسجد

وخلال مدة التقرير شهدت منطقة الأقصى تطورًا ملحوظًا في إعداد مخططات تهويدها أو البدء بتنفيذ هذه المخططات. وفي ما يأتي أبرز مواقع تلك المخططات:

مجمع «بيت شتراوس» التهويديّ:

يقع هذا المجمع على بعد 50 مترًا من المسجد الأقصى قريبًا من حائط البراق. على مدار مدة الرصد استمرّ الاحتلال بالعمل بوتيرة متسارعة في هذا المجمع، ففي 2014/8/26 عممت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث صورًا ومقاطع فيديو حديثة تبيّن أن الاحتلال أنهى البناء الهيكليّ للمجمع، وبدأ بالتوازي مع ذلك بوضع أحجار رخامية على الواجهات الخارجية للمبنى، وبأعمال هدم لبعض الجدران والواجهات الداخلية بهدف تحويلها إلى قاعات حديثة متعددة الاستعمالات. وكشفت المؤسسة في 2015/2/9 أن الاحتلال حوّل عددًا من المعالم الإسلامية في المكان إلى حمّامات. بعد ذلك بستة أيام، أعلنت جمعية «صندوق إرث حائط المبكى» في 2015/2/15 عن نيتها بناء غرفة تحكم مركزية لشبكة الكهرباء الخاصة بـ «بيت شتراوس» التهويدي.

وبعد افتتاح الحمامات العامة بنحو ثلاثة أشهر أعلن الاحتلال في 2015/5/19 عن افتتاح مركز للشرطة ضمن مجمع «بيت شتراوس». وهذا المركز هو مركز عملياتي متقدم سيعمل فيه 30 عنصرًا من قوات الاحتلال بقيادة ضابط.

الجسر الخشبي الجديد عند باب المغاربة:

استغل الاحتلال الإسرائيليّ انشغال العالم بالحرب على غزة وشرع في 2014/8/12م بإقامة جسر خشبي جديد فوق طريق باب المغاربة، يصل بين منطقة جنوبي ساحة البراق والمسجد الأقصى عبر باب المغاربة. المخطط الإسرائيليّ بإقامة هذا الجسر لم يكتمل، فبعد أقل من شهر على تاريخ الكشف عنه أصدر بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الاحتلال، أمرًا بتفكيك الجسر الخشبي الجديد. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2014/9/3 أن قرار نتنياهو جاء تحت وطأة ضغوط أردنية من خلال رسالة وجهها الملك الأردني عبّر فيها عن غضب الأردن من «عدم التنسيق» في هذه الخطوة.

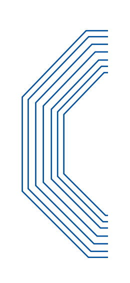
مركز «كيدم» التهويدي:

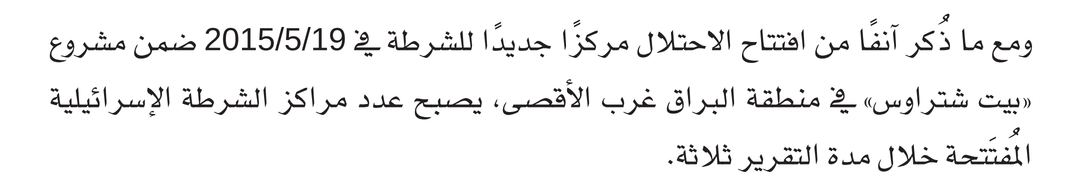
كشف المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/5/27 عن تفاصيل جديدة متعلقة بمشروع « المعبد التوراتي- مركز كيدم» (أي المعبد القديم). وبيّن المركز بالصور والخرائط المخطط الجديد الذي قدمته جمعية «إلعاد» الاستيطانية صاحبة المشروع للجهات الإسرائيلية المختصة لاعتماده تمهيدًا للبدء بالتنفيذ سعيًا لتدشينه عام 2017 ضمن احتفاليات الاحتلال باليوبيل الذهبي بمناسبة مرور 50 عامًا على احتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى .

الكشف عن هذه التفاصيل لم يعنِ تنفيذها كما خططت لذلك جمعية «إلعاد» الاستيطانية»، فقد وافقت لجنة الاستئنافات في مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي في 2015/6/7 على الاستئناف الذي قدّم من قبل مجموعة من الجهات والمؤسسات المقدسية، وطلبت من جمعية «إلعاد» الاستيطانية تقديم مخطط جديد بشروط ومعايير محددة.

إعادة فتح مركز الشرطة في صحن الصخرة، وافتتاح مركز جديد عند باب النبيّ داود:

أعادت شرطة الاحتلال في 2015/5/19 افتتاح مركزها الواقع في الخلوة الجنبلاطية في محيط صحن قبة الصخرة الشمالي بعد إحراقه من قبل شبان فلسطينيين في 2014/7/24 كردة فعل على اعتداءات الشرطة الإسرائيلية على المصلين وعلى الأقصى. وفي 2015/5/20، افتتح الاحتلال الإسرائيلي مركز شرطة آخر في منطقة وقف آل الدجاني (أو وقف مسجد النبي داود عليه السلام) بالقرب من باب النبي داود أحد أبواب السور الشرقي للبلدة القديمة، وسيعمل في هذا المركز الشرطي الجديد نحو 10 عناصر من قوات الاحتلال.





ومع ما ذُكر آنفًا من افتتاح الاحتلال مركزًا جديدًا للشرطة في 2015/5/19 ضمن مشروع «بيت شتراوس» في منطقة البراق غرب الأقصى، يصبح عدد مراكز الشرطة الإسرائيلية المُفتَتحة خلال مدة التقرير ثلاثة.

تهويد أبواب البلدة القديمة:

في 2015/4/24 تناقلت وسائل إعلامية الأخبار عن مخطط إسرائيليّ لتهويد منطقة باب العمود في السور الشماليّ للبلدة القديمة. وفي سياق متصل، أفادت مصادر صحفية عبرية أن بلدية الاحتلال في القدس تخطط لأعمال واسعة في منطقة باب الخليل، تشمل عمليات رصف للطريق واستبدال نوع آخر من الحجارة بالحجارة الموجودة آخر منها، إضافة الى أعمال إضاءة وإضافات في شبكة المواصلات وتغييرات على الموجودات الأثرية. كما تمّ الإعلان عن مشاريع ترميم في الواجهات في منطقة باب عبد الحميد الثاني (الباب الجديد) أحد أبواب البلدة القديمة في المنطقة الشمالية الغربية من السور التاريخيّ.

الحدائق التوراتية:

بيّنت دراسة نُشرت في 2015/6/8 مواقع سبع «حدائق توراتية» حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة بالقدس المحتلة، تصل مساحاتها الإجمالية إلى 2680 دونمًا. وتركزت هذه الحدائق في المحيط الملاصق للمسجد الأقصى وسور القدس القديمة التاريخي.

هدم قبور في مقبرة الشهداء عند باب الأسباط:

أقدم عمّال «سلطة الطبيعة الإسرائيلية» في 2014/9/21 على هدم 20 قبرًا من مقبرة الشهداء الواقعة قرب باب الأسباط في الزاوية الشرقية الشمالية للأقصى بحجة البناء على أرض مصادَرة لسلطة الطبيعة .

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

1.اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

تشكل مشاريع تهويد المسجد الأقصى، وعلى رأسها تقسيمه زمانيًا ومكانيًا، حالة متقدمة من الاستهداف المنهج للهوية الإسلامية والعربية في القدس، وتعتبر الاقتحامات من أهم وسائل الاحتلال لتحقيق أهدافه بتهويد الأقصى.

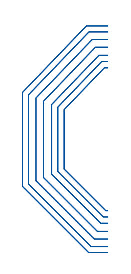
> اقتحامات الاحتلال شبه اليومية للمسجد الأقصى، محاولة لفرض الرؤية الإسرائيلية على الأقصى، إن من ناحية التقسيم الزماني بشكل مباشر وجعل وجود المستوطنين في جنباته أمرًا مقبولًا ومعتادًا، أو من جانب التقسيم المكاني الذي يعتبر خطوة لاحقة لأذرع الاحتلال المختلفة وعلى رأسها "منظمات المعبد"

خلال الرصد الممتد من 2014/8/1 حتى 2015/8/1 نجد تصاعدًا في وتيرة هذه الاقتحامات، وهي محاولة من الاحتلال لفرض وجود مستوطنيه في المسجد الأقصى خلال أوقات محددة من اليوم. استمرار هذه الاقتحامات على مدار العام، مع ارتفاع مضطرد في الكثافة والحدّة إبان المناسبات والأعياد اليهودية المختلفة، مرَدّه إلى محاولة فرض الرؤية الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، إن من ناحية التقسيم الزماني بشكل مباشر وجعل وجود المستوطنين في جنباته أمرًا مقبولًا ومعتادًا، أو من جانب التقسيم المكاني الذي يعتبر خطوة لاحقة لأذرع الاحتلال ومنظماته.

ولا يمكن أن نتناول اقتحام الأقصى من غير المرور على إحدى أهم أذرع الاحتلال التي تنشط في هذه الاقتحامات وترفع شعار هدم الأقصى وبناء "المعبد" على أنقاضه، وهي "منظمات المعبد"، رأس حربة المشروع التهويدي في الأقصى والتي تتولى جانب الحشد والتجييش وتنظيم الاقتحامات والدعوة للمسيرات، إضافةً لما تقوم به من أنشطة تدريبية وتعليمية حول الطقوس التلمودية الخاصة بـ"المعبد"، وقد حصلت هذه المنظمات على شعبية كبيرة أظهرتها نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أنتجت حكومة تضم عددًا من الشخصيات الداعمة لهذه المنظمات، كما حفلت بدعم متجدد مع عودة التصريحات حول تشريع "وجود المستوطنين" في الأقصى أو "حرية العبادة في ساحات المعبد" وترجمتها عبر انتهاكات يومية تجاه المسجد الأقصى والحرص على تأمين الغطاء اللازم للمقتحمين.

أ. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

يشكل الأقصى مادة دائمة في خطابات الساسة الإسرائيليين، فهو دائم الحضور والجاذبية، ويمكننا تصنيف هذه التصريحات على نموذجين، الأول خلال الهبة الشعبية في القدس التي انطلقت بعد استشهاد الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2. النسق الثاني هو التصريحات المتعلقة بالانتخابات الإسرائيلية المبكرة التي أقيمت خلال شهر آذار من عام 2015 وما بعدها من تشكيل للحكومة الاسرائيلية، فقد ضمت خطط عمل كثير من المرشحين بنودًا وطروحات تدعو لـ"تشريع الوجود اليهودي" في الأقصى، وما يظهر الاستقطاب الكبير



الذي حققه هذا الخطاب نتائج تلك الانتخابات التي رفعت مشاركة "منظمات المعبد" في الكنيسيت الإسرائيلي لمستويات غير مسبوقة.

إلى جانب مشاركة العضو في الكنيسيت ونائب رئيسه السابق موشيه فيجلين باقتحام المسجد الأقصى، فهو يعتبر أحد أبرز وجوه "الكنيست" الداعمة لتشريع "اقتحامات المستوطنين" للأقصى ووضعه تحت "السيادة الإسرائيلية الكاملة"، وقد تزامنت مشاركته في اقتحامات الأقصى مع فرض قيود مشددة على دخول المصلين للمسجد، ففي 2014/9/14 اقتحم الأقصى برفقة عدد من المستوطنين مع منع المصلين دون الـ 50 عامًا من دخوله، وكان آخر اقتحام لفيجلين في 2014/11/2 ثم تراجع دوره في الاقتحامات نتيجة عدم وصوله للائحة حزب الليكود قبيل الانتخابات الإسرائيلية وخروجه من الكنيست الإسرائيلي.

ويعتبر وزير الأمن الداخلي في حكومة نتنياهو السابقة يتسحاق أهرونوفيتش من الشخصيات التي تقوم باقتحام الأقصى وترفع سقف التصريح ضده، فقد قام في 2014/9/24 باقتحام المسجد الأقصى وأشرف بنفسه على الاعتداء على المصلين والمرابطين. وخلال الحراك الشعبي في القدس رفع «أهرونوفيتش» من سقف تصريحاته ضد الأقصى، ففي 2014/10/13 قال بأنه «لن يتردد في إغلاق الحرم القدسي الشريف أمام المسلمين مثلما تم إغلاقه أمام الزوار اليهود».

وفي استقراء عام لمسار الاقتحامات الرسمية نجد أنها قد خفتت بعيد البدء بالتحضير للانتخابات الإسرائيلية ومن ثم تشكيل الحكومة ولم تتطور من جديد إلا بعد شهر رمضان تزامنًا مع ذكرى «خراب المعبد». فقبيل الانتخابات تعهدت النائب ميري ريغف «بأن يتم فرض التقاسم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى بين اليهود والمسلمين»، أما نفتالي بينيت وخلال احتفال الاحتلال بـ «الذكرى الـ 48 لاحتلال شرقي القدس»، قالت: «إن اليهود سيتمكنون خلال الأيام القريبة القادمة من الصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه». وخلال منتدى سياسي في 2015/6/17 حول قضية «صلوات» اليهود في المسجد الأقصى قال عضو «الكنيست» ينون ماجال من حزب «البيت اليهودي»: «إننا ماضون نحو الصلاة في جبل المعبد وسيأتي اليوم الذي نطبّق فيه صلاتنا لأنه المكان الذي نصلي نحوه آلاف السنين»، وفي المنتدى نفسه اتفق داني عطار عضو الكنيست عن «المعسكر الصهيوني» مع ينون ماجال والحاخام

المتطرف يهودا غليك على «حق» اليهود في الصلاة في «المعبد»، وقال: «إنه يجب علينا كيهود أن ندعم صعود اليهود إلى جبل المعبد وبعد ذلك يجب أن نقيس مدى تأثير ذلك على العالم العربي والإسلامي برمته». وبذلك يتضح إجماع أحزاب اليمين وما يسمى باليسار الوسط على «حق» اليهود في الصلاة في «المعبد».

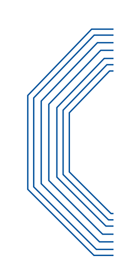
وتوَجت مدة الرصد بأحد أخطر الاقتحامات السياسية، ضمن اقتحامات ما يسمى ذكرى «خراب المعبد» حيث اقتحم وزير الزراعة أوري أريئل في 2015/7/26 المسجد برفقة مجموعات من المستوطنين تحت حراسة أمنية مشددة، وقد أغلقت شرطة الاحتلال أبواب المسجد القبلي بالسلاسل المعدنية، وهي خطوة استفزازية اعتبرت الأولى منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الأخيرة. وبلغ عدد مقتحمي الأقصى خلال هذا اليوم 323 مستوطنًا، كما سجلت أضرار بالغة بالمسجد القبلي واعتداءات على موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى.

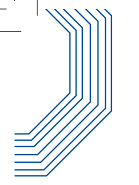
ب.اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

يدأب الاحتلال على اقتحام المسجد الأقصى بشكل دائم، كما يحافظ على وتيرة الاقتحامات وكثافتها بشكل إجمالي خلال مدة الرصد، مع تصعيدها خلال المناسبات والأعياد "اليهودية"، يشارك في الاقتحامات أعدادٌ من المتطرفين والحاخامات. ويمكن أن نلاحظ بأن الاحتلال قد منع خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، أي اقتحامات للمستوطنين مع تقديم تسهيلات كبيرة لسكان الضفة الغربية لدخول القدس والأقصى طيلة الشهر المبارك، ولكن الاقتحامات عادت بشكل أكبر وأكثر حدة تزامنًا مع ذكرى "خراب المعبد"، ومشاركة شخصيات رسمية في هذه الاقتحامات بعد فترة الانقطاع تلك.

أبرز الاقتحامات هي:

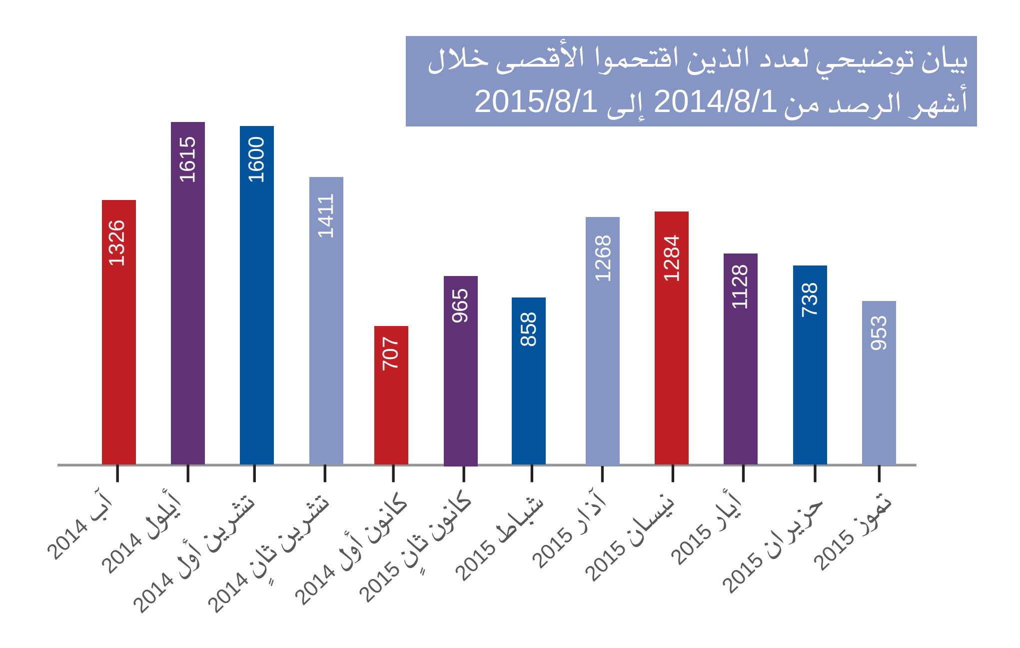
1. خلال احتفال الاحتلال بـ "عيد المظلة/العرش"، اقتحم عشرات المستوطنين في 2014/10/9 حوش الشهابي الملاصق للمسجد الأقصى شمال باب الحديد في السور الغربي، لممارسة طقوس خاصة في ما يسمى مناسبة "نزول التوراة" عند حائط رباط الكرد. وفي 2014/10/13 اقتحم 185 مستوطنًا المسجد، وترافق الاقتحام مع الاعتداء على المرابطين في الأقصى وعلى المسجد القبلي وإطلاق عشرات قنابل الغاز، ومنع من هم دون الـ 60 عامًا من الرجال والنساء من دخول المسجد.





2. خلال احتفالات ما يسمى بـ «عيد الفصح» العبري في 2015/4/5 اقتحم الأقصى حوالي 100 مستوطن بينهم مجموعة من «منظمة نساء من أجل المعبد» . كما اقتحم 74 مستوطنًا المسجد الأقصى في 2015/4/7 من جهة باب المغاربة على شكل مجموعات، وتجولوا في أنحاء من باحاته وسط حراسة مشددة من قبل شرطة الاحتلال والوحدات الخاصة.
3. وبعد فترة الهدوء النسبي في شهر رمضان المبارك والحفاظ على وتيرة متدنية من الاقتحامات، فقد عادت بشدة تزامنًا مع ما يسميه الاحتلال ذكرى "خراب المعبد" وإطلاق "منظمات المعبد" الدعوات لاقتحام الأقصى. وشهد الأقصى يوم 2015/7/26 اقتحامًا من قبل مئات المستوطنين وعشرات عناصر الاحتلال، الذين قاموا باقتحام المصلى القبلي مرتين وإطلاق وابل من قنابل الصوت والغاز، وبلغ عدد مقتحمي الأقصى خلال هذا اليوم 323 مستوطنًا.

ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال و"السياح" خلال مدة الرصد بلغ نحو 14019 مقتحمًا.

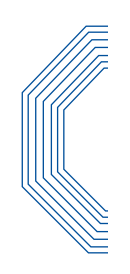


ج. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

قامت الأجهزة الأمنية بأخطر اقتحامين تعرض لهما المسجد الأقصى خلال مدة الرصد، إن من حيث الكثافة والقوة وحجم الاعتداء على المصلين وعلى المسجد الأقصى. وتأتي هذه الاقتحامات لقمع حالة الرباط والتصدي التي تحصل في الأقصى، ومواجهة المرابطين لأي تواجد للمستوطنين داخل جنبات المسجد، لذا تصبح الاقتحامات الأمنية محاولة لكسر الصمود وحالة المواجهة ونوعًا من إعادة رسم المشهد في سياق السعي لفرض الرؤية الإسرائيلية على الأقصى والدفع باتجاه التقسيم على أرض الواقع.

ونستعرض أبرز الاقتحامات التي جرت ضمن هذا الإطار، فقد قامت قوات أمنية كبيرة في 2014/10/8 باقتحام المسجد الأقصى واعتدت على المصلين والمعتكفين فيه من أهل القدس والأراضي المحتلة عام 1948، وقد استخدمت قنابل الغاز وأخرى حارقة والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وغاز الفلفل، وعملت على إخلاء المسجد وتفريغه من أغلب المصلين، وحاصرت الجامع القبلي المسقوف وتم تدنيسه عبر دخولهم لمسافة خمسة عشر مترًا، ملقية أعدادًا كبيرة من القنابل الصوتية والحارقة مما أوقع عددًا من الإصابات في صفوف المرابطين وصل إلى 20 مصابًا داخل حدود الأقصى، ومع تجمع المصلين على بوابات الأقصى قامت شرطة الاحتلال بالاعتداء عليهم بالقنابل الصوتية والهراوات والضرب، مع اعتقال أعداد منهم.

وضمن محاولة الاحتلال لقمع الحراك الشعبي المقدسي، عادت قوات الاحتلال لاقتحام المسجد الأقصى في الشهر التالي بأكثر من 300 جندي بشكل مفاجئ وذلك في 2014/11/5، وقد وصل جنود الاحتلال لمنبر نور الدين، وتكرر استهداف المرابطين بالقنابل الحارقة والاستخدام المفرط لغاز الفلفل، مما أدى لسقوط عدد من الإصابات أخطرها إصابة أحد المرابطين بعينه، ولم يسلم من رابط من المصلين على بوابات الأقصى فقد استهدفتهم قوات الاحتلال بالقنابل الصوتية وقنابل الغاز.





2. التدخل المباشر في إدارة المسجد:

> يقوم الاحتلال بعرقلة ترميم أي جزء من المسجد الأقصى وأبنيته، وتعمل شرطة الاحتلال على عرقلة العمال والتشويش عليهم، بأوامر وتوصيات من قبل موظفي "سلطة الآثار الإسرائيلية"، في محاولة لفرض سيطرة الاحتلال على المسجد في المقام الأول، إلى جانب جعل المسجد بحالة سيئة لتكون بعض أجزائه معرضةً للسقوط في أي لحظة

يكمل الاحتلال من نسق "هجومه" على المسجد الأقصى، فإضافةً لهذه الاعتداءات الصارخة على المسجد، يقوم الاحتلال بعرقلة محاولة لترميم أي جزء من المسجد المبارك وأبنيته، فلا تتوقف شرطة الاحتلال عن مراقبة أعمال الصيانة والترميمات التي يقوم بها عمال دائرة الأوقاف الإسلامية، حيث تعمل شرطة الاحتلال باستمرار على عرقلة العمال والتشويش على عملهم، وغالبًا ما يتم منعهم من مواصلة العمل داخل المسجد. هذه المضايقات وأوامر توقيف العمل تأتي بتوصية من موظفي «سلطة الآثار الإسرائيلية» بعد معاينات أشبه بالمسرحيات، في محاولة لفرض سيطرة الاحتلال على المسجد في المقام الأول، إلى جانب جعل المسجد بحالة سيئة لتكون بعض أجزاءه معرضةً للسقوط في أي لحظة، جراء حدث مفتعل أو كارثة طبيعية.

ولا يقف تدخل الاحتلال على أرض الواقع في المنع والتضييق، بل تصل حتى الحالة السياسية التي تحاول تأطير هذه الأعمال في المسجد، ففي رسالة لوزير «البناء» الإسرائيلي أوري أريئل إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، طالب أريئل فيها بتدخل الشرطة لوقف أعمال الصيانة التي تتم داخل المسجد الأقصى، وحسب تصريحه فإنها «أعمال تتطلب الفحص والمصادقة عليها من قبل اللجنة الوزارية لشؤون الحفريات الأثرية في الأماكن المقدسة»، مما يظهر حجم المراقبة لأي أعمال صيانة وهي التي تتسق مع عمليات الحفر لتخريب أساسات المسجد ومحيطه.

معاناة المصلين والمرابطين في الأقصى لا تنحصر في منعهم من الدخول للمسجد فقط، بل هم عرضة للاعتقال والإبعاد ففي الأشهر الثلاثة الأول من عام 2015 بلغ عدد من اعتقل من داخل المسجد الأقصى أكثر من 100 مرابط ومرابطة، يتعرضون خلالها للإهانة وبعد التحقيق إما يتم تحويلهم للاعتقال، أو الإبعاد عن الأقصى لفترات تتراوح بين الـ 15 و 90 يومًا، ودفع غرامات مالية من 500 إلى 2000 شيكل.

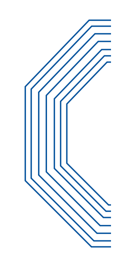
رابعًا: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

شهدت القدس خلال مدة التقرير اعتداءات وانتهاكات متعددة من قبل الاحتلال اعتبرت بأنها من أسوأ الاعتداءات منذ عام 1967، وتوزعت الاعتداءات بين اقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته، وإعلان مخططات تهويدية وتنفيذ قسم منها، والاعتداء على المقدسيين وخاصة المرابطات، ناهيك عن الاعتداءات المستمرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية والأراضي الوقفية والمقابر.

ولكن العلامة الفارقة في كل الاعتداءات والانتهاكات كانت الطريقة التي قتل بها الطفل المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2 حرقًا، حيث شكلت طريقة اغتياله حالة من الصدمة لدى جميع الأوساط في القدس، وكانت بمثابة الشرارة التي أدت إلى اندلاع الحراك الشعبي في القدس. وشهدت القدس على أثرها تطورات ميدانية دراماتيكية مختلفة، ولعل أبرز تجلياتها توجت بالعمليات الفردية النوعية التي استهدفت المستوطنين، في مناطق حيوية في القدس، وبرهن هذا الحراك الشعبي عن مدى نجاح المقدسيين في تطوير سبل وطرق المواجهة مع الاحتلال.

1. فصائل المقاومة الفلسطينية:

فرض تطور الأحداث على فصائل المقاومة الفلسطينية تبني لغة خطاب جديدة في القدس داعمة لحق المقدسيين في مواجهة الاحتلال بشتى الطرق المناسبة بعد أن كان حضور القدس في الخطابات الإعلامية لفصائل المقاومة قائمًا على الاستنكار للاعتداءات التي تحدث بحق المدينة المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى المبارك، والتركيز على أهمية القدس ومكانتها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة. وأصبحت القدس في ظل الحراك الشعبي جوهر الخطابات الإعلامية لقادة المقاومة والناطقين باسمها رغم تزامن الحراك الشعبي في القدس مع العدوان الصهيوني على قطاع غزة، والتي ركزت على أهمية المقاومة ودورها في حماية القدس ومواجهة التهويد، وتناولت أهمية القدس كجوهر للصراع العربي الإسرائيلي وكعنوان لوحدة الأمة.



إلا أن الرسالة البالغة التي قدمتها فصائل المقاومة للاحتلال هي استهداف صواريخها أهدافًا إسرائيلية في مدينة القدس خلال العدوان على قطاع غزة، وحملت هذه الخطوة في

ظل الحرب الشاملة التي كانت تقودها المقاومة في غزة رسالة واضحة للاحتلال وهي أن القدس ستبقى قبلة المقاومة والمواجهة مع الاحتلال.

ومع تصاعد العمليات الفردية في القدس، باركت فصائل المقاومة هذه العمليات ولكنها لم تعلن عن مسؤوليتها بشكل مباشر عنها، واكتفت بعض الفصائل بتبني بعض منفذي العمليات كعناصر منضوية تحت جناحها، واعتبرت أن هذه العمليات الفردية تأتي في سياق رد الفعل الطبيعي للمقدسيين في مواجهة الاحتلال وجرائمه في القدس. ومع استمرار الاعتداءات شبه اليومية على القدس ومقدساتها، دأبت الفصائل الفلسطينية مع كل اعتداء وانتهاك جديد إلى استنفار جماهيرها للقيام بهبات وتحركات جماهيرية داعمة للمقدسيين وحقهم في مقاومة الاحتلال.

2.السلطة الفلسطينية:

كررت السلطة الفلسطينية خطابها ودعواتها التي باتت مكررة وتصدر بعد كل اعتداء يقوم به الاحتلال ضد المقدسات الإسلامية والمسحية في القدس أو ضد المقدسيين والتي تتضمن أحيانًا نفس اللازمة أو الرتابة، وربما الجديد الذي تضمنه خطاب السلطة الفلسطينية هو اعتبارها أن العمليات الفردية في القدس قد تؤدي إلى حرب دينية في حال استمر الاحتلال باعتداءاته على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

تعتبر الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية شكلية لتنفيس الشارع المقدسي والفلسطيني الغاضب، حيث صدرت اتهامات من جهات فلسطينية رسمية متعددة للسلطة الفلسطينية ورئيسها اتهمته بتعمّد إغفال الأقصى مقابل التنسيق الأمني، كما سعت السلطة إلى إجهاض الحراك الشعبي في القدس

وبدوره دعا رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي؛ لبحث الاستيطان والإنتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة. إلا أن هذه الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية كانت بمثابة خطوات شكلية لتنفيس الشارع المقدسي والفلسطيني الغاضب، حيث صدرت اتهامات من جهات فلسطينية رسمية متعددة للسلطة الفلسطينية ورئيسها اتهمته بتعمّد إغفال الأقصى مقابل التنسيق الأمني. وهذه الاتهامات الفلسطينية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس جاءت متقاطعة مع معلومات إسرائيلية تؤكد سعي السلطة وأجهزتها الأمنية إلى إجهاض الحراك الشعبي في القدس. كما اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تفعيل حراكها بالتوجه نحو المحافل الدولية بعد

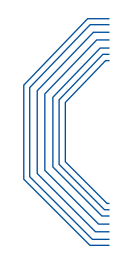
الخيبات السياسية المتتالية التي واجهتها، فقدمت للأمم المتحدة عبر الأردن مشروعًا تحت مسمى «إنهاء الاحتلال»، ووقع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2014/12/31 على أوراق الانضمام إلى اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية وإلى نحو عشرين منظمة واتفاقية دولية أخرى.

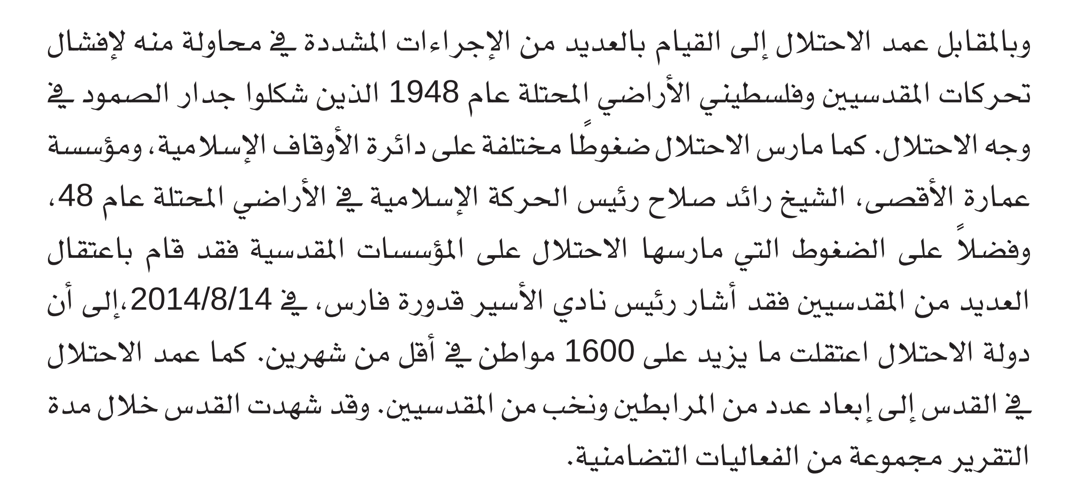
وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في القدس مع بداية عام 2015 بقيت مواقف وتحركات السلطة الفلسطينية دون المستوى المطلوب وبرهنت عن عجزها في تفعيل قضية القدس في الأروقة العربية، فبالكاد تطرّقت القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ يومي 28-2015/3/29 للقضية الفلسطينية.

3. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:

شهدت القدس إثر قتل الطفل محمد أبو خضير حرقًا، حراكًا شعبيًا ومواجهات بين المقدسيين والاحتلال، وتوج الحراك بعمليات فردية نوعية استهدفت المستوطنين ومناطق حيوية في القدس، وبرهن هذا الحراك الشعبي عن مدى نجاح المقدسيين في تطوير سبل وطرق المواجهة مع الاحتلال

أما الشارع المقدسي فقد شهد حالة من الغليان على أثر استشهاد الطفل المقدسي محمد أبو خضير، حيث شكلت طريقة اغتياله حرقًا حالة من الصدمة لدى جميع الأوساط في القدس، خاصة الفئات المقدسية الشابة التي خاضت مواجهة على شكل هبة واسعة «غير منظمة بالبعد التنظيمي التقليدي»، لكنها باتت أكثر ترتيبًا وتنظيمًا وحضورًا وانتشارًا في مناطق القدس، وكللت بالعمليات الفردية في إطار الرد على الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، وعلى القدس والمقدسيين. وفي إطار ردات الفعل الاحتجاجية والحركات التضامنية لدى المقدسيين، أكدت قيادات مقدسية أن جرائم الاحتلال والمستوطنين في القدس المحتلة تنذر باشتعال انتفاضة ثالثة. وكان هناك عدة تصاريح مستنكرة لكل من: عضو المجلس الثوري لحركة فتح حاتم عبد القادر، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ورئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس المحتلة المطران عطا الله حنا، ووفد البطاركة والأساقفة وممثلين عن الكنائس في القدس كافة، ورئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الإسلامية وكبار موظفي الأوقاف ومحافظ القدس، والشيخ رائد صلاح، والشيخ كمال الخطيب، وغيرهم.





وبالمقابل عمد الاحتلال إلى القيام بالعديد من الإجراءات المشددة في محاولة منه لإفشال تحركات المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 الذين شكلوا جدار الصمود في وجه الاحتلال. كما مارس الاحتلال ضغوطًا مختلفة على دائرة الأوقاف الإسلامية، ومؤسسة عمارة الأقصى، الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48، وفضلاً على الضغوط التي مارسها الاحتلال على المؤسسات المقدسية فقد قام باعتقال العديد من المقدسيين فقد أشار رئيس نادي الأسير قدورة فارس، في 2014/8/14،إلى أن دولة الاحتلال اعتقلت ما يزيد على 1600 مواطن في أقل من شهرين. كما عمد الاحتلال في القدس إلى إبعاد عدد من المرابطين ونخب من المقدسيين. وقد شهدت القدس خلال مدة التقرير مجموعة من الفعاليات التضامنية.

4. الأردن:

أما موقف المملكة الأردنية التي تعتبر صاحبة الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس فتراوح بين التنديد باستمرار عمليات التهويد في القدس واستنكار الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك، أي أن موقفها في مجمله لم يخرج من الإطار العام لسياستها حيال القدس والمسجد الأقصى، فهي مكبلة باتفاقية سلام مع دولة الاحتلال، وتلتزم سقفًا محددًا في النظر إلى تطورات الأحداث في القدس يتراوح بين الاستنكار والتهديد، وخطاباتها تجاه الأحداث في القدس تكاد تكون مكررة أو متشابه. ولعل أبرز محطات مواقفها كان استدعاء سفيرها في «تل أبيب» في 2014/11/5 للتشاور، وهذه الخطوة وإن كانت شكلية لتسكين الشارع الأردني الغاضب، إلا أنها تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي سياق متصل، تقدم الأردن في تشرين ثان/نوفمبر 2014 بشكوى إلى مجلس الأمن بشأن اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى.

إلا أن هذه الخطوات بقيت دون مستوى الاعتداءات، فالأردن لم يقم بخطوات جدية كمراجعة معاهدة السلام أو تقييم للتعاون الأمني والعلاقات الدبلوماسية، بل استمرت المباحثات بين الأردن ودولة الاحتلال بخصوص اتفاقية استيراد الغاز من «إسرائيل»، وبدلاً من توفير مناخات داعمة للحراك الشعبي في القدس أو اتخاذ خطوات حقيقية لوقف الاعتداءات أو الانتهاكات في القدس شارك الأردن في عقد لقاء ثلاثي جمع كل من العاهل الأردني ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري ورئيس وزراء الاحتلال نتنياهو في 2014/12/11 لمناقشة سبل وقف التوتر في القدس. ثم ما لبث أن أعلن الأردن في 2015/2/20 عن عودة سفيره

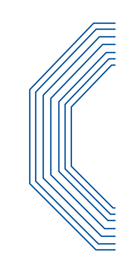
إلى ممارسة مهامه في «تل أبيب» التي غادرها في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 على خلفيّة الاعتداءات على الأقصى، رغم أن هذه الاعتداءات لم تتوقف، بل اقترنت مع الإعداد لتصعيدها في موسم الأعياد اليهودية.

5. الموقف العربي والإسلامي الرسمي:

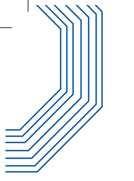
ولم يكن الموقف العربي والإسلامي الرسمي بأفضل من الموقف الأردني، فحالة التضامن والتفاعل العربي والإسلامي كانت محصورة في كثير من الأحيان ببيانات الشجب والاستنكار التي تحذر من ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المتكررة للقدس من جهة وللمقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى من جهة أخرى، فضلاً عن التحذير من عواقب ممارسات الاحتلال واعتداءاته.

وعكس الموقف العربي والإسلامي الرسمي في كل مستوياته التفاعلية مع تطورات الأحداث في القدس والأقصى قصورًا واضحًا في توفير دعم حقيقي للقدس والمقدسيين ولو بالحد الأدنى، بل إن بعض الدول العربية بدل أن تحتضن الحراك الشعبي في القدس عمدت إلى إجهاضه لتوفير كل سبل التهدئة واستتباب الأمن للاحتلال في القدس، فضلاً عن أن التطبيع مع الاحتلال استمر سواء عبر اللقاءات التجارية والدبلوماسية أو عبر التعاون الأمني والاستخباراتي رغم كل ممارسات الاحتلال العدوانية تجاه الأقصى.

وفي مقابل هذا الموقف العربي الرسمي الهزيل تواصل مسلسل الانفتاح العربي على "إسرائيل" بذرائع مختلفة. ويمكن القول هنا، إنّ الدول العربية لم تظهر جدية حقيقية في تعاطيها مع ممارسات الاحتلال في القدس، بما يتناسب مع متطلبات إنهاء الاحتلال. بل إن بعض الدول العربية تعزز علاقاتها مع دولة الاحتلال، وارتهانها لها، لتصبح بذلك شريكة في مشروع الاحتلال ومخططات التهويد، ما يعكس تباينًا تامًا بين موقف الدول العربية وبياناتها الظاهرة وبين سلوكها وعلاقتها الباطنة مع الاحتلال.



فعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في القدس مع بداية عام 2015، إلا أن القدس كانت الغائب الأكبر عن القرارات والتفاعل العربي والرسمي، حتى أن القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ يومي 28-2015/3/29 وسيطر عليها الهاجس الأمني في اليمن،



بالكاد تطرأت للقضية الفلسطينية التي تعامل معها المجتمعون كبند ثابت على جدول أعمال القمة السنوية وليس من باب الحرص على حل للوقوف في وجه الاحتلال وممارساته التي تتوالى فصولاً من الاعتداءات والانتهاكات، لا سيما في القدس المحتلة والمسجد الأقصى.

6. الموقف الشعبي:

كان للحراك الشعبي في القدس والاعتداءات المستمرة على المسجد الأقصى المبارك، وما رافق ذلك من عمليات فردية ضد المستوطنين، دور في إعادة القدس إلى دائرة الاهتمام الشعبي بعد تراجع التضامن مع قضية القدس والأقصى في السنوات الماضية نتيجة الواقع الأمني المضطرب الذي تعيشه الدول العربية، ولعل حرب غزة التي تزامنت مع الحراك الشعبي في القدس، ووصول صواريخ المقاومة إلى القدس زاد من جذوة التفاعل الشعبي مع القدس والأقصى.

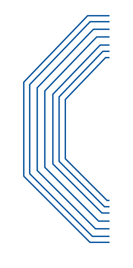
وكان هناك جملة من الفعاليات التضامنية لكل من: منظمة « نساء القدس»، والاتحادات المهنية المصرية، واتحاد الجمعيات من أجل فلسطين في الدانمارك الدانمرك، وهيئة علماء فلسطين في الخارج الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومؤسسة القدس الدولية بفروعها المختلفة، ورابطة الصحافة الإسلامية، وقوى وتيارات وشخصيات لبنانية وفلسطينية في لبنان، ودائرة الشؤون الدينية في المؤتمر الشعبي اللبناني ومؤتمر بيروت والساحل في بيروت، ومنتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال» و«رابطة الإعلام المرئي الهادف»، وملتقى الوفاء لفلسطين» في لبنان، والجماعة الإسلامية في باكستان، والهيئة الدائمة لنصرة القدس وفلسطين، والاتحاد الدولي لعلماء المسلمين - فرع فلسطين، ونقابة المهندسين في الأردن، وملتقى القدس الثقافي في الأردن، ورابطة شباب لأجل القدس، وهيئة نصرة الأقصى في لبنان، وجمعية «ميراثنا» التركية، وهيئات مدنية وسياسية ونقابية بالمغرب وشبابية، وجمعيات ماليزية وإندونيسية، والمنتدى الفلسطيني في الدانمرك وأوروبيون لأجل القدس، ومؤسسة «شباب ألماني من أجل فلسطين»، وغيرها من المؤسسات والهيئات العربية والإسلامية التي يصعب حصرها في هذا التقرير.

عين على الأقصى

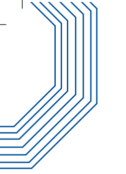
7. المستوى الدولي:

كان الهاجس الأكبر على المستوى الدولي كيفية الحؤول دون اتساع رقعة الحراك الشعبي في القدس وصولاً إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، خاصة أن العمليات الفردية شكلت حالة من الخوف لدى الأوساط الدولية. لذلك حرصت الدول الغربية ومؤسسات ومنظمات المجتمع الدولي في بياناتها وتصريحاتها إلى الدعوة لتهدئة الأوضاع في القدس، وإدانة الاستيطان الذي استمر ضاربًا بكل القرارات التي تدينه عرض الحائط. ولعل أبرز المواقف في هذا السياق، كان الاجتماع الثلاثي الذي عقد في 2014/12/11 بالعاصمة الأردنية عمان وجمع كلاً من العاهل الأردني، وزير الخارجية الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بهدف تهدئة الأوضاع في الأماكن المقدسة بالقدس، والذي أكد فيه وزير الخارجية الأميركي جون كيري الحاجة للحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى واتخاذ خطوات جدية بهذا الخصوص، مشيرًا الى أهمية الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

أمّا أوروبيًا فقد أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي في 2014/11/17 عن قلقه جراء «التوتر المتصاعد في القدس»، محذرًا من العواقب الوخيمة التي ستنتج عن أي تغيير في الوضع القائم. وندد الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر عقب اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد بالممارسات الإسرائيلية من مصادرة الأراضي، ومخططات التوسع الاستيطاني، وتهجير البدو الفلسطينيين، فضلاً عن التدمير المستمر للعديد من المشروعات المولة من الاتحاد الأوروبي. وفي سياق متصل دعت منظمة الأمم المتحدة، الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ضبط النفس والعمل على منع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في مدينة القدس المحتلة.



ورغم الاعتداءات المتكررة على القدس ومقدساتها إلا أن مجلس الأمن بقيت قراراته فارغة وسلبية القدرة على التأثير، وقد رفض مجلس الأمن الدولي مشروع «إنهاء الاحتلال» الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وفق جدول زمني ينتهي قبل نهاية عام 2017.



خامسًا: التوصيات:

هذا التقرير هو التاسع من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال المدة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى.

وإنّ هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنّه يضع توصياته لتشكّل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النّوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إنّ تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أنّ حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أنّ العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وقد شكّلت رسالة المقاومة من خلال التّصدي للعدوان على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014 دليلاً قاطعًا أن الفلسطينيين لديهم من مقوّمات القوّة ما يمكّنهم من التصدي لصلف الاحتلال والوقوف في وجه مشاريعه التي يحاول من خلالها إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته. وقد أعطت المقاومة في غزة برهانًا على أنّ إرادة استعادة الحقوق أقوى من أيّ قيود وتضييق وحصار.

والمطلوب من المقاومة، وقد أثبتت قوّتها وحضورها الميداني في غزة، تثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف «يحرّم» التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها، والضّغط على السلطة

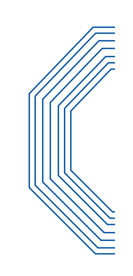
الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أيّ تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى. كما أنّها مطالبة، بما حقّقته من التفاف شعبي حولها، بتحويل قضيّة الأقصى إلى بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وبفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

وبعد تفجر الوضع الحراك الشعبي في القدس في تموز/يوليو 2014 باتت المقاومة الفلسطينية المقاومة الفلسطينية مطالبة بتفعيل وجودها ودورها في القدس وإسناد شباب القدس الثائرين، وتبنّي هبّتهم الشعبية بالفعل والدعم وعدم الاكتفاء بتبنّي بعض منفّذي عمليات الطعن والدهس من شباب القدس بعد استشهادهم بما يظهر أن هؤلاء الشباب قد تجاوزوا الحالة التنظيمية للفصائل. كما ندعو فصائل المقاومة إلى عدم السقوط في مستنقع التصريحات التي تتماهى مع تصريحات الأنظمة والحكومات الرسمية بما تمثل من عجز وتهرّب من المسؤولية.

ورغم كلّ التحديات والعقبات الواقعية التي تقف حائلاً دون العمل العسكريّ المقاوِم المستمر، إلا أنّ فصائل المقاومة مطالبة بتفعيل هذا الجانب ولو بأبسط الأشكال، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس، لما له من تأثير قوي في العقلية الصهيونية. وإذا كانت فصائل المقاومة مقيدة داخل فلسطين المحتلة، فإنها في خارج فلسطين تستطيع أن تقوم بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

على الرغم من الفرصة التي أتاحها الحراك الشّعبي في القدس لكسر حلقة خضوع المستوى الرسمي للاحتلال إلا أن السلطة الفلسطينية فضّلت الوقوف إلى جانب الاحتلال لتطويق الحراك ومنع تمدده في القدس وصولاً إلى كلّ الضفة الغربية خوفًا من تطوّر الحراك إلى انتفاضة شاملة قد تطيح بأركانها. ولذلك، فقد اختارت السّلطة تعزيز التنسيق الأمني مع الاحتلال لوضع حدّ للحراك، وعزّزت من عمليات الاعتقال بين صفوف فلسطينيي الضفة لمنع تحرّكهم، فبدا واضحًا رفض السلطة ليس فقط للمقاومة المسلحة بل كذلك للمقاومة الشّعبية أيًا كان شكلها. والمطلوب من السلطة الوقوف وراء الشعب الفلسطيني ومطالبه ودعم حراكه حيث إن لجوءها إلى المفاوضات وتهديدها باللجوء إلى محكمة الجنايات



الدولية أثبتا الخوض في مسارين لا يجديان نفعًا. كما أنّ السلطة مطالبة، من منطلق حرصها على مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه، بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الذي لا يمكن قراءته إلا في إطار انقلابها على الشعب وعلى حقّه في المقاومة. كما أنّها مطالبة بالبناء على تجربة المقاومة التي لا تزال حاضرة منذ تصدّيها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة في تموز/يوليو 2014 كعامل قوة في وجه الاحتلال.

ومن واجب السلطة أيضًا الدّفاع عن الأقصى كأولوية لا تقبل المساومة وبدعم القدس بقطاعاتها كافة وفق استراتيجية تخدم مشروع التحرير ولا يكون هدفها تحقيق التخدير الاقتصادي أو تعزيز التنمية في ظل الاحتلال.

ويبقى الدور الميداني الأهم للسلطة والمتمثّل في إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى. وهي مع ذلك مطالبة بإعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك ومتمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض. وهي مطالبة أيضًا بالتراجع عمّا ورد في مشروع قرارها لإنهاء الاحتلال والذي قدمته لمجلس الأمن أواخر عام 2014 حيث تضمن البند المتعلق بالقدس تنازلاً عن الحق الحصري للفلسطينيين بالمدينة وفتح المجال أمام الاحتلال ليكون شريكًا في الشطر الشرقي من القدس الذي شددت السلطة دائمًا على أنه العاصمة الخالية من الاستيطان للدولة الفلسطينية المأمولة.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

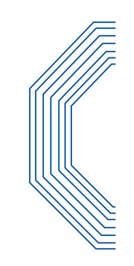
إنّ دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. ومن الواضح أن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر، ولا سيما من خلال الاعتداء على دور موظفي الأوقاف من حراس المسجد وسدنته واعتقالهم ومنعهم من دخول المسجد وإبعادهم عنه. وعلى ذلك، فإنّ الحكومة الأردنية مدعوّة إلى وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكررة على اعتبار أن الاعتداء على أيّ موظف للأوقاف هو اعتداء على أيّ موظف أردني، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية. ومن الضرورة بمكان ألا يتهاون الأردن في الدّفاع عن المسجد وسائر المقدّسات بذريعة عدم المساس باتفاقية السلام الموقّعة مع «إسرائيل».

وعلاوة على ذلك، فإنّ المكوّنات الشعبية والجماهيرية في الأردن مدعوّة إلى الاضطلاع بدور قويّ وفعّال عبر تنظيم الفعاليات الداعمة للأقصى والرافضة لمشاريع التهويد والتطبيع بما يشكّله ذلك من وسيلة لإبراز التضامن مع قضية الأقصى بالإضافة إلى الضغط على الحكومة وعموم المستوى الرسمي لضمان عدم الانجرار إلى مهادنة الاحتلال.

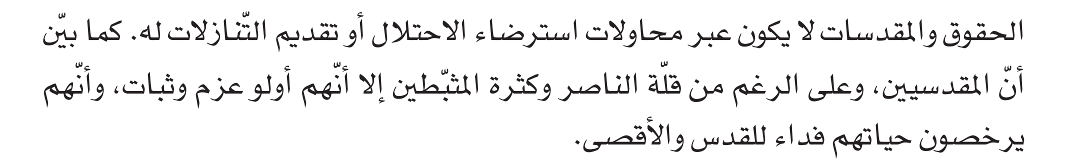
د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

كشف الحراك الشعبي في القدس حالة الضّعف المسيطرة على الحكومات العربية والإسلامية والابتعاد المتزايد عن قضيّة القدس والأقصى حيث لم تبدِ أيّ من هذه الحكومات استعدادًا للوقوف وراء المقدسيين ودعمهم في حراكهم الذي أعاد للأذهان سنوات الانتفاضة التي أنهكت الاحتلال. ويمكن القول إنّ هذه الحكومات لا تريد أن تقود مشروع التّحرير، كما أنّها لا ترغب في دعم أيّ تحرّك في هذا الاتّجاه. وهكذا، وعندما يحضر الموقف الرسمي بـ «قوة» فهو يُختصر بعبارات التّهديد، والتّحذير، والإدانة للاعتداءات على القدس والأقصى لكن ضمن سقف منخفض، ومن دون اقترانه بخطوات عملية على الأرض يدرك معها الاحتلال أن اعتداءاته على الأقصى مكلفة ولا يمكن أن تمرّ دون حساب. ومن هنا، فإنّ الحكومات العربية والإسلامية مدعوّة إلى الضغط على دولة الاحتلال من خلال تفعيل المقاطعة الدّبلوماسية والاقتصادية حيث إنّه لا يمكن مكافأة «إسرائيل» على اعتداءاتها على الأقصى بتبادل التمثيل الدبلوماسي أو إقامة علاقات تجارية معها. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالوقوف وراء مطالب الشعب الفلسطيني وبدعم حقوقه عوضًا عن محاولة استمالة الاحتلال عبر دعم مسار التفاوض من دون الاستفادة من عناصر القوة وأوراق الضغط التي تملكها. ولا يقل أهمية عن ذلك تأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقوّمات الصمود بما هم خطّ الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:



إنّ الفلسطينيين معنيّون بشكل أساس بحماية المسجد الأقصى والدفاع عنه كونهم أصحاب القضية والحريصين عليها. وإنّ استعادة الأقصى يعوزها استمرار النّضال والثبات في وجه كل ممارسات الاحتلال التي يحاول من خلالها كسر أي إرادة للتصدي لمخططاته أو الوقوف في وجه مشاريعه التهويدية في القدس والأقصى. وقد أثبت الحراك الشعبي في القدس أنّ الاحتلال لم يدجّن الفلسطينيين، وأنّهم لا يزالون يؤمنون بأنّ الطريق إلى التحرير واستعادة



الحقوق والمقدسات لا يكون عبر محاولات استرضاء الاحتلال أو تقديم التّنازلات له. كما بيّن أنّ المقدسيين، وعلى الرغم من قلّة الناصر وكثرة المثبّطين إلا أنّهم أولو عزم وثبات، وأنّهم يرخصون حياتهم فداء للقدس والأقصى.

وإنّ أولى التّوصيات موجّهة إلى المقدسيّين وفلسطينيّي الأراضي المحتلّة عام 1948، وهم الأقرب إلى الأقصى جغرافيًا والأقدر على الوصول إليه على الرّغم من القيود العمريّة التي يفرضها الاحتلال عليهم والتضييق عليهم وتعريضهم للملاحقة القانونيّة. والمقدسيون الذين يدركون أنّ حراكهم الشعبي آتى بعض أكله من ناحية إيلام الاحتلال ودفعه للتخفيف من اقتحاماته للأقصى، لا سيما اقتحامات السياسيين الإسرائيليين، مطالبون بالتنبه لمحاولات الاحتلال الالتفاف على حراكهم ونضالهم من خلال بعض التسهيلات الشكلية في الوصول للأقصى وغير ذلك. ولا شك في أن تحقيق أكبر مكاسب ممكنة للمقدسيين يتطلب الانتقال بحراكهم من دائرة المبادرات الفردية غير المترابطة إلى موجة متعاظمة ومنظمة من المواجهة المفتوحة والشاملة زمانًا ومكانًا مع الاحتلال بما يؤدي إلى إرهاقه. فالرهان معقود على مبادرتهم وصمودهم بعدما أثبتوا أن لديهم عزيمةً مكنتهم من التفلّت من قيود الاحتلال ووضعتهم في بعض محطات المواجهة مع الاحتلال في موقع المهاجم المباغت والمفاجئ لا في موقع الدفاع وتلقي الضربات. ونظرًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه قوافل شدّ الرحال إلى الأقصى لجهة رفد المسجد بالمصلّين والمرابطين الذين يتصدّون لاقتحامات المستوطنين، فإنّ أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، ومع الثناء على دورهم وجهدهم، مدعوّون إلى تكثيف هذه الحملات وتأمين الرباط المتواصل في الأقصى لدورها في سد الطريق على اتجاه الاحتلال إلى تعزيز الاقتحامات في الأوقات التي يكون المسجد فيها خلوًا من المصلين. وهم مدعوّون كذلك إلى ابتداع الوسائل المناسبة للالتفاف على محاولات الاحتلال تقييد حركتهم ومنعهم من القيام بواجب نصرة الأقصى. كما أنهم مدعوون إلى توثيق الاعتداءات التي يرتكبها الاحتلال واستغلال الفضاء الإلكتروني لإطلاع الرأي العام على الارتكابات الإسرائيلية لما من شأنه من حشد الدعم والتأييد لقضية القدس والأقصى.

كما أن أهلنا في الضفة الغربية مدعوّون إلى التضامن مع الأقصى وكسر القيود التي تفرضها عليهم السلطة الفلسطينية عبر معادلة التنسيق الأمني. فالتظاهر وتنظيم المسيرات الرافضة لممارسات الاحتلال هو الحد الأدنى من التضامن الذي يمكن أن يقدمه أهل الضفة بالإضافة إلى أن حضورهم في المسجد، على الرغم من القيود التي يفرضها عليهم الاحتلال يصبّ في خانة رفد المسجد بالمصلين، وإن بدرجة محدودة.

أمّا غزة فقد أثبت أهلها إيمانًا راسخًا بالمقاومة كوسيلة لاستعادة حقوقهم كما تبيّن في العدوان الأخير على القطاع في تموز/يوليو 2014، وهم مدعوّون إلى استحضار قضية الأقصى تمامًا كما الحصار، والتعاطي مع الاعتداءات على المسجد على أنها اعتداء عليهم وعلى مقدساتهم مع ما يلزم ذلك من إبداء التضامن والنصرة.

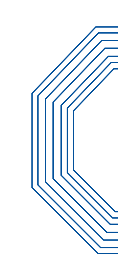
دور الفلسطينيين اللاجئين لا يقل أهمية عن دور فلسطينيي الداخل حيث إن فضاءات العمل أوسع وإمكانية التعبئة أشمل. واللاجئون مطالبون بتبنّي قضية القدس والأقصى كصنو لقضية اللاجئين والعودة واستحضار الأولى بشكل دائم وكجزء متمّم للدفاع عن حق العودة. كما أن الفلسطينيين في أوروبا بشكل خاص مدعوّون إلى التعامل الجدّي مع قضية القدس والأقصى والعمل الفعّال لكشف ممارسات الاحتلال واعتداءاته على المقدسات بما يساهم في تشكيل رأي عام يدرك جرائم الاحتلال ويسعى إلى التأثير في المستوى الرسمي والضغط على الحكومات الأوروبية للوقوف بوجهها وملاحقتها.

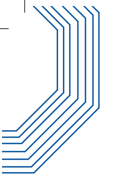
و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

لعبت الجماهير العربية والإسلامية دورًا رئيسًا في تشكيل الحالة التي وصل إليها عالمنا العربي والإسلامي اليوم. فخروج الملايين إلى الشوارع في غير قطر عربي ساهم في الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية وإن كانت هذه الأخيرة أعيد إنتاجها في بعض الدول لأسباب لا مجال لذكرها هنا. لكن كان من الواضح على مدى السنوات الأربع المنصرمة أن الشعوب العربية والإسلامية انصرفت، أو صُرفت، عن قضايا الأمة الأساسية واستهلِكت في هموم داخلية أبعدتها بشكل لافت عمّا يجترحه الاحتلال من اعتداءات وانتهاكات تطال القدس والمسجد الأقصى.

ونظرًا إلى مركزية الأقصى في الصراع العربي-الإسرائيلي فإنّ الجماهير العربية والإسلامية مطالبة باستحضار هذه القضيّة كهمٍّ يومي وكواحدة من القضايا التي تعنيها بشكل مباشر والتي تحدّد على أساس الموقف منها تصويتها للشخصيات والأحزاب والبرامج السياسية لتصبح بذلك قضيّة محدّدة وموجّهة للسياسات الخارجيّة.

كما أنّ الأحزاب والقوى والهيئات على اختلافها مطالبة بتعزيز خطابها التّعبوي لاستنهاض الجماهير وتحريك الشّارع دعمًا للقدس والأقصى وتنظيم الفعاليات بشكل مستمر ولا سيما في المناسبات التي شكّلت محطّات بارزة في تاريخ القدس والأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام.





ز. توصيات للهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية:

إنّ النّظر إلى الدور الذي تقوم به الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي يوحي بأن هاتين الجهتين تعملان ضمن إطار غير قادر على التعامل بشكل جدي مع المشروع التهويدي الذي يستهدف المسجد الأقصى. فعلى الرغم من استعراض الانتهاكات الإسرائيلية في البيانات الختامية للقمم الدورية والطارئة، فإنّ مقاربة الحل تبدو غير ناضجة ولا ترتقي إلى حجم التحدّيات والمخاطر المحدقة. وعلى ذلك، فإن كلاً من الجامعة العربية ومنظمة التّعاون الإسلامي مطالبتان برفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التّهديدات المحيطة بالأقصى من دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للتنبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد. وهما أيضًا مدعوّتان إلى عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.

كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في غير مناسبة. وهما مطالبتان أيضًا بتفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى.

كما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبان بموقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف، وكذلك وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى ولا سيما في ما يتعلق بإرسال لجنة تحقيق للوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة على الرغم من التعنت الإسرائيلي.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

إن تعدّد الجهات العاملة للقدس في ظل غياب التنسيق بينها يؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار الجهد وتضارب العمل وإلى خلل في خدمة القطاعات المختلفة في القدس. وبناءً على ذلك، فإن الجهات العاملة من أجل القدس مطالبة أولاً بتنسيق عملها وتوحيد جهودها بما يثمر دعمًا

حقيقيًا وملموسًا وفق احتياجات مشروع الدعم والتثبيت. كما أنها مدعوّة إلى إيلاء مشروع مصاطب العلم وحملات شد الرحال اهتمامًا خاصًا نظرًا لأهمية هذين المشروعين في دعم الرباط في المسجد الأقصى وإحباط مشاريع الاحتلال. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي.

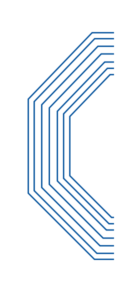
ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

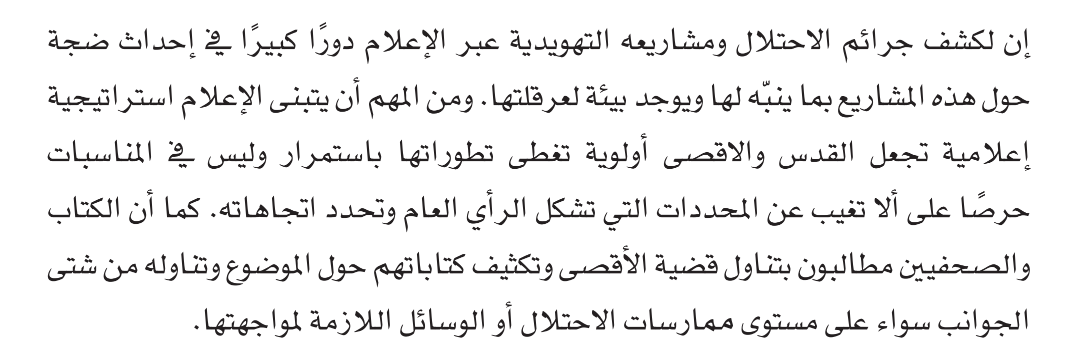
تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى وتأكيد حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى. وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالمسجد فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من المهم الالتفات إلى أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه وقد بدا ذلك بارزًا في السنوات الأخيرة سواء في ما يتعلق بالتغطية الإعلامية للثورات العربية أو في الحرب الإعلامية التي رافقت العدوان الأخير على غزة. والمطلوب من وسائل الإعلام الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.




إن لكشف جرائم الاحتلال ومشاريعه التهويدية عبر الإعلام دورًا كبيرًا في إحداث ضجة حول هذه المشاريع بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها. ومن المهم أن يتبنى الإعلام استراتيجية إعلامية تجعل القدس والاقصى أولوية تغطي تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصًا على ألا تغيب عن المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته. كما أن الكتاب والصحفيين مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

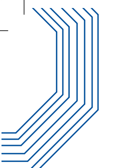
ك. توصيات للشباب العربي:

يمتلك الشباب من الطاقات ما يخوّله لعب دور فعّال في نصرة القدس والأقصى ولعلّ من أبرز ما يمكن فعله في هذا المجال تعزيز المبادرة الفردية والاستفادة من الفضاءات الإلكترونية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الخبر وكشف جرائم الاحتلال. على أن الشباب مدعو إلى عدم الاكتفاء بالمقاومة الافتراضية حيث إن العمل على الأرض يبقى العنصر الأهم في الدفاع عن القضايا المحقة وكسبها.

ل. توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وقد صدرت العديد من القرارات عن الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة. ولذلك نطالب الهيئات والمنظمات الحقوقية والقانونية العربية والإسلامية إلى خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامية في الغرب. إن قضية القدس رابحة قانونيًّا وعليه يفترض أن تقوم هذه الجهات القانونية والحقوقية بحملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.





الفصل الأول:
تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

مقدمة:

شكّل صيف عام 2014 واندلاع الحراك الشعبي في القدس محطة فارقة في تطور الأحداث أعاد إلى الواجهة ما شهدته المدينة عقب انتفاضة عام 2000 التي اندلعت بعد اقتحام أريئيل شارون المسجد الأقصى مع ما يزيد على ألف من الجنود. وارتبطت تطورات فكرة الوجود اليهودي في الأقصى خلال مدة الرصد، ولا سيما على المستويين السياسي والأمني، بالحراك الشعبي الذي شهدته القدس ابتداء من تموز/يوليو 2014. وعلى ضوء هذا الحراك، الذي كان المسجد الأقصى أحد أسباب تصعيده، تشكلت المواقف الإسرائيلية حيال الأقصى على المستوى الأمني بشكل خاص. وفي حين حاول أنصار بناء «المعبد» و«حق» اليهود بالصلاة في الأقصى على المستوى السياسي الجنوح نحو مزيد من الممارسات الاستفزازية في المسجد فإنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حاول أن يبدو الأكثر تعقّلاً بين المتطرفين، والوسطي بين مكوّنات اليمين حيث تجلّى ذلك بتكرار تأكيده تمسك «إسرائيل» بالوضع القائم في الأقصى[1]، وإصدار بيان يدعو أعضاء «الكنيست» إلى التهدئة في ما يتعلق بالمسجد.

ففي تمّوز/يوليو 2014 بدأت موجة من الحراك الشعبي في القدس على أثر اختطاف ثلاثة مستوطنين الفتى المقدسي محمد أبو خضير وإحراقه حيا في 2014/7/2. الموجة سرعان ما تطورت وامتدت إلى أحياء القدس ومناطقها المختلفة لتكتسب مزيدًا من الزخم بفعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في 2014/7/7، لكنها لم تتوقف عندما وضعت الحرب أوزارها بعد 51 يومًا من بدء العدوان.

وإلى جانب تطورات الحراك الشعبي في القدس وأثرها في تحديد هامش التحرك حيال الأقصى، فإنّ الانتخابات التشريعية المبكرة في «إسرائيل»[2] والحكومة التي انبثقت عنها لم

---

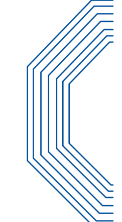
1) الوضع القائم هو الوضع الذي ساد في العهد العثماني ولاحقًا خلال الاحتلال البريطاني ومن بعد ذلك العهد الأردني قبل أن تستكمل «إسرائيل» احتلال القدس عام 1967 وتشرع بانتهاك الوضع القائم المتعلق بالأقصى وتغييره. ووفقًا لذلك فإن دائرة الأوقاف هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالمسجد، بما في ذلك تحديد من يدخل إليه ومن لا يدخل باعتبارها المسؤولة عن الأقصى من كل النواحي. أما بالنسبة إلى نتنياهو فإن الوضع القائم هو الوضع الذي يحاول الاحتلال تكريسه منذ ما بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 حيث أصبحت شرطة الاحتلال تتحكم ببوابات المسجد والمستوطنون يقتحمونه ويحاولون الصلاة فيه مع إقصاء الأوقاف وتهميش دورها.

2) دفع غياب التوافق بين مكوّنات حكومة نتنياهو الثالثة، ولا سيما الخلاف بين نتنياهو ووزير المال يائير لبيد (حزب «هناك مستقبل») وكذلك وزيرة العدل تسيبي ليفني (حزب «الحركة»)، ومن ثم إقالتهما، إلى حل الحكومة والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة حددت في 2015/3/17.

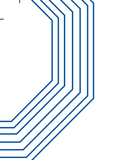
تختلف في ميولها وتوجهاتها في ما عنى الأقصى عمّا حاولت الحكومات السابقة تكريسه. ولم تؤدِّ الانتخابات المبكرة إلى تغييرات كبيرة في توزيع المقاعد بين معسكر اليمين من جهة وما يسمى بمعسكر اليسار/الوسط من جهة أخرى إلا أنّ المقاعد انتقلت ضمن معسكر اليمين ذاته لمصلحة «الليكود»، الذي تقدّم على حساب حزبي «البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» بشكل خاص، من دون أن يمكّن ذلك نتنياهو من تفادي تشكيل حكومة تستند إلى أكثرية نيابية هشّة[1]، ومن لون واحد. وهكذا، شكل نتنياهو حكومة يمينية الهوى بامتياز، مطعّمة بحزب «كلنا» الذي شكله موشيه كحالون كحزب وسط بعد انفصاله عن «الليكود».

وإذ شهدت مدة الرصد انتخاب كنيست جديد وتشكيل حكومة جديدة فإن الموقف السياسي والأمني كان محكومًا إلى حد بعيد، أقلّه إلى موعد الانتخابات وبعيِّد إجرائها، بالحراك الشعبي والقلق من احتمالات تطوره إلى انتفاضة شاملة. فالخوف من فقدان السيطرة على الحراك ومن تمدده إلى الضفة الغربية وتطوره إلى انتفاضة شاملة كانتفاضة الأقصى، دفعت قادة «إسرائيل»، على المستوى السياسي والأمني، إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحجّم الحراك وتوقف صب الزيت على النار، ولا سيّما الممارسات الإسرائيلية التّصعيدية في الأقصى لمنع خسارة «المكاسب» التي حقّقها الاحتلال إلى الآن في المسجد الأقصى.

ويمكن القول إن الحراك المقدسي رسم إلى حد كبير خطوط التعاطي الرسمي الإسرائيلي مع المسجد الأقصى في ظل إدراك سلطات الاحتلال أن المسجد هو برميل البارود الذي سيكون لانفجاره ارتدادات على المنطقة بأسرها. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية تمكّنت من تطويق الحراك إلا أنها لم تستطع القضاء عليه كليًا، فالمواجهات بين القوات الإسرائيلية والمقدسيين، وإن خفّت، إلا أنّها تتجدد، وعمليات الطعن والدهس تراجعت ولكنّها لم تتوقف. وقد يتجاوز الموقف السياسي أو القانوني أو الديني خط الحذر في بعض المحطات إلا أنّ «إسرائيل» تعي أن الخسائر التي ستلحق بها من تجدد الحراك وتوسّعه، في الأمن والسياسة والاقتصاد، ستكون أكبر من المكاسب التي يأمل في تحقيقها بعض الأطراف السياسية أو الدينية أو القانونية، وإنْ كانت هذه المكاسب تسوّق تحت شعار الحرّية الدينية والحق بالصلاة في الأماكن المقدسة.



1) بلغ عدد المقاعد التي حصدتها أحزاب اليمين 57 مقعدًا، مقابل 50 مقعدًا لأحزاب الوسط/اليسار و13 مقعدًا فازت بها «القائمة العربية الموحدة» التي ضمت تحالف الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات.



أولاً: المستوى السّياسي:

تعتبر فكرة إقامة «المعبد» من الثوابت في الفكر السياسي الصهيوني وإن اختلفت مقاربة الأطراف السياسية لها ودرجة تبنّيها لآليّات تحقيقها. واكتسبت الفكرة زخمًا مع الصعود التدريجي لليمين ثم كان اقتحام أريئل شارون للأقصى عام 2000 وتشكيله الحكومة عام 2001 عامل دفع لتيّار «المعبد» الذي سيكتسب مزيدًا من الحضور في حكومات اليمين التي ستشكّل لاحقًا. وعلى الرغم من حذر الوسط/اليسار في التعاطي مع موضوع الأقصى إلا أنّ ذلك لم يمنعه من الالتقاء مع اليمين في زيارات حائط البراق المحتل، وهو في العقل الإسرائيلي/التلمودي من بقايا «المعبد»، أو في أصل فكرة «الحق اليهودي في المعبد» وإن كان هناك اختلاف في طريقة الوصول لتعزيز هذا الحق وتكريسه.

وركّز الخطاب السياسي الداعم لبناء «المعبد» على استحضار نموذج «التقسيم الناجح» في المسجد الإبراهيمي بالخليل، والتقى على ذلك نواب من اليمين واليسار فيما تعالت المطالبات بإنهاء السيادة الأردنية على الأقصى ووضعه تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة حيث إنّ ذلك «من مستلزمات السيادة الكاملة على القدس»[1].

وفي مدّة الرصد، فرض الحراك الشعبي في القدس قواعد جديدة في تصدير الموقف السياسي حيال المسجد الأقصى، ثم جاءت الدعوة إلى انتخابات مبكّرة ومعها الحاجة إلى الموازنة بين ضرورات الدعاية الانتخابية المستندة إلى «جبل المعبد» من جهة، وعدم أخذ الأوضاع إلى الانفجار حيث كان المسجد الأقصى سببًا رئيسًا في تحريك الشارع المقدسي. أما «الكنيست» والحكومة اللتان أفرزتهما الانتخابات المبكرة فلم تخرج تشكيلتهما عن الإطار السابق لجهة سيطرة اليمين بشكل عام، كما أعادا إنتاج الوجوه ذاتها التي تصدّرت دعم فكرة «المعبد» وناشطيه خلال السنوات الماضية. ويمكن القول إنه بعد الانتخابات وبالاتجاه إلى أواخر مدة الرصد كان المستوى السياسي متحررًا، إلى حد كبير، من القيود التي فرضها الحراك المقدسي.

عين على الأقصى

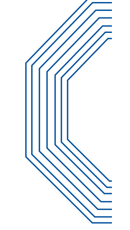
1) لمزيد من التفصيل، انظر: هشام يعقوب وآخرون: تقرير عين على الأقصى الثامن، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2014، ص. 37-41.

الحراك المقدسي يجمّد اقتحامات السياسيين للأقصى إلى حين... ونتنياهو يطالب أعضاء «الكنيست» بالتهدئة

تعتبر اقتحامات الأقصى تجسيدًا لفكرة الوجود اليهودي في المسجد، ومقدّمة يسعى منفّذوها من خلالها لتأمين «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد» وصولاً إلى بناء «المعبد». وتحرص كتلة «المعبد» في «الكنيست» على تنفيذ الاقتحامات بعنوان «السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس» و«الحق في الحرّية الدينية». إلا أنّ ارتباط الحراك الشعبي في القدس بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليه أدّى إلى تقييد الاقتحامات السياسية للأقصى لما تشكله من عنصر دافع لمزيد من التحرك الذي لا ترغب فيه «إسرائيل». ولم يشهد الأقصى اقتحامات سياسية رسمية ما بعد 2014/11/4 وصولاً إلى 2015/7/26 عندما اقتحم وزير الزراعة أوري أريئل المسجد في «ذكرى خراب المعبد»[1].

وكان أعضاء «الكنيست» موشيه فيجلين وتسيبي حوتوفلي (كلاهما «ليكود») وموشيه معلم رافائيلي («البيت اليهودي») اقتحموا الأقصى في تشرين أول/أكتوبر 2014، وهو من الأشهر التي شهدت ذروة الحراك في القدس. كما قالت عضو «الكنيست» أوريت ستروك («البيت اليهودي») في مقابلة نشرها موقع المونيتور في 2014/10/30، إن «جبل المعبد يجب أن يكون مفتوحًا أمام الجميع» ومن غير الممكن الدفاع عن وضع تكون فيه السّيادة على المكان بيد أطراف خارجية»[2].

ودفع تصاعد موجة الحراك وتأكيد المستوى الأمني ارتباطه باقتحامات الأقصى نتنياهو، بضغط من الولايات المتحدة، إلى إصدار بيان في 2014/11/1 دعا فيه أعضاء «الكنيست» إلى «تهدئة التوتر حول جبل المعبد وإلى التصرف بشكل يوحي بالمسؤولية وضبط النفس»، وأفاد البيان أنّ نتنياهو تحدّث مع رئيس «الكنيست» حول الأمر وطلب منه أن يعمل مع نواب «الكنيست» في هذا الخصوص[3]. وفي 2014/11/2، اقتحم موشيه فيجلين الأقصى بمرافقة أمنية، وقال: «إن هذا الواقع الذي يضطر بموجبه إلى وجود مرافقة أمنية في وقت يتجوّل فيه العرب من دون أيّ شعور بالخوف يقول من الزائر ومن يملك المكان، ولكننا سنغيّر هذا



1) يمكن الاطلاع على تفاصيل الاقتحامات على المستوى السياسي في الفصل الثالث من هذا التقرير.

2) موقع المونيتور، 2014/10/30. ويمكن الاطلاع على نص الحوار على الرابط: http://tinyurl.com/qgke7ex.

3) بيان صادر عن رئيس الحكومة بعنوان «رئيس الوزراء نتنياهو يدعو نواب الكنيست إلى العمل من أجل تهدئة الأجواء حول جبل المعبد» وهو متوافر على الرابط الآتي: http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokecalm011114.aspx

الواقع بمساعدة الله»[1]. كما اقتحمت تسيبي حوتوفلي الأقصى في 2014/11/4 كرد على محاولة اغتيال الحاخام يهودا غليك، ومن بعد ذلك بدا أعضاء «الكنيست» من كتلة «المعبد» متجاوبين مع دعوة نتنياهو وإن استمرّت تصريحاتهم الداعية إلى بناء «المعبد» وضمان السيادة الإسرائيلية على الأقصى[2]، ومنها تصريح النائب أوري أريئل[3] (حزب «البيت اليهودي») في مقابلة إذاعية مع راديو «كول بيراما» التي تديرها حركة شاس إن «إسرائيل ستبني المعبد مكان الأقصى وإن بناء المعبد هو مطلب أساس في التوراة لأنه مقدمة الخلاص للشعب اليهودي»[4]. ويتّضح من اقتحاميّ فيجلين وحوتوفلي اللذين حصلا بعد بيان نتنياهو، وكلاهما من حزب نتنياهو «الليكود»، أنّ التجاوب مع دعوته لم يتم قبل الإصرار على إرسال رسائل تؤكد أنّ التوقف عن الاقتحامات هو آنيّ ويرتبط بمصلحة البلاد الأمنية وألا تغيير في مواقفهم الداعمة لفكرة «المعبد» و«الحق اليهودي» فيه.

اليمين يتذمّر من الإجراءات... وينتقد سياسة الشرطة

لم يمنع اليهود من دخول المسجد بشكل كلي بعد اندلاع الحراك الشعبي في القدس ولكن الشرطة قيّدت دخولهم في بعض الأيّام والمناسبات وعزّزت من إجراءاتها في البلدة القديمة وعلى أبواب الأقصى لمنع الاحتكاكات مع المسلمين[5]. وقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة اليمين نوابًا ووزراء فقال عضو «الكنيست» إيلي بن دهان[6]: «إن عدم قدرة اليهود على الصلاة في [المسجد الأقصى]، وحتى منعهم من الدخول، أمر غير مقبول وهو غير موجود في أي مكان في العالم». وأضاف أن «هذا الواقع الذي تمنع الشرطة بموجبه اليهود من دخول [الأقصى] لأن العرب يثيرون أعمال الشغب لا يمكن أن يستمر»[7]. أما عضو «الكنيست» ميري ريغف فقالت إنّ «الوضع الذي يسمح فيه المسلمون لأنفسهم بالتصرف بعنف حيال الشرطة مرده إلى التساهل في التعامل مع مثيري الشغب»[8].

---

1) «يديعوت أحرونوت»، 2014/11/2.

2) يمكن مراجعة الفصل الثالث من هذا التقرير للاطلاع على التصريحات المتعلقة بالأقصى على المستوى السياسي.

3) شغل أريئل منصب وزير الإسكان في الحكومة السابقة وتسلم حقيبة الزراعة في الحكومة الجديدة، كما عين مسؤولاً عن دائرة الاستيطان، وهي منظمة غير حكومية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية تؤجّر الأراضي من أجل الاستيطان في الضفة الغربية وتؤمّن مبالغ ضخمة من المال لدعم الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة.

4) ميدل إيست مونيتور، 2014/11/4.

5) فرضت الشرطة قيودًا على المسلمين كذلك، ومنها تحديد الفئات العمرية المسموح بدخولها إلى المسجد وغير ذلك، ولكن ما يعنينا في هذا الفصل هو تقييد اقتحامات اليهود لما يثيره ذلك من مواقف واعتراضات لدى كتلة «المعبد» لتبني عليه تصريحاتها ومطالباتها.

6) إيلي بن دهان هو عضو «الكنيست» من حزب «البيت اليهودي»، وكان نائب وزير الشؤون الدينية في الحكومة السابقة وهو نائب وزير الجيش في الحكومة الحالية.

7) «هآرتس»، 2014/10/14.

8) المرجع نفسه.

نتنياهو: متمسّكون بالمحافظة على الوضع القائم... ولكن

حاول نتنياهو التملّص من المواقف التي يجاهر بها أعضاء «الكنيست» من كتلة «المعبد»، لجهة الدعوة إلى صلاة اليهود بحرية في الأقصى ووضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، والاستجابة للضغط الدولي ولتوصيات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي وضعت عينًا على الحراك في القدس وعينًا أخرى على الأقصى كونه سببًا مهمًا من أسباب الحراك.

ولهذه الغاية، كرر نتنياهو في غير مناسبة تأكيده تمسّك «إسرائيل» بالوضع القائم في الأقصى ومن ذلك تصريحه في 2014/10/13 خلال لقائه أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون أنّه والحكومة ملتزمون بالمحافظة على الوضع القائم في الأقصى كما هو الحال منذ عشرات السنين[1]، كما قال نتنياهو في مقابلة مع القناة العبرية الثانية إنّ تغيير الوضع القائم من شأنه أن يؤدي إلى حرب دينية[2]. وأعاد نتنياهو هذا الالتزام في 2014/10/27 خلال اجتماع أمني لمناقشة التطورات في القدس[3]. وأكد نتنياهو الأمر ذاته في جلسة الحكومة في 2014/11/2 حيث قال إن «جبل المعبد هو الكيلومتر الأكثر حساسية على الأرض وبموازاة تمسكنا بحقوقنا فإننا ملتزمون بالمحافظة على الوضع القائم لجميع الأديان لمنع انفجار الأوضاع»[4]. وكذلك في اتصال هاتفي بالملك الأردني في 2014/11/6 وذلك بعد اتصال الأردن بـ «إسرائيل» للاستيضاح عن أخبار أفادت عن اتجاه «الكنيست» إلى مناقشة مشروع قانون لتقسيم الأقصى[5].

وبالمقابل، حرص نتنياهو على تمرير رسائل موازية حيث قال إن «إسرائيل تحمي الأماكن المقدسة وحق الناس من كل الأديان في الصلاة في أماكنهم المقدسة»[6]، وهو التعبير الآخر لـ «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد»، بالإضافة إلى تصريحه أنّ «السلطة الفلسطينية

1) «هآرتس»، 2014/10/13.

2) «هآرتس»، 2014/10/21.

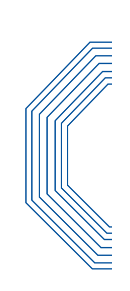
3) «تايمز أوف إسرائيل»، 2014/10/28؛ وقد أتى كلام نتنياهو هذا بعد يوم واحد من إعلان السفير الأردني أن اتفاق السلام الموقع بين الأردن و«إسرائيل» عام 1994 يمكن أن يعاد النظر فيه بسبب استمرار الاستيطان ومحاولات تغيير الوضع القائم في الأقصى ومن ذلك السماح لليهود بالصلاة هناك.

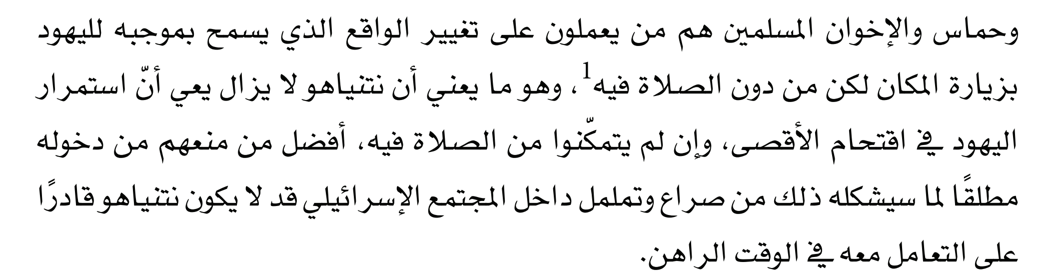
4) «يديعوت أحرونوت»، 2014/11/2.

5) أشارت تقارير إعلامية في تشرين أول/أكتوبر 2014 إلى اتجاه «الكنيست» إلى طرح مشروع قانون تقسيم الأقصى للمناقشة، والمشروع مسودة كانت وقعتها ميري ريغف («ليكود») وحيليك بار (حزب «العمل») في أيار/مايو 2014، ثم أعلن بار سحب توقيعه فيما أعلنت ريغف أنها عازمة على المضي بالمشروع.

انظر: فلسطين أون لاين، 2014/10/24 http://tinyurl.com/od5l2ks

6) «هآرتس»، 2014/10/13.





وحماس والإخوان المسلمين هم من يعملون على تغيير الواقع الذي يسمح بموجبه لليهود بزيارة المكان لكن من دون الصلاة فيه[1]، وهو ما يعني أن نتنياهو لا يزال يعي أنّ استمرار اليهود في اقتحام الأقصى، وإن لم يتمكّنوا من الصلاة فيه، أفضل من منعهم من دخوله مطلقًا لما سيشكله ذلك من صراع وتململ داخل المجتمع الإسرائيلي قد لا يكون نتنياهو قادرًا على التعامل معه في الوقت الراهن.

لكن محاولات نتنياهو هذه لـ «طمأنة» الأردن والأطراف الدولية لم تلقَ استحسانًا في الداخل حيث دعا أوري أريئل في 2014/11/2 إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى قائلاً إنه من اللازم زيادة الأيام والساعات المسموح فيها لليهود بالصلاة هناك[2]. كما قالت تسيبي حوتوفلي في 2014/11/4 خلال وجودها في الأقصى إنه «من اللازم تغيير الوضع القائم في جبل المعبد ويجب إعادته إلى مكان لصلاة اليهود» كما قالت إن «محاولة اغتيال يهودا غليك كانت محاولة لإبعادنا عنه، ولكن الجواب المطلوب هو تعزيز الوجود اليهودي في جبل المعبد» وأضافت أنها موجودة اليوم في المكان لتفعيل هذا التغيير مع سائر أعضاء الحكومة[3].

انتخابات «الكنيست» المبكرة: ما الذي تغيّر؟

لم تحمل انتخابات «الكنيست» المبكّرة تغييرًا ملحوظا في توزيع المقاعد بين اليمين واليسار حيث انتقلت المقاعد داخل اليمين ذاته لتصب في مصلحة «الليكود»[4]. لكن «الكنيست» الجديد شهد خروج النائب موشيه فيجلين الذي لم يتمكن من حجز مقعد في الانتخابات التمهيدية لحزبه، وهو كان بنى دعوته الانتخابية قبل أن يتمكن من الفوز بمقعد في «الكنيست» عام 2013 على وعد ببناء «المعبد» والسماح بصلاة اليهود في الأقصى إن هو أصبح رئيسًا للحكومة. أما النواب الذين تصدّوا لدعم نشطاء «المعبد»، والدفاع عن «حق» اليهود بالصلاة في الأقصى، وطلب فرض وضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة فحافظوا على

1) «تايمز أوف إسرائيل»، 2014/11/7.
2) «هآرتس»، 2014/11/2.
3) «عروتس شيفع»، 2014/11/4.
4) يدعم معظم نواب «الليكود» ناشطي «المعبد» و «حق» اليهود بالصلاة في الأقصى من منطلق الحرية الدينية، مع الدعوة إلى بسط السيادة الإسرائيلية على المكان الذي يشكل «جزءًا من أرض إسرائيل». انظر:

How Likud Became he Almighty's Contractor at the Temple Mount, Tomer Persico (November 4, 2014), http://972mag.com/how-likud-became-the-almightlys-contractor-at-the-temple-mount/98402/, retrieved June 5, 2015.

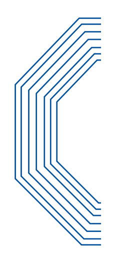
مقاعدهم[1]. كما حصل خمسة منهم على مقاعد في الحكومة كوزراء، بالإضافة إلى اثنين عيّنا بصفة نائب وزير وفقًا لما يأتي[2]:

عضو «الكنيست»	الحزب	المنصب في الحكومة / الوزارة
داني دانون	«ليكود»	وزير العلوم والتكنولوجيا والفضاء
ميري ريغف	«ليكود»	وزيرة الثقافة والرياضة
يريف ليفن	«ليكود»	وزير السياحة (كما عين وزيرًا للأمن الداخلي من 5/14 إلى 2015/5/25)
زئيف ألكين	«ليكود»	وزير الهجرة والاستيعاب وزير شؤون القدس
نفتالي بينت	«البيت اليهودي»	وزير التربية
أوري أريئل	«البيت اليهودي»	وزير الزراعة والتنمية الحضرية
أييلت شاكيد	«البيت اليهودي»	وزيرة العدل
تسيبي حوتوفلي	«ليكود»	نائبة وزير الخارجية
إيلي بن دهان	«البيت اليهودي»	نائب وزير الجيش

«الكنيست» يعود إلى مناقشة الوضع القائم في الأقصى

كانت «الليكودية» ميري ريغف نجحت خلال ترؤسها لجنة الداخلية والبيئة في «الكنيست» السابق من عقد حوالي 15 جلسة (2013-2014) تناقش موضوع السيادة الإسرائيلية على الأقصى وحق اليهود بالصلاة فيه. إلا أنّ هذه النقاشات دخلت في حالة جمود بعد الحراك الشعبي ومع الاستعداد لانتخابات نيابية مبكرة بعد فرط عقد التحالف الحكومي في كانون أول/ديسمبر 2014.

النقاش حول الأقصى عاد إلى «الكنيست» المنتخب في آذار/مارس 2015 مع جلسة عقدتها لجنة الداخلية والبيئة التي يترأسها دافيد أمسالم («ليكود») في 2015/6/16 تحت عنوان



1) ينتمي هؤلاء بشكل خاص إلى حزبي «الليكود» و«البيت اليهودي»، ومن أبرزهم: ميري ريغف، وتسيبي حوتوفلي، وداني دانون وزئيف ألكين من حزب «الليكود»، ونفتالي بينت، وأوري أريئل، وأييلت شاكيد من حزب «البيت اليهودي».

2) لا يقتصر دعم «المعبد» على الأسماء الواردة في الجدول، ولكن المقصود تسليط الضوء على أبرز الوجوه الناشطة على هذا الصعيد.

مناقشة سبل تعزيز الوجود اليهودي في الأقصى. لكنّ الجلسة لم تكد تبدأ بمناقشة اقتراح لتغيير الوضع القائم في الأقصى حتى انفجر سجال حاد بين أعضاء اللجنة بعد أن عارض النواب العرب أيّ تغيير في الأقصى سيكون من شأنه أن يؤدي إلى «إراقة الدّماء». وقال النائب ينون ماجال («البيت اليهودي») إنّ المرابطين مسؤولون عن استفزاز المصلين اليهود وقد خالفوا قواعد الوضع القائم[1]. وأضاف أنه على الشرطة تطبيق النظام في الموقع وإزالة المرابطين فورًا. ولكن عدم متابعة النقاش في الجلسة لا يعني أنه لن تكون جلسات لاحقة في هذا السياق، بل يمكن القول إنّ المحاولات ستستمر من قبل بعض أعضاء «الكنيست» لبحث الموضوع ومحاولة تشريعه.

... وحائط البراق حاضر بقوة

غياب القدرة على إحداث تغيير جذري في الوضع القائم في الأقصى يدفع قادة «إسرائيل» نحو محاولات المحافظة على «مكاسبهم» في حائط البراق. ففي 2015/5/26، صادق نتنياهو على قرار بتحويل 100 مليون شيكل (25 مليون دولار) للاستثمار في أعمال استيطانية تحت مسمى «البناء والتطوير» في محيط حائط البراق المحتل. وقال نتنياهو إنّ القرار «يعكس التزامنا جميعًا، التزامي أنا كابن القدس، والتزام الوزراء، بمواصلة البناء (الاستيطاني) في القدس»[2].

وفي 2015/7/16 أصدرت نائب وزير الخارجية تسيبي حوتوفلي تعليمات لإدارة المراسم في الوزارة لإلزام رؤساء الدول ووزراء الخارجية الأجانب الذين يزورون إسرائيل بزيارة حائط البراق حيث إن البروتوكول المعمول به حاليًا يقتضي زيارة متحف ياد فاشيم (ذكرى ضحايا الهولوكوست اليهود) وقبر ثيودور هرتزل (مؤسس الحركة الصهيونية). واعتبرت حوتوفلي أن الخطوة هي «إعلان نيات» ومن شأنها «تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل». ولم تكن الزيارة جزءًا رسميًا من برنامج زيارة المسؤولين الأجانب إلا أن الوزارة كانت تطرح الموضوع بشكل مسبق على المسؤولين والسفراء الذين كان بعضهم يرفض الزيارة بسبب واقع الحائط «المثير للجدل»[3].

1) «تايمز أوف إسرائيل»، 2015/6/16.
2) ميدل إيست مونيتور، 2015/5/27.
3) «يديعوت أحرونوت»، 2015/7/16.

دعم سياسي لـ «منظمات المعبد»

يشكل المؤتمر السنوي الذي تنظمه «حركة أمناء جبل المعبد وأرض إسرائيل» حول المسجد الأقصى محطة يتجلى من خلالها الدعم السياسي لـ «منظمات المعبد» وتوجهاتها حول صلاة اليهود في الأقصى. وقد حضر المؤتمر الذي عقد في 2014/10/29 في مركز مناحيم بيغن في غرب القدس تحت عنوان «إسرائيل عائدة إلى جبل المعبد» عدد من نواب «الكنيست» ونشطاء اليمين ومن أبرزهم إيلي بن دهان وموشيه فيجلين وتسيبي حوتوفلي، ليشكل حضورهم دعمًا لـ «منظمات المعبد» وما تطلقه هذه المنظمات من دعوات ومطالبات لجهة السماح لليهود بالصلاة في الأقصى ووضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية، وغير ذلك من المطالبات التي تدور في فلك بناء «المعبد».

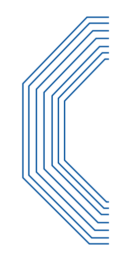
ثانيًا: المستوى الأمني

يعمل المستوى الأمني على الموازنة بين طموحات المستوى السياسي وجنوح نشطاء «المعبد» من جهة وبين مقتضيات المحافظة على الأمن ومنع ما من شأنه أن يؤدي إلى تدحرج الأوضاع في الأقصى وانفلاتها لتتطور إلى مواجهات في أحياء القدس بين الشبان المقدسيين وشرطة الاحتلال، أو حتى تطور المواجهات لتشمل أنحاء الضفة الغربية، وما يعني ذلك من ضريبة أمنية كبيرة تلقى على عاتق الشرطة والأمن.

الشرطة الإسرائيلية: علاقة بين الأقصى والانتخابات

بموجب الأمر الواقع في الأقصى تتمركز الشرطة الإسرائيلية عند أبواب المسجد كما لها مركز داخله. والأمر المعمول به هو أن الشرطة تقدر الخطر الأمني الذي قد يترتب على اقتحام المستوطنين للأقصى أو «عواقب» دخول المسلمين إلى المسجد فتتحكم بالأبواب وتفتحها أو تغلقها على هذا الأساس. كما أنّ قرارات صادرة عن محاكم الاحتلال عبر السنوات الماضية كرست هذا الحق للشرطة حيث أقرت «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد» وتركت للشرطة تقدير الأخطار الأمنية التي قد تترتب على دخولهم إلى الأقصى[1].

وبعد اندلاع الحراك الشعبي في القدس في تموز/يوليو 2014 وارتباطه إلى حد بعيد بالاعتداءات على الأقصى قال قائد شرطة الاحتلال في القدس الحنان دانينو إن «سلسلة العمليات التي ظهرت في القدس، والتي ارتكبها أشخاص ليس لهم سجلات جرمية، إنما هي



1) مثلاً قرار المحكمة العليا الإسرائيلية 93/2725 و93/4044.

نتيجة الاستفزاز». واعتبر دانينو في خطاب ألقاه بالجامعة العبرية في القدس في 2015/1/14 أن «[المسجد الأقصى] جزء مهمّ من هذا الاستفزاز». وأوضح ارتباط الاستفزازات بالانتخابات والطموحات السياسية لبعض المرشّحين حيث أشار إلى أنه بعد الانتخابات الأخيرة (كانون ثانٍ/يناير 2013) انتُخب بعض المرشحين إلى «الكنيست» وعلى أجندتهم تغيير الوضع القائم في الأقصى. وقد نصحتهم الشرطة بأنّ «سياستهم لا تشعل الوضع في إسرائيل أو في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في العالم الإسلامي كله أي ما يزيد على مليار إنسان. والسّبب في ذلك هو جذب المزيد من أصوات النّاخبين»[1]. واستنادًا إلى ذلك، فإن الشّرطة، وفق دانينو، طلبت من «الكنيست» وغيره من الهيئات العامة وقف الكلام على تغيير الوضع القائم أو القواعد التي يدار الأقصى وفقًا لها حاليًا.

وكان دانينو انتقد في خطاب ألقاه في مؤتمر في مستوطنة «سديروت» في 2014/11/25، أعضاء «الكنيست» الذين اقتحموا الأقصى وأكد أنّه من الخطأ السماح لرموز تغيير الوضع القائم في المسجد بدخوله[2]. وأشار دانينو إلى أن «أعضاء اليمين المتطرف اتخذوا من [المسجد الأقصى] أجندة ونحن حذرنا مرارًا وقلنا إنه من الواجب ترك جبل المعبد فيما أعضاء «الكنيست» لا يدركون ماذا يشعلون». ولعلّ أهم ما قاله دانينو هو أن الدعوات التي توجه لتغيير الوضع القائم في الأقصى لا تترافق مع جهود عمليّة لتنفيذها، ولكنّ التصريحات ذاتها تترك أثرًا في العالم الإسلامي[3]. ولعل هذا التصريح من دانينو ليس المقصود منه حث النواب على تفعيل دعواتهم وإرفاقها بعمل جدي على الأرض لتحقيقها بل هو للتأكيد أنها لا تعدو كونها دعاية سياسية قد يكسبون من خلالها تأييدًا على المستوى الداخلي ولكنها في العالم الإسلامي تبني جوًّا مشحونًا لا ترغب به «إسرائيل»، وسيؤدي تراكمه إلى الانفجار، وقد عبّر دانينو عن ذلك بالقول إن «الأقصى أخطر من النووي الإيراني»[4].

1) «إسرائيل هايوم»، 2015/1/14.
2) «تايمز أوف إسرائيل»، 2014/11/25.
3) المرجع نفسه.
4) «إسرائيل هايوم»، 2015/1/14.

إغلاق الأقصى بعد محاولة اغتيال يهودا غليك

ليل 2014/10/29، تعرّض الحاخام يهودا غليك لمحاولة اغتيال لدى خروجه من مركز مناحيم بيغن في غرب القدس بعد انتهاء مؤتمر حول السيادة الإسرائيلية على الأقصى[1]. على أثر ذلك، أوصت الأجهزة الأمنيّة بإغلاق الأقصى. وبالفعل، أغلقت الشرطة المسجد فورًا بعد الحادثة واستمر إغلاقه بشكل كامل طيلة يوم 2014/10/30. ودعا وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتس الجميع إلى إظهار حسّ المسؤولية قائلاً إنّ الوقت ليس لإلقاء اللوم على أحد فثمّة العديد من الجهات التي يهمّها تأزيم الوضع و«هدفنا التهدئة»[2].

الموازنة بين متطلبات «الأمن والنظام العام» وعدم إغضاب أنصار الاقتحامات

خضع الموقف الأمني كذلك لاعتبارات تقتضي الموازنة بين الحاجة إلى منع تأجيج الحراك المقدسي من جهة وبين الحاجة إلى عدم الدفع نحو حالة من التململ بين اليهود في حال المبالغة في منعهم من اقتحام الأقصى. فبعد الاشتباكات التي اندلعت في 2014/9/24 في المسجد الأقصى ومحيطه عشيّة الاحتفال بذكرى «رأس السنة العبرية» دعا وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتس إلى إعطاء المصلّين اليهود إمكانية الوصول الكامل إلى المسجد[3]. وقال أهرونوفيتس خلال جولة له في الأقصى إنّه من المهمّ فتح أبواب المسجد أمام اليهود. لكن أهرونوفيتس أظهر في تشرين أول/أكتوبر 2014 موقفًا مختلفًا حيث علق على منع غير المسلمين من دخول الأقصى في «عيد المظال» في 2014/10/12 بالقول إنّه يؤيّد القرار بالكامل[4]. وقال أهرونوفيتس إن القرار اتّخذه قائد المنطقة لأسباب إجرائية ولكن في ضوء إغلاق المسجد أمام اليهود فإنه، وهو الوزير المسؤول عن الشرطة، سيفحص إمكانية إغلاق المسجد بوجه المسلمين أيضًا.

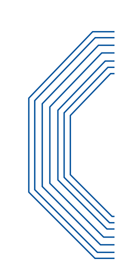
الموقف الحذر تمسك به وزير الأمن في الحكومة الجديدة ياريف ليفن («ليكود»)، حيث حاول

1) تقول الشرطة الإسرائيلية إن معتز حجازي اقترب من غليك لدى خروج الأخير من مؤتمر في مركز بيغن في غرب القدس وسأله: أنت يهودا غليك؟ فأجابه نعم، فقال حجازي: آسف، لكنني أحب الأقصى وأنت اضطررتني إلى ذلك، ثم أطلق النار عليه وأصابه بجروح خطيرة. في صبيحة اليوم التالي، حاصر جنود الاحتلال منزل حجازي الذي صعد إلى سطح المنزل فأطلق عليه القناصة النار فأصابوه في رجله ثم أطلق الجنود عليه 22 رصاصة وتركوه ينزف إلى أن مات. ولم تثبت الشرطة ما إذا كان معتز أطلق النار على غليك فعلاً كما أنها لم تثبت أنه كان يشكل خطرًا على حياة أفرادها عندما دهمت منزله. وفي وقت لاحق أصدر قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي أمرًا بهدم منزل حجازي مستندًا إلى قانون الطوارئ الصادر إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين.
انظر: عبد الرؤوف أرناؤوط: «معتز حجازي... عاشق القدس وشهيدها»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 102، (ربيع 2015)، ص. 168-175.

2) «هآرتس»، 2014/10/29.

3) «تايمز أوف إسرائيل»، 2014/9/24.

4) «هآرتس»، 2014/10/12.



التنصل من الإجابة على أسئلة الصحفيين في 2015/5/18 حول السماح لأعضاء «الكنيست» اليهود بالدخول إلى الأقصى. واضطر أخيرًا إلى القول إن موقفه الواضح هو أن «لكل شعب إسرائيل الحق في كل أرض إسرائيل، وهذا الموقف لن يتغير». وأضاف أنّ «أي قرار محدّد بخصوص اتخاذ إجراءات معينة في أي مكان لن يكون إلا بتروٍّ ومسؤولية» مؤكدًا أن هذه الإجراءات «ستراعي حق كل شخص في حرّية العبادة بالإضافة إلى ضمان أمنه»[1].

الجيش والمخابرات: لتحييد العامل الديني الذي يحرك المقدسيين

ساعدت تطورات الحراك الشعبي في القدس على إظهار موقف المخابرات وقيادة الجيش من اقتحامات الأقصى فالطرفان يدركان أن العامل الديني، والمرتكز إلى المسجد الأقصى، كان حاضرًا بقوة وراء هذا الحراك الذي قد يتطور إلى انتفاضة لا يمكن السيطرة عليها. ووفقًا للقيادة العامة للجيش فإن القدس لا تشهد انتفاضة شاملة ومن الممكن السيطرة على الوضع، وحتى من الممكن تغيير اتجاه التطورات. وذلك ممكن بشكل كبير عبر تحييد العامل الديني الذي يحرك الفلسطينيين، أي الأقصى[2].

الشرطة ملتزمة بالوضع القائم

عشية الاحتفال بـ «ذكرى خراب المعبد» التي صادفت 2015/7/26 والدعوات التي سبقت الذكرى لتوسيع الاقتحامات ومنع المسلمين من دخول الأقصى كما منعت الشرطة اليهود من دخوله في العشر الأواخر من رمضان إلى آخر أيام الفطر، وضعت الشرطة الإسرائيلية في 2015/7/20، لافتة على مدخل الزوار تذكّر بوجوب «الالتزام بالامتناع عن أي وجه من أوجه الصلاة وتفرض قيودًا على اللباس والتصرفات وإدخال الرموز الدينية من أجل احترام قدسية المكان»[3].

ثالثًا: المستوى القانوني

تفاوت الموقف القانوني من دخول اليهود إلى الأقصى والصلاة فيه ما بين إقرار بـ «الحق» واعتبار الموضوع قضية سياسية يترك أمر البت بها للحكومة الإسرائيلية. وفي عام 1993، قضت المحكمة العليا للاحتلال بأنه على الشرطة أن تسمح لغير المسلمين بالصلاة في

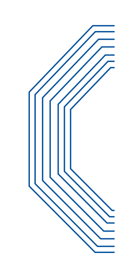
1) «عروتس شيفع»، 2015/5/18.
2) السيناريو–الكابوس للجيش قد يتحول إلى حقيقة، «يديعوت أحرونوت»، 2014/11/22؛ انظر أيضًا: نتنياهو حذر مرارًا من المخاطر في جبل المعبد، «هآرتس»، 2014/11/7.
3) موقع Breaking Israel News، 2015/7/20.

الأقصى إلا في حال وجود سبب ملموس يشير إلى أنّ الصلاة ستمس بالنظام العام[1]، لكنّ الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن القرار بالصلاة غير سارٍ، وذلك بسبب اعتراض الأردن وقتها. في عام 2006، أكدت المحكمة تمسكها بحق الصلاة في الأقصى لكل يهودي ولكنها اعتبرت أن هذا الحق ليس مطلقًا ويمكن تقييده لضرورات تتعلق بالنظام العام، لكن التقييد لا ينبغي أن يكون شاملاً بل إن الحظر يجب أن يقيَّم وفق الظروف الموضوعية لكل حالة على حدة[2].

جمدت الاقتحامات بعد اندلاع انتفاضة الأقصى واستمر منع غير المسلمين من دخول الأقصى من 2001 إلى 2003 عندما عادت المحكمة لتسمح لهم باقتحامه فرادى، ومن ثم جماعات من عشرين شخصًا عام 2005 [3].

وبشكل عام، فإنّ قرارات مختلفة للمحاكم الإسرائيلية تفيد بأن الرأي القانوني مستقر على «حقّ» اليهود بالصلاة في الأقصى حيث قضت محكمة إسرائيلية عام 2013، في معرض النظر في قضية شاب يهودي قبضت عليه الشرطة بسبب تأديته الصلاة في الأقصى، بأنّه على الرغم من أنّ صلاة اليهود في الأقصى موضوع سياسي شائك يتطلب الدراسة إلا أنّها حتمًا ليست جريمة[4]. وبشكل عام، فإن المعمول به على المستوى القانوني هو إقرار الصلاة كـ «حق» لليهود، ولكنّ ترك قرار تنفيذه للشرطة التي تقدر ذلك وفقًا للضرورات الأمنية[5].

وإذ يعتبر هذا السقف أقصى ما يمكن أن تقرّه محاكم الاحتلال، ظهرت محاولات لانتزاع تشريع بهذا الصدد من «الكنيست»، حيث تقدّم عضو «الكنيست» السابق من كتلة الاتحاد الوطني أرييه إلداد عام 2012 بمشروع قانون لتقسيم الأقصى زمنيًا كما اقترح عضو «الكنيست» السابق موشيه فيجلين («ليكود») في شباط/فبراير 2014 وضع الأقصى تحت السّيادة الإسرائيليّة الكاملة.



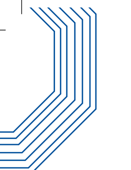
1) قرار المحكمة العليا الإسرائيلية 93/2725 و93/4044.

2) قرار المحكمة العليا الإسرائيلية 2006/4776.

3) مجموعة الأزمات الدولية، حالة الوضع الراهن في الحرم القدسي، 2015/6/30.

4) «عروتس شيفع»، 2013/6/23.

5) مثلاً، في 2012/2/7، ردت المحكمة الإسرائيلية العليا دعوى تقدم بها المتطرف غيرشون سلمون يطالب فيها بالسماح له بدخول الأقصى. وقالت القاضية عدنة أربيل إن حق الصلاة في المكان المقدس هو من الحقوق الأساسية لكل إنسان في إسرائيل لكن لا بد من ترجيح حق الجمهور على حق الفرد نظرًا إلى احتمال المساس بالمصلحة العامة.



تطوّرات الأحداث

في 2015/3/1، أقرّت محكمة الصلح «حقّ اليهود بالصلاة في [المسجد الأقصى]»، وقالت القاضية ملكا أفيف في معرض نظرها بقضية الحاخام يهودا غليك ضد الشرطة إنه على الأخيرة أن تضمن أنّ «اليهود قادرون على الصلاة في [المسجد الأقصى]». وقالت أفيف إنّ الشرطة ملزمة بموجب القانون بضمان صلاة اليهود في جبل المعبد وليس العمل على منعهم من الصلاة هناك[1]. وهو ما استقبله ناشطو «منظمات المعبد» بحفاوة. أما بخصوص غليك، فقد قضت المحكمة بالسماح له بدخول الأقصى مرة واحدة في الشهر بشرط التنسيق مع الشرطة وإبلاغها قبل 24 ساعة، بالإضافة إلى منعه من إدخال جهاز خلوي ذكي أو كاميرا غالبًا ما يستعملها لتوثيق اقتحاماته وعرضها على الإنترنت.

إلا أنّ المحكمة المركزية نقضت هذا الحكم في 2015/6/3، وقال القاضي كارمي موسيك إن الوضع في الأقصى متفجر ووجود غليك هناك من الممكن أن يزيد الوضع سوءًا. واعتبر القاضي أن ثمّة احتمالًا لاندلاع «أعمال عنف» في حال عودة غليك إلى المكان قبل انتهاء الإجراءات القضائيّة المتعلقة بالقضيّة. وهكذا يبدو قرار المحكمة المركزية منسجمًا مع «التحدّيات الأمنية» والمخاوف من إعادة انفجار الوضع في القدس[2].

الموازنة بين الخطر الأمني واندفاع نشطاء «المعبد»

في 2015/7/13 أصدر قضاة المحكمة العليا أمرًا إلى الشرطة للسماح بتظاهرة ينظمها نشطاء «المعبد» اعتراضًا على منع اليهود من دخول الأقصى في شهر رمضان. وأقرت المحكمة إمكانية التظاهر عند باب المغاربة لكنها وافقت على موقف الشرطة لجهة توقيت التظاهرة وحصرها بمدة لا تعرقل وصول المسلمين إلى الأقصى[3]. والمحكمة التي حددت وقت التظاهرة من الخامسة والنصف إلى السابعة إلا ربعًا مساء وافقت على بقاء المتظاهرين لمدة أطول إذا وافقت الشرطة على ذلك. وكان نشطاء «المعبد» تقدموا بالتماس إلى المحكمة العليا بعد رفض الشرطة تنظيمهم تظاهرة في 2015/7/14 اعتراضًا على منعهم من اقتحام الأقصى. وكانت الشرطة منعت اليهود من اقتحام الأقصى ابتداء من 2015/7/4 ثلاثة أسابيع قبل يوم

1) «عروتس شيفع»، 2015/3/3.
2) «هآرتس»، 2015/6/4.
3) موقع الصحافة اليهودية، 13/7/2015.

«ذكرى خراب المعبد». وهكذا تعمل المحكمة على الموازنة بين ما تسعى إليه «منظمات المعبد» وبين دور الشرطة التي تعد الأقدر على تشخيص الأوضاع على الأرض، وهو الأمر المعمول به للسيطرة على الأوضاع في الأقصى.

رابعًا: المستوى الديني:

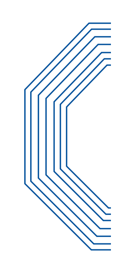
عقب احتلال الأقصى عام 1967، رأى رئيس الحكومة وقتها ليفي إشكول ووزير الجيش موشيه ديان أن وضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية من شأنه أن يؤدي إلى تعقيدات سياسية ودينية وكان الهاجس الأكبر هو أنّ السيطرة اليهودية على المكان سيحول الصراع العربي-الإسرائيلي من صراع قومي إلى صراع ديني، وسيوسّع دائرة العداء من المحيط العربي إلى العالم الإسلامي. وقد لاقى هذا التّردد السياسي دعمًا من الأوساط الدينية حيث أصدر تجمع من الحاخامات المحافظين من الحريديم والتيار الصهيوني-الديني فتاوى بمنع «صعود اليهود إلى جبل المعبد» وأسندوا هذا المنع إلى أسباب تتعلّق بالشريعة اليهودية[1].

عام 1996 شهد تطوّرًا ملحوظًا على مستوى الصهيونية الدينية حيث أعلنت «لجنة الحاخامات في يهودا والسامرة» أنها «تسمح لليهود، بل وتشجعهم، على الصعود إلى جبل المعبد». لكن اللجنة فرضت قيودًا تتعلق بوجوب تحصيل الطهارة الروحية قبل الدخول إلى الأماكن التي سمحت بزيارتها. وشجعت الفتوى كل حاخام على الذهاب إلى الأقصى وإرشاد رعيته حول طريقة تحصيل ذلك وفق الشريعة اليهودية[2].

ومن بعد ذلك، بدأت الفتاوى تتوالى من الحاخامات الصهاينة بالسماح بالزيارة كما صدرت فتاوى مشابهة عن بعض الحاخامات الحريديين ومنهم مؤخرًا الحاخام مائير مازوز، أحد أهم حاخامات السفارديم الحريديين، حيث قال بجواز دخول اليهود إلى الأقصى شرط التزام الشريعة اليهودية[3].

الحاخامية الرئيسة تتمسّك بمنع زيارة الأقصى

في 2015/11/7 قال حاخام السفارديم الرئيس يتسحاق يوسف إنه ««ممنوع على اليهود الصعود إلى جبل المعبد» وقال يوسف، في جنازة شالوم أهارون بدني الذي مات في حادث



1) للمزيد حول الموضوع: Nissim Leon: Why Religious Jews are Divided over the Temple Mount. +972mag. 2014/11/22. http://tinyurl.com/nbtn3bt

2) Motti Inbari: Jewish Fundamentalism and the Temple Mount: Who Will Build the Third Temple? Albany. NY. 2009. p. 1.

3) موقع الصحافة اليهودية، 2014/3/9.

دهس عند محطة القطار الخفيف في القدس في 2014/11/5، إنه على الجمهور التوقف عن هذا «الاستفزاز» واتهم الحاخامات الذين يسمحون لليهود بزيارة الأقصى بـ «صب الزيت على النار». وذهب يوسف إلى تسمية حاخامات متدينين صهاينة بأسمائهم وانتقد دعوتهم اليهود إلى الصعود إلى جبل المعبد، ومنهم دوف ليور وحاييم دركمان[1]. ودعا إلى «وقف كل زيارات اليهود إلى [المسجد الأقصى] لوقف إراقة دم شعب إسرائيل» ليربط بذلك بين ما شهدته القدس من حوادث طعن ودهس بالاستفزازات في الأقصى التي يتسبب بها المستوطنون وقادة «إسرائيل» نتيجة زياراتهم إلى الأقصى.

لكنّ التّطورات في القدس لم ينظر إليها كل الحاخامات من الزاوية ذاتها، ففي 2014/11/16 أعلن الحاخام بيني لاو (من التيار الديني الصهيوني)، وهو كان يعارض دخول اليهود إلى الأقصى لأسباب تتعلق بالطهارة، أنه غيّر موقفه بسبب الأحداث في الأشهر الأخيرة التي دعته إلى إعادة النظر في موقفه[2]. وقال لاو في مقابلة إذاعية إنه «من غير المقبول أن يصلّي المسلمون في [المسجد الأقصى] كما يشاؤون ويديرونه عبر الأوقاف بينما يُهان اليهود إلى أبعد مدى». واعتبر لاو أن المعركة على الأقصى لم تعد معركة عدد من الأشخاص بل إنّها تحولت إلى معركة واسعة حيث «يضع الزّعماء المسلمون والفلسطينيون أعينهم على جبل المعبد، الذي هو جوهر كلّ شيء ومن غير الممكن أن يوضع جانبًا».

«منظّمات المعبد»: نحو مأسسة الاقتحامات

أعلنت منظمة «طلاب من أجل المعبد» عن برنامج ممنهج لمأسسة العمل الذي يستهدف الأقصى. وفي هذا الإطار ستُشّكل 4 طواقم أو دوائر تشمل المنحى القانوني والبرلماني والتثقيفي والإعلامي. ويتولى الطاقم القانوني توثيق الأحداث في الأقصى وحالات التصدي لاقتحامات المستوطنين، ثم متابعة قانونية ضد أي اعتراض لأي يهودي يقتحم الأقصى. ويكون على الطاقم الثاني العمل في أروقة «الكنيست» لتسريع تقديم قوانين «تحفظ الحق اليهودي في جبل المعبد» والمصادقة عليها. أما الطاقم الإعلامي فيهدف إلى تجذير المعرفة بملف «المعبد» في المجتمع الإسرائيلي، فيما يتولى الطاقم التثقيفي تنظيم المحاضرات وتنشيط جمع التبرعات[3].

1) «هآرتس»، 2014/11/7؛ «جيروزاليم بوست»، 2014/11/7.
2) «عروتس شيفع»، 2014/11/16.
3) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/3/27.

كما وجّه «ائتلاف منظّمات المعبد» رسالة إلى قائد منطقة القدس في شرطة الاحتلال، الضابط موشيه أدري، للمطالبة بفتح الكنيس الواقع على أراضي مبنى المحكمة في الأقصى أمام اليهود. وقالت الرّسالة إنّ الكنيس يتميّز بأنّه الوحيد في العالم الموجود داخل الأقصى وفي حال عدم فتحه فإنّ «منظمات المعبد ستتوجه إلى القضاء لإلزام الشرطة بتطبيق قانون حماية الأماكن المقدسة الذي يكفل حرية دخول اليهود إلى الأماكن المقدسة»[1].

«معهد المعبد»: حملات توعية حول أهمية «المعبد» وجمع تبرعات تمهيدًا لبنائه

ينشط «معهد المعبد»[2] للتّمهيد لبناء «المعبد»، وقد أطلق عبر السنوات الثلاث الماضية فيلمًا قصيرًا من أجزاء ثلاثة تحت عنوان «الأولاد مستعدون»، للدعوة إلى بناء «المعبد». كما أطلق المعهد حملة لجمع التبرعات عام 2014 لوضع مخططات البناء ألحقها بحملة أخرى عام 2015 لجمع التبرعات تمهيدًا لتربية «بقرة حمراء» وفق الشروط التلمودية[3]. كما أطلق المعهد، عشية «ذكرى خراب المعبد»، مقطع فيديو ثلاثي الأبعاد عن بدء مخططات بناء المعبد الثالث ويظهر في الفيديو الذي يستمر ثلاث دقائق المعبد/الحرم الرئيس حيث يظهر الشمعدان، ومذبح البخور، والمائدة المخصصة لخبز التقدمة[4]، وقد حضّرها المعهد بالفعل إلى جانب سبعين آنية مقدّسة أخرى[5].

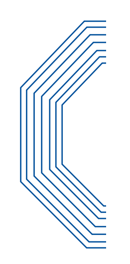
1) «عروتس شيفع»، 2015/4/16.

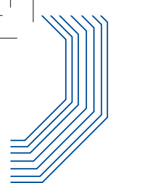
2) «معهد المعبد» منظمة غير حكومية تسعى إلى بناء المعبد ومقرها في البلدة القديمة في القدس ويهدف المعهد إلى توعية اليهود حول مركزية المعهد في الدين اليهودي بعد حوالي 2000 عام من دونه، وفقًا للمدير الدولي للمعهد الحاخام حاييم ريتشمان.

3) في شرح أسباب الحملة على موقع indiegogo سيتم زرع الجنين ومن ثم تأمين العناية البيطرية له ورعايته وتغذيته، ومن بعدها تحديد البقرات الأقرب إلى استيفاء الشروط والتأكد من إتمام ذلك كله وفق الشريعة التوراتية، وتعتبر البقرة الحمراء التي ستحرق ليستعمل رمادها لتحقيق شرط الطهارة من المقدمات المهمة لبناء «المعبد»، وفق المزاعم التلمودية.

4) الشمعدان ومذبح البخور وخبز التقدمة مذكورة في التوراة وهي من لوازم «المعبد».

5) «عروتس شيفع»، 2015/7/26، والفيديو متوافر على الرابط: https://youtu.be/A2IkxmwkayM.





الفصل الثاني:

الحفريات والبناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه

أولًا: الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه[1]

مقدمة:

شكّلت الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه أداة أساسية بيد حكومة الاحتلال وأذرعه لخلق واقع تهويدي في منطقة الأقصى. ومع تطوّر الهدف الإسرائيليّ من البحث عن سراب آثار يهودية في ظاهر وباطن أرضٍ لا تعرف أثرًا للمستوطنين اليهود، إلى توظيف هذه الحفريات في رواية تاريخ يهوديّ مزعوم في القدس، تكثفت الجهود الإسرائيلية باتجاه تحويل جلّ تلك الأنفاق إلى مزارات سياحية ومتاحف وحدائق تلمودية وكنسٍ وقاعات ومرافق تستخدم لأغراض دينية وتاريخية وسياسية وسياحية واجتماعية مشبوهة. وهذا التحوّل يعني أن الاحتلال يدشّن مرحلة جديدًا في التعامل مع ملف الحفريات قد لا تكون زيادة عددها أولوية فيها بقدر ما يكون ترميم الموجود وتوسعته وتطويره وافتتاحه كمرافق تؤدي وظيفة الترويج للمزاعم والأكاذيب اليهودية، هو الأولوية التي تلتقي عليها أذرع الاحتلال المختلفة.

وفي الوقت الذي كانت تبدو فيه مسارات الأنفاق أسفل الأقصى وفي محيطه غير مترابطة، سعى الاحتلال في السنوات الخمس الماضية إلى ربطها في إطار مشروع تهويديّ واحد، ليتحول هذا المشروع إلى المحجّ السياحيّ الأول في دولة الاحتلال، وإلى مصدر رئيس في الترويج للمزاعم والادعاءات اليهودية التاريخية والدينية. وتقع «مدينة داود اليهودية الدينية المقدسة» في صلب ذاك المشروع التهويدي، إذ تحوّلت غالبية تلك الحفريات إلى مكونات أساسية فيها.

1) لا بد من التنبيه إلى أن الحديث عن الحفريات في هذا الفصل هو حديث عن الحفريات التي تمكنت وسائل الإعلام من رصدها، وبالتأكيد هناك حفريات أخرى لا يكشف عنها الاحتلال أو لم تستطع وسائل الإعلام توثيقها؛ ما يعني أن عدد الحفريات وتوزّعها في الجهات المختلفة ورصد مساراتها هو أمر اجتهادي نابع من محاولتنا تتبع هذه الحفريات وفهم مساراتها وتتطور العمل فيها بالاستناد إلى عدة مصادر، وإلى تقاريرنا السنوية السابقة التي تحمل اسم «عين على الأقصى»، والتي تضمنت معلومات وتفاصيل عن تلك الحفريات في السنوات الماضية. ومن المهم الإشارة إلى أننا نعني بـ «الحفريات الجديدة» تلك التي أُعلن الكشف عنها حديثًا، ولا نعني أنها جديدة من حيث البدء بالعمل فيها إلا إذا ورد تصريح بذلك. وتجدر الإشارة إلى أننا نستعرض في هذا الفصل تفاصيل الحفريات التي رصدتها وسائل الإعلام خلال فترة التقرير، ولا نعيد الحديث عن الحفريات التي سبق الحديث عنها في تقارير «عين على الأقصى» السابقة والتي لم ترد حولها معلومات جديدة خلال مدة الرصد.

بعض الحفريات تشرف عليها جمعيات «غير رسمية» بتمويل رسمي، وبعضها تشرف عليه جمعيات رسمية بتمويل من جمعيات «غير رسمية»، ما يعكس حالة التكامل بين تلك الأطراف التي تقاسمت مواقع الحفريات وجهاتها وتعاونت في ما بينها في الإشراف على العمل وتأمين التمويل اللازم.

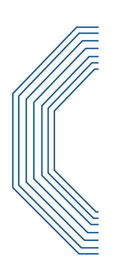
وبين جهات رسمية وشبه رسمية و«غير رسمية»، ونفي وتأكيد لوجود بعض الحفريات من جانب تلك الأطراف الإسرائيلية المختلفة، تبقى المشاهدة التي رصدتها مؤسسات ومراكز وجهات فلسطينية وإسرائيلية معززةً بشهاداتٍ للمقدسيين أكدت سماع أصواتِ آليات وأعمال حفر أسفل بيوتهم، هي الدليل على أن المسجدَ الأقصى يشكل هدفًا رئيسًا لماكينةٍ التهويد الإسرائيلي، وعقدةً يسعى الاحتلال لإزالتها كونها تحول دون تحقيق حلمه بعاصمة يهودية يكون المعبد المزعوم في قلبها.

وبالعودة إلى تطور الحفريات الإسرائيلية خلال مدة الرصد، فقد رصد التقرير نشاطًا في 10 مواقع حفريات، وشهدت الجهة الغربية كشفًا جديدًا عن ثلاث حفريات ونشاطًا في عدد من المواقع. أما الجهة الجنوبية فقد نشطت فيها الحفريات من دون أي كشف جديد عن أنفاق، فيما استقرت الحفريات في الجهة الشمالية على ما كانت عليه في العام المنصرم باستثناء ترجيح تجدد العمل في موقع واحد. وبذلك يصل عدد الحفريات إلى 50 حفرية تتوزع على الشكل الآتي:

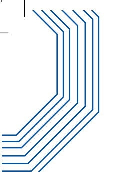
- حفريات الجهة الغربية: 28 حفرية.
- حفريات الجهة الجنوبية: 17 حفرية.
- حفريات الجهة الشمالية: 5 حفريات.

وكان عدد الحفريات –حسب تقرير عين على الأقصى السابق- بلغ 47 حفرية توزعت على الشكل الآتي[1]:

- حفريات الجهة الغربية: 25 حفرية.
- حفريات الجهة الجنوبية: 17 حفرية.
- حفريات الجهة الشمالية: 5 حفريات.



1) هشام يعقوب (محرر): عين على الأقصى (التقرير الثامن)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2014، ص 48.



حفريات الجهة الغربية:

تكمن خطورة حفريات الجهة الغربية في كونها تتمركز في محيط منطقة البراق التي يسيطر عليها الاحتلال، ويتدفق إليها آلاف اليهود والسياح ليقيموا الشعائر التوراتية عند حائط البراق (يسميه الاحتلال زورًا حائط المبكى). بالإضافة إلى ذلك فهي جزء أساسي من «مدينة داود» التاريخية التي يسعى الاحتلال لبنائها أسفل الأقصى وفي محيطه. قربُ هذه المنطقة من حارة الشرف (الحي اليهودي) يزيد من أهميتها بالنسبة إلى الاحتلال حيث ستشكل الأنفاق فيها ممرات للمستوطنين اليهود وللسياح الأجانب للوصول إلى حائط البراق وإلى الأقصى المبارك.

وتعدّ جمعيّتا «عطيرت كوهنيم»، و«الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» الجهتَين الأساسيّتَين اللتَين تشرفان على حفريات الجهة الغربية.

وخلال مدة التقرير شهدت حفريات الجهة الغربية نشاطًا في 7 مواقع، وارتفع عددها إلى 28 حفرية بعدما كان العدد 25 حفرية في تقرير العام الماضي، مع ملاحظة ضخامة ونوعيّة هذه الحفريات وخطورتها الشديدة على الأقصى ومحيطه.

• حفريات حمام العين:

تقع هذه الحفريات على بعد 20 مترًا من السور الغربيّ للمسجد الأقصى أسفل منطقة باب المطهرة، وتحديدًا أسفل وقف حمام العين الإسلامي الواقع أقصى جنوب شارع الواد في البلدة القديمة، وتمتد عرضًا إلى أسفل حوش العسيلة وبابي الحديد والسلسلة في سور الأقصى الغربيّ[1].

بدأت الحفريات في هذا الموقع بشكل سريّ قبل نحو 10 سنوات، فقد رصدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير لها تطور تلك الحفريات منذ البدء بها منتصف عام 2004م، حيث افتتح الاحتلال في 2008/10/12 رسميًّا كنيس «أوهيل يتسحاق- خيمة إسحاق» كجزء من تطور العمل في الموقع. وكشفت المؤسسة في 2008/10/27 إدخال كميات كبيرة من الخشب والتدعيمات الحديدية لمنطقة الحفريات أسفل حمام العين. وفي 2014/11/16 كشفت

1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/10/2.

المؤسسة أن الاحتلال يضع اللمسات الأخيرة لافتتاح هذا الموقع الذي يضمّ قاعات وأنفاقًا وتفريعات وسلالم تحت الأرض، ويطلق عليه اسم «خلف جدارنا» في إشارة إلى أن هذا الموقع الأثري المهم يقع خلف المعبد المزعوم[1].

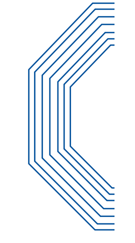
وخلال عمليات الحفر دُمرَت الآثار الإسلامية العريقة الموجودة في الموقع، وتشمل تلك الآثار أبنية مقوسة وقناطر وأروقة وأعمدة وحجارة من حقب إسلامية مختلفة، ومن الحقبة المملوكية بشكل أساسي.





وكان من المقرر أن يفتتح الموقع رسميًّا في شهر تموز/يوليو 2014، غير أن عقبات فنية ولوجستية حالت دون ذلك. وشهدت مدة التقرير تواصل العمل بشكل مكثف تمهيدًا لافتتاح الموقع[2]. تأخُّر افتتاح الموقع كاملاً بشكل رسميّ لم يمنع الجمعيات الإسرائيلية المشرفة عليه من استخدام بعض مرافقه التي انتهى العمل فيها وباتت جاهزة للاستخدام. فقد كشف المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/6/22 أن تلك الجمعيات افتتحت قاعة كبرى ضمن الموقع وخصصتها للمناسبات الاجتماعية والثقافية والدينية حيث رصد المركز تنظيم «صندوق إرث حائط المبكى» ما يسمى بـ «احتفالات البلوغ» في تلك القاعة. وتشمل مراسم الاحتفالات صلوات وأدعية وشعائر توراتية خاصة تترافق مع رقصات توراتية وغنائية وتقديم الحلوى وغيرها؛ احتفاءً ببلوغ الشبّان اليهود والشابات اليهوديات سنّ البلوغ[3].

تتكون هذه القاعة من ثلاثة أروقة بمساحة 400 متر مربع تقريبًا، وتحتوي على معدات



1) المرجع نفسه.

2) المرجع نفسه.

3) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/22، http://qpress.ps/?p=1711

وطاولات وكراسٍ وأضواء وديكورات خشبية وحديدية وأجهزة صوت، وتلتصق من الناحية الشرقية بما يسمى بـ «القاعة الكبرى»[1].

ويشرف على تلك الحفريات «صندوق إرث حائط المبكى» (وهي شركة حكومية تابعة مباشرة لمكتب رئيس الحكومة)، بالتعاون مع «سلطة الآثار الإسرائيلية»، فيما تولت جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية تأمين التمويل اللازم للمشروع[2]. ويلاحظ في هذا المشروع تكامل الأدوار بين الجهات الرسمية و«غير الرسمية» الإسرائيلية في سبيل إنجاز مشاريع التهويد. فـ «عطيرت كوهنيم» جمعية استيطانية «غير رسمية» حسب المعلن[3]، ومع ذلك تكفلت بتأمين التمويل لجهتين رسميتَين هما «صندوق إرث حائط المبكى» و«سلطة الآثار الإسرائيلية» لإتمام العمل وافتتاح مشروع «خلف جدارنا» التهويدي.

• حفريات ساحة البراق (مشروع «من القدس إلى القدس» التهويدي) (جديدة):

في إطار تحويل بعض الأنفاق والحفريات إلى قاعات ومراكز ومرافق تهويدية تروّج للمزاعم الإسرائيلية والادعاءات المختلَقة حول «علاقة الشعب اليهودي بالقدس»، أقام الاحتلال مركزًا جديدًا تُعرض فيه روايات يهودية تلمودية تحت عنوان «من القدس إلى القدس». وكشف المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/6/23 أن هذا المركز عبارة عن قاعة واسعة أثرية إسلامية الأصل تحتوي عشرات الحواسيب وشاشات عرض كبيرة، ويشاهد فيها الزائرون مقاطع فيديو تمثيلية تجسّد «تشتت الشعب اليهوديّ في أنحاء العالم على مدار ألفيّ عام» ورحلته «من القدس إلى القدس». ويبدأ الزائر برحلة تاريخية افتراضية شخصية يقوم بتخطيط مساراتها كيفما يشاء، في مسارات مرسومة بعناية تبدأ بـ «الوجود اليهودي» في القدس، ثم مراحل تشتت اليهود وتوزعهم في أصقاع الأرض على مدار الحقب التاريخية، وينتهي مسار الرحلة بالعودة الحتمية الإسرائيلية الى القدس[4].

1) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/7/15. http://qpress.ps/?p=2683
2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/10/2.
3) للمزيد حول جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، انظر: صالح النعامي: «عطيرات كوهنيم»... ذراع إسرائيل لتهويد القدس، صحيفة العربي الجديد، 2015/4/20.
4) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/23.

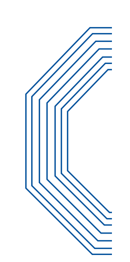


ويقع هذا المركز-حسب كيوبرس- في منطقة أنفاق الجدار الغربي على بعد 50 مترًا من الأقصى حيث يتمّ الدخول إليه من تفرع يقع في أقصى غرب ساحة البراق. وأفاد «كيوبرس» الذي تمكن مراسله من زيارة المكان بأن الزائر يسير من المدخل عبر سرداب طويل ليصل إلى باب صغير ودرج حجري قديم يعبر منهما إلى مبنى صغير مقبب لا يزال العمل في بعض جوانبه مستمرًا، ونصبت فيه لوحات ذكية «آيباد» توجّه الزائرين لدخول قاعة «من القدس الى القدس». وليس بعيدًا من هناك، يدخل الزائر عبر باب ودرج آخر إلى قاعة واسعة ذات معالم إسلامية بحتة كذلك، تم ترميمها وتجهيزها لتكون مقرًّا لمشروع «من القدس الى القدس»، وفيها عشرات الحواسيب على طاولات مصفوفة، وكراسٍ للجلوس، وشاشة كبيرة. وهذه القاعة هي في الأصل جزء من مبنى وقف حمام العين الذي استولى عليه الاحتلال[1].

واستغرق العمل فيه نحو عشر سنوات بمشاركة مجموعة من المؤرخين، والمخرجين، والممثلين، وبتبرع وتمويل من عائلات يهودية ثرية في الخارج. وتوشك جمعية «صندوق الحفاظ على إرث حائط المبكى»، وهي الجهة المشرفة عليه، على الانتهاء من العمل في جميع مرافقه وافتتاحه أمام الجمهور[2].

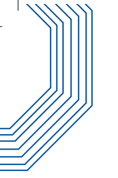
• حفريات الزاوية الجنوبية الغربية:

تعدُّ هذه الحفريات صلة الوصل بين شبكتَي الأنفاق في الجهتيّن الجنوبية والغربية. وكانت سلطات الاحتلال قد افتتحت قسمًا من هذه الحفريات أمام الزوار في السنوات السابقة، فيما أبقت القسم الآخر مغلقًا.



وخلال مدة الرصد كشف المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/6/23 عن مواصلة الاحتلال توسيعَ حفرياته في تلك المنطقة لتمتدّ على مسافة 150 مترًا شمالاً

1) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/7/14.
2) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/23.





بالقرب من باب المغاربة. وكشفت تلك الحفريات عن حجارة عملاقة تشكل أساسات المسجد الأقصى الصخرية[1]. وأكد مراسل «كيوبرس» الذي تمكن من التجول في تلك الأنفاق أنها تتفرع عند منطقة باب المغاربة نحو الشمال والشمال الغربي وصولاً إلى منطقة المدرسة التنكزية، ويتخلل تلك الأنفاق حُفر متوسطة العمق في الأرض[2].

وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية أقرّت في تقرير نشرته تحت عنوان «حفريات في أساس الجدار الغربي لجبل المعبد»، أنها أجرت بين عامي 2013 و2014 حفريات منظمة على مدار أكثر من سنتين في أساسات المسجد الأقصى في الزاوية الجنوبية الغربية من الجدار الغربي للأقصى؛ مما أدى إلى الكشف عن أساسات المسجد. وأضاف التقرير أن الحفريات وصلت الى عمق ستة أمتار أسفل الأساسات، وأيضًا إلى الطبقة الصخرية التي حملت بناء أساسات المسجد في المنطقة المذكورة[3].

وأشار التقرير إلى أن مرحلة الحفريات هذه سبقتها حفريات تمهيدية بدأت نهاية عام 2011، وكشفت عن تجويفات وبناء صخري، مهدّت لإمكانية الوصول الى مرحلة الحفريات الحالية.

ومع توسع الحفريات في الزاوية الجنوبية الغربية طولاً وعرضًا؛ تكثفت «الزيارات» التي يقوم بها اليهود والسياح للقيام بشعائر تلمودية ووضع «أوراق التمني والدعوات» في شقوق الحجارة العملاقة التي باتت مكشوفة[4].

- **حفريات حوش شهابي «رباط الكرد»:**

يقع حوش شهابي (رباط الكرد) شمال باب الحديد في السور الغربي للمسجد الأقصى وهو ملاصق تمامًا لسور المسجد. وقد أوقِف هذا الرباط في العهد المملوكيّ ليكون ملاذًا للطلاب

1) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/23.
2) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى، 2015/6/25.
3) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/3/25.
4) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/23.

والعلماء والحجاج والزوار الذين يأتون للمسجد الأقصى. وتقطنه حاليًّا 18 عائلة مقدسية مكونة من 120 شخصًا.



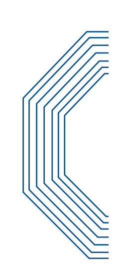
ويزعم الاحتلال أن حوش شهابي جزء من «حائط المبكى» (حائط البراق)، ويطلق عليه اسم «المبكى الصغير» حيث تقام الشعائر التلمودية اليهودية فيه، وتنظّم مجموعات المستوطنين المتطرفين بعض الحفلات الموسيقية الخاصة، وتعقد لقاءات واجتماعات وحلقات تدريس للطلاب اليهود فيه[1]. وكان الاحتلال قد افتتح عام 1996 نفق «الحشمونئيم» الذي يمتدّ من ساحة البراق تحت سور المسجد الأقصى من الجهة الجنوبية الغربية حتى المدرسة العمرية شمالًا، ويمرّ النفق تحت بيوت أهالي الحوش والعقارات والمباني الإسلامية في تلك المنطقة.

وخلال مدة الرصد، في بداية شهر أيار/مايو 2015، أفاد أهالي الحوش أن أعمال الحفر أسفل بيوتهم تجددت، وأكدوا سماعهم أصوات آليات حفر في أوقات متأخرة من الليل وعند الفجر[2].

وتكمن خطورة هذه الحفريات في كونها تهدد بيوت المقدسيين في تلك المنطقة حيث بدأت التشققات والتصدعات تظهر في الجدران، كما أنها لا تبعد عن سور الأقصى الغربي سوى 10 أمتار ما يعني إمكانية تغللها أسفل باحات المسجد الأقصى مستقبلًا.

• حفريات قلعة القدس:

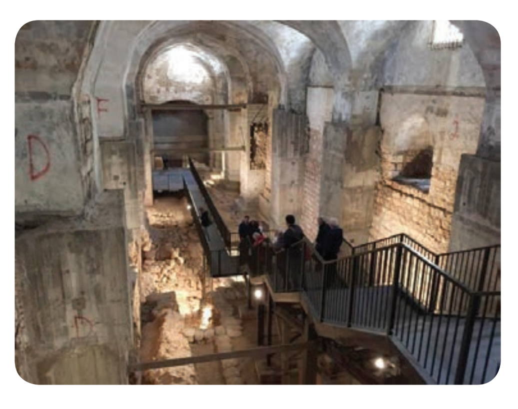
نشر المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/3/23 صورًا ومقاطع فيديو حديثة لحفريات واسعة ومبنى عميق أسفل قلعة القدس، بالقرب من باب الخليل أحد أبواب البلدة القديمة في سورها الغربيّ. الحفريات التي تجريها سلطة الآثار الإسرائيلية وصلت إلى عمق 15 مترًا، فيما وصل طول المبنى إلى 80 مترًا ، وهو عبارة عن بناء مقنطر بطراز معماري متقن، أغلبه من الحقبة الإسلامية المملوكية. وتشير الصور التي نشرها





1) وكالة معًا الإخبارية، 2015/5/8.
2) شبكة قدس الإخبارية، 2015/5/8.

مركز «كيوبرس» إلى اتساع الحفريات وعمقها، حيث يتم الدخول إلى موقع الحفريات عبر باب حديديّ مغلق، ويسير الداخل عبر سبيل حديدي ودرج بُني خصيصًا للمشاة الزائرين[1].



ويحتوي الموقع على حجارة قديمة وقناطر عظيمة وبركة مياه وأجزاء من قنوات مائية، يرجح أنها جزء من شبكات الممرات والقنوات المائية التي استعملت في الحقبة العربية القديمة وفي الحقبة الأموية، حيث انتشرت فكرة القنوات والممرات المائية في القدس في هذه الحقبة، ثم استعملت في فترات لاحقة.[2]

وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية بدأت بأعمال الحفر في موقع القلعة منذ احتلالها عام 1967 لكنها توسعت فيها قبل سنتين، وسرّعت من وتيرة العمل فيها خلال مدة الرصد، فيما تولت إدارة ما يسمى بـ «متحف قلعة داود» تنظيم جولات إرشادية لمجموعات من المستوطنين والسيّاح باللغتين العبرية والإنجليزية[3].



وتدعي سلطات الاحتلال وجود آثار من حقبة المعبديّن المزعوميّن الأول والثاني وآثار يهودية أخرى، مستغلة تزوير الآثار لتزوير الرواية التاريخية وتمرير أكاذيب توراتية وتلمودية متناسقة مع معروضات «متحف قلعة داود» التي حول الاحتلال قسمًا منها من مَعلم إسلامي يضم قلعة القدس ومسجدًا وآثارًا عربية وإسلامية إلى متحف يهودي يستقبل آلاف الزوار، ويختلق قصة «أورشاليم» العبرية وقصة المعبديّن المزعوميّن، ويتجاهل التاريخ العربي والإسلامي الحقيقي للمكان، وحوّل القسم الآخر إلى «مركز القشلة» التابع للشرطة والمخابرات الإسرائيلية حيث يجري التحقيق مع من يُعتقل من المقدسيين أثناء التصدي لاقتحامات المستوطنين للأقصى[4].

1) وكالة معا الإخبارية، 2015/3/23.
2) المرجع نفسه.
3) المرجع نفسه.
4) صحيفة القدس العربي، 2014/5/3.

• حفريات باب السلسلة (جديدة):



في 2015/3/24 أفادت عائلة دعنا التي تقطن في مبنى المدرسة الكيلانية عند باب السلسلة في في السور الغربي للأقصى بوجود انهيارات أرضية في فناء منزلهم. وتفاجأ أبناء العائلة خلال قيامهم بترميمات للمبنى الذي يسكنون فيه بوجود حفرة كبيرة وسط فناء المبنى. ورجّحت العائلة أن تكون الانهيارات ناتجة عن كثافة الحفريات التي يقوم بها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة[1].

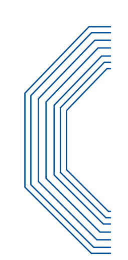
وما يرجّح كون تلك الحفرة ناتجة عن حفريات الاحتلال أن المبنى يقع بالقرب من الطريق الرئيس المؤدي إلى حائط البراق في السور الغربي للأقصى، حيث تنشط الحفريات وأعمال البناء الإسرائيلية في تلك المنطقة.

وبصرف النظر عن كون الكشف عن هذه الحفريات جديدًا، إلا أنه لا يمكن الجزم حاليّا ما إذا كانت هذه الحفريات جديدة، أم أنها جزء من شبكة الحفريات التي تغطي منطقة البراق وما حولها وصولًا إلى منطقة باب السلسلة في الجهة الغربية للمسجد الأقصى[2].

وبالإضافة إلى الخطورة التي تشكلها حفريات باب السلسلة على بيوت المقدسيين، فإنها تشكل تهديدًا حقيقيًّا لأساسات المسجد الأقصى نظرًا لتماسها معه.

• نفق ساحة البراق (جديدة):

كشفت منظمة «عمق شبيه» الإسرائيلية التي تضمّ في صفوفها مجموعة من علماء الآثار الإسرائيليين الذين يحتجون على استغلال الآثار لأغراض سياسية أن جمعية «إلعاد» (تعني: «نحو مدينة داود») الاستيطانية تستخدم نفقًا تمّ حفره أسفل ساحة البراق لأغراض سياحية بصورة غير قانونية. فقد تقدمت المنظّمة في 2015/4/12 بالتماس إلى المحكمة العليا



1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/3/24.

2) للمزيد حول حفريات الجهة الغربية للأقصى، انظر: هشام يعقوب (محرر): عين على الأقصى (التقرير السادس)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2012، ص. 48-63.

الإسرائيلية تطالب فيه بأن تتولّى الدولة إدارة النفق الواصل بين سلوان وحائط البراق، واستندت المنظمة في التماسها إلى عدد من الأسباب أبرزها أنّ انتقال الإشراف على المواقع الأثرية الحساسة إلى منظمات إسرائيلية يمينية من شأنه الإضرار بالوضع التعدديّ في القدس، وتفجير الصراعات، وتعريض «إسرائيل» والشعب اليهودي لتداعيات سلبية[1].

وتستفيد «إلعاد» من هذا النفق من خلال استخدامه كمعلم سياحي تسمح بدخوله مقابل بطاقة يشتريها الزائرون، وهو الأمر الذي وصفته منظمة «عمق شبيه» بأنه غير قانوني حيث تمّ افتتاح النفق وتشغيله من قبل «إلعاد» قبل الحصول على الموافقة الرسمية الإسرائيلية على ذلك. واعتبرت النيابة العامة الإسرائيلية أن ما تفعله جمعية «إلعاد» من شأنه أن يضرّ بعلاقات «إسرائيل» الخارجية وباحتمال التوصل إلى تسوية مع الحركتين اليهوديتين الإصلاحية والمحافظة حول صلاة النساء في باحة البراق، نظرًا لما للقضية من أبعاد دينية سياسية حساسة، مطالبة بأن تكون إدارة النفق بإشراف سلطات الاحتلال الرسمية بشكل كامل[2].

حفريات الجهة الجنوبية:

يزعم الاحتلال أن «مدينة داود اليهودية التاريخية» كانت قائمة بشكل رئيس في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى. وعليه، تتكثف الحفريات الإسرائيلية في هذه الجهة وتمتد على على كامل مساحة ضاحية سلوان ووداي حلوة وصولاً إلى السور الجنوبي للأقصى، ويتفرع بعض الأنفاق ليصل نحو الجهة الغربية للمسجد الأقصى في محاولة لربط شبكتيّ أنفاق الجهتيْن الغربية والجنوبية في إطار إعادة بناء «مدينة داود». وتعدّ جمعية «إلعاد» الاستيطانية التي يموّلها المليونير اليهودي الأمريكيّ إرفين مسكوفيتش هي الجهة الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ حفريات هذه الجهة.

خلال مدة التقرير وسّع الاحتلال من حفرياته في موقعيْن في الجهة الجنوبية، وكشف التقرير عن تطور كبير في حفريات سلوان ووادي حلوة، فيما بلغ عدد حفريات هذه الجهة 17 حفرية.

1) أصدرت منظمة «عمق شبيه» بيانًا صحفيًا حول الالتماس المقدم إلى محكمة الاحتلال العليا، وهو متوافر على الرابط: http://alt-arch.org/en/press-release-petition-tavidson-tunnel-april-2015/

2) المرجع نفسه.

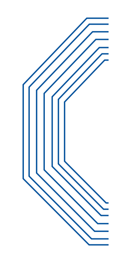
• حفريات سلوان:

حي سلوان هو الحيّ الذي يحدّ المسجد الأقصى جنوبًا، ومن هنا تأتي أهميته. ويقع هذا الحيّ في قلب الاستهداف الإسرائيليّ نظرًا لموقعه الحساس، ولكونه يشكل حسب المزاعم اليهودية جزءًا من «مدينة داود المقدسة» التي تقول الادعاءات اليهودية إن «الملك داود» بناها في منطقة سلوان جنوب المسجد الأقصى. ويسعى الاحتلال اليوم لإعادة بناء هذه «المدينة التاريخية الأثرية المقدسة» على حساب عقارات وبيوت المقدسيين.

وشهدت منطقة سلوان خلال السنوات الماضية حفريات عديدة حتى شكلت شبكة يسعى الاحتلال لربطها مع بعضها بشكل كامل لتكوِّن «مدينة داود» التي يسعى الاحتلال لأن تكون المزار السياحيّ الأول في دولته[1]. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المنطقة تزخر بقنوات المياه التي يعود بعضها للحقبة اليبوسية، فعمل الاحتلال على تزويرها وإعادة تشكيلها وتصويرها على أنها ممرات وقنوات كانت تستخدم إبّان المعبديْن الأول والثاني المزعوميْن.

وتعدّ جمعية «إلعاد» الاستيطانية هي الجهة الأساسية التي تنفذ مشاريع الحفر والبناء والتهويد والاستيلاء على أراضي وبيوت المقدسيين في الجهة الجنوبية الأقصى، وهذه الجمعية «غير الرسمية» سبق أن موّلت حفريات ومشاريع تهويدية نفذتها جهات رسمية.

خلال مدة الرصد، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2014/9/3 أن «سلطة الحدائق والطبيعة» و«سلطة الآثار الإسرائيلية» وجمعية «إلعاد» الاستيطانية عمّقت ووسعت من حفرياتها في قنوات المياه العربية اليبوسية والكنعانية وحولتها إلى مسارات تلمودية تروي فيها ادعاءاتها حول «التاريخ اليهودي» المزعوم في المكان، وتشمل أعمال الحفر البدء بحفريات جديدة، وتوسيع الحفريات القديمة. وأفادت المؤسسة بأن هذه الأنفاق باتت تشكل شبكة بطول 1000 متر تقريبًا وتبدأ من منطقة عين أم الدرج في رأس هضبة سلوان، وتتجه شمالًا إلى منطقة العين الفوقا



1) للاطلاع على تفاصيل الحفريات في منطقة سلوان، انظر: هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى السادس (2012) وتقرير عين على الأقصى السابع (2013)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.

وانتهاءً بمنطقة عين سلوان قرب مسجد القرية[1]. ويعوّل الاحتلال على هذه الحفريات كثيرًا لجَنْيِ مكاسب سياحية حيث يزور هذا الموقع نحو نصف مليون سائح وزائر سنويًّا تُقدَّم لهم عروض وأفلام فيديو وشروحات بمسمّيات عبرية عن تاريخ يهودي مختلق ومزعوم.



وذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقريرها أن مدخل شبكة الأنفاق في سلوان يقع في أعلى هضبة سلوان حيث يتمّ الدخول عبر حاجز حديديّ قريب من مدخل حي وادي حلوة، ثم يتقدم الزائر على درج حديديّ لولبي نحو جوف الأرض عبر تجويف عمودي حفر بالصخر. وقد علقت على الجوانب صور لقطع أثرية يدعي الاحتلال أنها تعود لحقبة المعبدَيْن الأول والثاني المزعومين، وصور أشخاص شاركوا في الحفر منذ أكثر من 100 عام. ومع تقدم الزائر قليلًا يجد موقع نبع المياه العائد للحقبة اليبوسية (يُسمى النبع عين أم الدرج لكن الاحتلال زوّر الاسم إلى «عين جيحون»)، ويجد حفريات وتفريعات جديدة يُمنَع الدخول فيها ويطلق عليها الاحتلال اسم «قاع وورن» نسبة إلى الرحالة الإنجليزيّ تشارلز وورن الذي شارك في الحفريات عام 1867 ضمن البعثات الأجنبية[2].

ومع استمرار السير يصل الزائر إلى منطقة عميقة وصخرية، وهي المسماة بـ «العين الفوقا»، وفيها تجويفات واسعة وصخور عملاقة، حيث وضعت منصات خشبية، وأضواء، وشاشة عرض، ويتم عرض أفلام فيديو بمضمون توراتي تاريخي مشوّه. ويدعي الاحتلال أن هذه المنطقة هي منطقة «قلعة العين»، وفيها تم تنصيب داود ملكًا حسب مزاعمه[3].

وفي المحطة التالية يستمر النفق ويصل الزائر إلى تقاطع يتفرع إلى نفقين، النفق الأول هو نفق جاف من المياه، وهو النفق اليبوسي القديم ويُطلق عليه الاحتلال «نفق هشيلوح»، والنفق الثاني نفق مائي، وهو استمرار لنفق المياه من العين الأولى – عين أم الدرج- لكنّ الاحتلال يُطلق عليه

1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/3.

2) المرجع نفسه.

3) المرجع نفسه.

اسم «نفق حزكياهو» ويصل النفقان إلى منطقة عين سلوان حيث مسجد القرية والتي يطلق عليها الاحتلال اسم «بركة هشيلوح» أو «بركة حزكياهو»، وهناك نقطة قريبة فاصلة تؤدي إلى مواقع وأنفاق تحت الأرض، بالاتجاه المعاكس تقع في الكتف المقابل لهضبة سلوان[1].

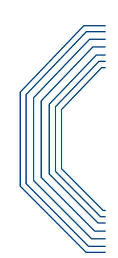
وفي 2015/4/22 أكد المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» أن مجموعات من المستوطنين والمتطوعين الأجانب يواصلون الحفر فوق الأرض وأسفلها في الموقع المذكور، وأن أحد الأنفاق يتجه شمالًا نحو المسجد الأقصى. ورجّح الأهالي الذين يسمعون أصوات عمليات الحفر أن النفق يتجه نحو الزاوية الشرقية الجنوبية للمسجد الأقصى مرورًا بمنطقة القصور الأموية الملاصقة للسور الجنوبي للمسجد[2].

• حفريات وادي حلوة:



ليس بعيدًا عن حفريات سلوان، تكشف التشققات التي تظهر في بيوت المقدسيين في وادي حلوة عن تواصل العمل في الأنفاق أسفل تلك البيوت. ففي 2015/2/28 أفاد مركز معلومات وادي حلوة بحدوث تشققات وانهيارات في أسقف وجدران وأرضيات بناية سكنية تعود لعائلة بشير ومكتب محاسبة يعود لعائلة صيام في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى؛ بسبب الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفل المنطقة[3].

وكانت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث قد أكدت في 2014/11/19 استمرار أعمال الحفر التي تقوم بها سلطة الآثار الإسرائيلية وجمعية «إلعاد» الاستيطانية عند مدخل وادي حلوة مدمرة الآثار الإسلامية العريقة الموجودة في المكان منذ الحقبة الأموية حتى الحقبة العثمانية، حيث شكلت هذه الآثار أحياء سكنية ومقبرة في الحقب الإسلامية الماضية لا



1) المرجع نفسه.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/4/22.
3) مركز معلومات وادي حلوة، 2015/2/28.

سيما الحقبة العباسية[1]. وتقع هذه الحفريات في القلب من «مخطط كيدم» التهويدي[2] الذي يستهدف منطقة وادي حلوة.

وأفادت المؤسسة بأن عمق الحفريات في الموقع تتطور من 15 مترًا إلى 20 مترًا؛ ما أدى إلى كشف خمس طبقات أثرية تؤكد الجذور الإسلامية في المكان، لكنّ سلطة الآثار الإسرائيلية وجمعية «إلعاد» الاستيطانية عمدتا لتدمير هذه الآثار[3].

وكما هو معلوم فإن حفريات سلوان ووادي حلوة تشكل العصب الرئيس للحفريات الأثرية في «مدينة داود» التي يسعى الاحتلال لبنائها في الجهة الجنوبية للأقصى.

حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى قليلة نسبيًّا بالمقارنة مع تلك المنتشرة في الجهتَين الغربية والجنوبية. وبحسب تقارير عين على الأقصى السابقة، فقد كُشف عن 5 مواقع حفريات نشطة في الجهة الشمالية، وهي: أنفاق بركة صهيون «بركة القبّرة»، وحفريات مطهرة وباب حطة، وحفريات أسوار القدس، وحفريات باب الساهرة وبرج اللقلق، وحفريات مغارة الكتّان «مغارة سليمان»[4].

وخلال المدة التي يغطيها التقرير لم ترصد وسائل الإعلام تطورًا يذكر في هذه المواقع أو البدء بحفريات جديدة سوى الإشارة إلى حفرية واحدة محتملة، ولا يعني ذلك الجزم بتوقف أعمال الحفر في المكان، فربما تكون هناك حفريات وتطورات لم تحظَ بالتغطية الإعلامية؛ لأن التوقف عن الحفر هو الاستثناء لدى الجهات الإسرائيلية التي تنفذ أعمال حفر متواصلة عمومًا في الجهات والمواقع المختلفة.

1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/11/19.

2) مخطط كيدم أو المعبد التوراتي يتضمن بناء سبع طبقات، ثلاث منها تحت الأرض وأربع فوقها، على مساحة بناء إجمالية تصل إلى 17 ألف متر مربع، وسيحتوي على طبقتين تحت الأرض عبارة عن موقف عام يتسع لأكثر من 250 سيارة، وطبقة ثالثة تحت الطبقتين تعرض فيها الآثار الموجودة في الموقع، وسيضم المركز التهويدي صالات عرض، وقاعات مؤتمرات، ومطاعم، ومكاتب إدارية، ومقاهي، وسيتحول إلى المدخل الأساسي لكل المشاريع التهويدية والأنفاق التي يحفرها الاحتلال، حيث سيرتبط بشبكة الأنفاق أسفل سلوان، وفي أسفل المسجد الأقصى ومحيطه.

(انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، بحسب وثائق إسرائيلية: حفريات تدمر آثارًا إسلامية عريقة جنوب الأقصى، 2014/11/19).

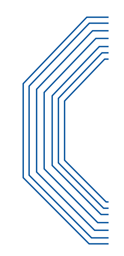
3) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، المرجع السابق.

4) هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى السادس (2012)، وتقرير عين على الأقصى السابع (2013)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.



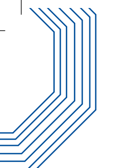
وشهدت مدة الرصد سقوط شجرة سرو معمّرة في باحات الأقصى الشمالية، فقد ذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2014/9/8 أن شجرة سرو كبيرة سقطت في المنطقة الواقعة قريبًا من حمامات النساء في الجهة الشمالية للأقصى من جهة باب الأسباط[1]. ولا يمكن تفسير هذا الحدث بعيدًا من أعمال الحفر التي تقوم بها أطراف إسرائيلية أسفل الأقصى وفي محيطه؛ ما يؤدي لإحداث فراغات ترابية تُسبب سقوط الأشجار، ويباس أوراقها وأغصانها. وليست هذه الشجرة هي الأولى التي تسقط في باحات الأقصى، فقد سقطت عدة أشجار في أنحاء مختلفة من باحات الأقصى في أوقات سابقة.

وما يرجّح كون سقوط الشجرة بسبب الحفريات الإسرائيلية في المنطقة وجود تشققات وثّقتها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في أعلى باب حطة في السور الشماليّ للأقصى[2].



1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/8.

2) المرجع نفسه.



ثانيًا: البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه

مقدمة:

منذ استكمال احتلال القدس في حزيران/يونيو عام 1967م، تعيش العقلية الإسرائيلية أزمة الهوّة الكبيرة بين الحلم والواقع. فالحلم الإسرائيلي بتحويل القدس إلى عاصمة يهودية السكان والمعالم اصطدم بواقع العقبات الضخمة التي حالت دون تحقيق هذا الحلم. هوية القدس الثقافية المتجذرة في العمق العربيّ والإسلاميّ شكلت إحدى أصعب تلك العقبات. فعلى الرغم من مرور أكثر من 48 عامًا على احتلال كامل القدس، لم تزل معالم هذه المدينة تقاوم التشويه والتزوير الإسرائيليّ، وتؤكد لكلّ من يراها بأنها عربية أو إسلامية. هذه الخلفية تجعلنا نفهم بدقّة سباق الاحتلال مع الزمن لتكثيف بناء وخلق المعالم ذات الطابع اليهوديّ في أنحاء القدس المختلفة، وفي منطقة المسجد الأقصى على وجه الخصوص. إدارة عمليات اقتحام المتطرفين للأقصى، وتأمين الرعاية الأمنية للمقتحمين، والترويج للمزاعم التلمودية، وتأمين أماكن لعبادة اليهود، وغير ذلك من الأمور يفرض على الاحتلال إيجاد المراكز والمرافق والقاعات والكُنُس التي تؤمّن ذلك.

ويشكّل عام 2010م منعطفًا مفصليًّا باتجاه تكثيف عدد المراكز التهويدية، وتسريع العمل في المراكز التي بدأ العمل فيها سابقًا. قبل عام 2010م كان عدد المراكز التي يبنيها الاحتلال لإعطاء الطابع اليهودي للمكان محدودًا نوعًا ما، ولكن العدد قفز قفزةً واسعة جدًّا بعد ذلك، ولا سيما بعد افتتاح «كنيس الخراب» الضخم بقبّته وطبقاته الأربع وارتفاعه الذي يصل إلى نحو 27 مترًا في آذار/مارس 2010. وبدأت القدس، والبلدة القديمة فيها، ومنطقة الأقصى خاصةً، تشهد تطاولَ عشرات المباني والمراكز والكُنُس اليهوديّة التي يرمي الاحتلال من ورائها إلى كسر حصرية المشهد العربيّ والإسلامي للمكان، وإقحام «معالم» يهودية فيه؛ لتُسعف الاحتلال في تأكيد أكاذيبه التاريخية والتوراتية، وفي جلب ملايين السيّاح والمتطرفين ليتزودوا بروايات مختَلَقة لا تمتُّ لتاريخ القدس بصلة.

الميزانيات التي تقرّها الحكومات الإسرائيلية وتعلن عنها في مناسبات مختلفة لـ «تطوير» منطقة الأقصى هي بحدّ ذاتها مؤشر خطير على تبنّي السلطات الرسمية الإسرائيلية لمخططات التهويد وتشويه المعالم. فلكلّ متابع تخمينُ أن وراء كلِّ مبلغ مشروعًا تهويديًّا؛ لأن

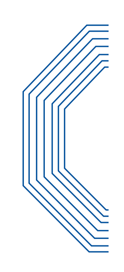
تلك المبالغ لا تصرف في الهواء، بل على الأرض وفي الأرض من أجل تهويدها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قرر بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الاحتلال، في 2015/5/26 خلال اجتماع حكومته الأسبوعي تحويل مبلغ 100 مليون شيكل (نحو 25 مليون دولار) من أجل الاستثمار في أعمال استيطانية تهويدية في منطقة البراق غرب الأقصى.

وبرّر نتنياهو تحويل هذا المبلغ بالادعاء بأنه خلال السنوات الخمس الماضية طرأ ارتفاع كبير على أعداد الزائرين إلى حائط البراق، زاعمًا أن «حائط المبكى لكل شعب إسرائيل» وأن القرار الذي اتخذه «يعكس التزامنا جميعًا، التزامي كابن القدس، والتزام الوزراء، بمواصلة البناء في القدس» على حدّ قول نتنياهو.

وخلال مدة التقرير شهدت منطقة البراق غرب المسجد الأقصى تطورًا كبيرًا في أعمال بناء مجمع «بيت شتراوس» التهويديّ، كما افتتح الاحتلال ثلاثة مراكز للشرطة أحدها في وقف آل الدجاني عند باب النبي داود في السور الشرقيّ للبلدة القديمة، والثاني ضمن مشروع «بيت شتراوس» في منطقة البراق، والثالث في صحن قبة الصخرة داخل المسجد الأقصى. وهذا الأخير أعيد افتتاحه بعد إحراقه العام الماضي على يد شبّان فلسطينيين كردة فعل على الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأقصى.

وفي خطوة تعيد إلى الأذهان محاولات الاحتلال هدم طريق باب المغاربة والجسر الخشبيّ المؤدي إليه في شباط/فبراير عام 2007، باشر الاحتلال خلال مدة الرصد ببناء جسر خشبيّ بالقرب من باب المغاربة في السور الغربيّ للأقصى، وهي الخطوة التي لم يهنأ بها الاحتلال بعدما اضطر رئيس الوزراء الإسرائيليّ لإصدار قرار بتفكيك الجسر نتيجة ضغوط عليه.

وتعدّ خرائط وصور «مركز كيدم» التهويديّ التي كُشف عنها خلال مدة الرصد من أخطر ما يهدد الخصوصية الثقافية والعمرانية لمنطقة الأقصى، إذ كشفت تلك الخرائط والصور أن هذا المركز سيكون الأضخم والأكبر بين مشاريع التهويد، وسيغيّر معالم منطقة وادي حلوة الواقعة على بعد أمتار قليلة من السور الجنوبي للمسجد الأقصى. وبصرف النظر عن إمكانية تنفيذ المشروع





كما قدمته جمعية «إلعاد» الاستيطانية، إلا أنه يؤشر إلى خطورة ما يُعدّ لتهويد الأقصى ومحيطه.

مجمع «بيت شتراوس» التهويديّ:



على بعد 50 مترًا عن المسجد الأقصى لا تتوقف آليات الاحتلال عن العمل في مجمع «بيت شتراوس» التهويديّ. يقع هذا المجمع الذي كشفت عنه مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2013/2/10 في المنطقة المعروفة تاريخيًّا بجسر أم البنات، وهي المنطقة الواقعة غربي المسجد الأقصى قريبًا من حائط البراق، والممتدة عرضًا ما بين المدرسة التنكزية وباب السلسلة، وطولًا ما بين المدرسة التنكزية وطرف حارة الشرف/حي المغاربة غربًا. وتحتوي المنطقة على عشرات الأبنية والعقارات التاريخية والوقفيات من فترات إسلامية متعاقبة، منذ الفترة الأموية وحتى الفترة العثمانية، وأبرز معالمها من الفترة المملوكية[1]، وكانت هذه الأبنية تقع ضمن حي المغاربة التاريخي الذي أزاله الاحتلال بُعيّد احتلال الشطر الشرقي للقدس في حزيران/يونيو عام 1967م.

على مدار مدة الرصد استمرّ الاحتلال بالعمل بوتيرة متسارعة في هذا المجمع، ففي 2014/8/26 عممت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث صورًا ومقاطع فيديو حديثة تبيّن أن الاحتلال أنهى البناء الهيكليّ للمجمع، وبدأ بالتوازي مع ذلك بوضع أحجار رخامية على الواجهات الخارجية للمبنى، وبأعمال هدم لبعض الجدران والواجهات الداخلية بهدف تحويلها إلى قاعات حديثة متعددة الاستعمالات[2].

وكشفت المؤسسة في 2015/2/9 أن الاحتلال حوّل عددًا من المعالم الإسلامية في المكان إلى حمّامات عامة لليهود والسياح الأجانب الذين يرتادون منطقة ساحة البراق لتأدية طقوسهم الدينية. وقالت المؤسسة إن ما يسمى بجمعية «صندوق إرث حائط المبكى» التابعة مباشرة

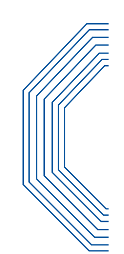
1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/2/9.
2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/26.

لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي والمشرفة على المجمع أعلنت عن الانتهاء من بناء عشرات الحمامات وافتتحتها أمام الجمهور[1].

بعد ذلك بستة أيام، أعلنت جمعية «صندوق إرث حائط المبكى» في 2015/2/15 عن نيتها بناء غرفة تحكم مركزية لشبكة الكهرباء الخاصة بـ «بيت شتراوس» التهويدي في عمق الأرض أسفل موقع جسر «أم البنات» غربي المسجد الأقصى. وأوضحت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أنه وفق مخطط الاحتلال سيتم بناء هذه الغرفة في عمق الأرض في فضاء من الأبنية تم العثور عليه خلال الحفريات أسفل الموقع. وأشارت المؤسسة إلى أن الاحتلال قام بعمليات حفر واسعة تضمنت تفريغات ترابية وإزالة حجارة هي بالأصل من بقايا أبنية حي المغاربة الإسلامي التاريخي. وأكدت مؤسسة الأقصى أن جمعية «صندوق إرث حائط المبكى» أعلنت عن مناقصة لتنفيذ أعمال حفريات أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك في 2015/5/20 لإقامة غرفة كهرباء «بيت شتراوس»[2].

أطقم الاحتلال لا تتوقف عن العمل، وينعكس ذلك على سرعة إنجاز المرحلة تلو الأخرى في المشروع. فبعد افتتاح الحمامات العامة بنحو ثلاثة أشهر أعلن الاحتلال في 2015/5/19 عن افتتاح مركز للشرطة ضمن مجمع «بيت شتراوس». وهذا المركز هو مركز عملياتي متقدم سيعمل فيه 30 عنصرًا من قوات الاحتلال بقيادة ضابط. وتم الافتتاح من خلال احتفالية شارك فيها المفتش العام للشرطة يوحنان دنينو، وقيادة الشرطة الإسرائيلية، إلى جانب عدد من الحاخامات، وفي مقدمتهم الراب شموئيل رابينوفتش، حاخام ما يسمى بـ «حائط المبكى والأماكن المقدسة»[3].

وذكر موقع عرب 48 في 2015/6/28 أنّ أذرع الاحتلال شرعت باستخراج كميات كبيرة من الأتربة والحجارة الأثرية من منطقة جسر أم البنات الإسلامية التاريخية ضمن مراحل بناء مجمع «بيت شتراوس» التهويدي، وقال الموقع إن الاحتلال نصب درجًا خشبيًّا على سقف البناء الجديد فوق «جسر قنطرة أم البنات»، وبدأ باستخراج أتربة من الأبنية الداخلية، كما قام الاحتلال، ولتسريع وتيرة استخراج الأتربة والحجارة الأثرية، بنصب أنبوب بلاستيكيٍّ طويل على سقف البناء يصل إلى أسفله عند مستوى ساحة البراق، حيث يتم أيضًا استخراج



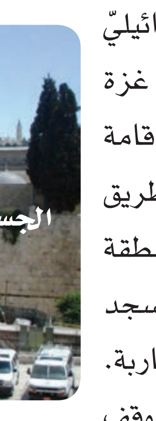
1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/2/9.
2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/2/15.
3) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى، 2015/5/19.

الأتربة والحجارة من البناء على مستوى السقف العلوي، ونقلها بعشرات الدلاء عبر الأنبوب البلاستيكي إلى حاوية كبيرة وضعت بجانب المبنى في ساحة البراق.[1]

وتأتي هذه التطورات في سياق تدشين الاحتلال لمرحلة جديدة من العمل في المشروع بعد افتتاح الحمامات العامة وتدشين مركز الشرطة، وهو الآن يسرّع من وتيرة العمل لإتمام بقية مكونات المشروع[2]. ويشمل هذا المشروع مدرسة دينية وكنيسًا يهوديًّا، ومركزًا متقدمًا لعمليات الشرطة، وقاعات للإثراء التهويدي حول ما يسميه الاحتلال «إرث المبكى»، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي ومركز الزوّار المعروف بنفق «قافلة الأجيال»، وعشرات الحمامات العامة، وغرف تشغيل وصيانة[3] .

يذكر أن مشروع «بيت شتراوس» عبارة عن عمليات توسعة وترميم وتغيير لمبنى قائم على ثلاث طبقات بتكلفة 20 مليون دولار، وهو في الأصل بناء إسلامي تاريخي وعقارات وقفية. ويخطط الاحتلال لتنفيذ توسعات ضخمة للمبنى القائم، وإضافة طبقات أخرى[4].

الجسر الخشبي الجديد عند باب المغاربة:



استغل الاحتلال الإسرائيليّ انشغال العالم بالحرب على غزة وشرع في 2014/8/12م بإقامة جسر خشبي جديد فوق طريق باب المغاربة، يصل بين منطقة جنوبي ساحة البراق والمسجد الأقصى عبر باب المغاربة. وأكدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أنّ سلطة الآثار الإسرائيلية شرعت بنصب أعمدة خشبية طويلة ومتشابكة في عمق الأرض، ضمن حدود ما تبقّى من الأبنية الأثرية الإسلامية التاريخية في طريق باب المغاربة،

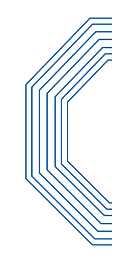
1) موقع «عرب 48»، 2015/6/28.
2) المرجع نفسه.
3) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/26.
4) المرجع نفسه.

ثم وضعت ألواحًا خشبية عليها؛ لتتحوّل إلى طريق وجسر خشبي[1].

ولم يتضح بشكل قاطع الهدف الإسرائيلي من الجسر، لكن مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تساءلت ما إذا كان الهدف منه تأمين دخول أسرع وأوسع للاقتحامات الجماعية أم الاستعاضة به عن الجسر الخشبي الموجود الذي أقيم عام 2004 تمهيدًا لإزالة الجسر القديم وتهيئة الفراغات الجوفية لطريق باب المغاربة لتحويلها إلى كُنس وقاعات لصلاة اليهوديات وتوسيع ساحة البراق[2]. ويبدو أن هذا الترجيح الأخير يتقاطع مع ما أوردته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية التي قالت إن الهدف من هذا الجسر هو استخدامه كبديل عن الجسر القديم الموجود والذي تطالب سلطات الاحتلال بهدمه بذريعة أنه آيل للسقوط، وتسعى لبناء جسر حجريّ دائم مكانه عند توافر ظروف سياسية وأمنية مناسبة، ولكن الخوف من ردة فعل عربية وإسلامية حال دون ذلك منذ عام 2004 حين انهار جزء من طريق باب المغاربة[3]. وكان المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى أوضح في 2015/6/25 أن «حقيقة» هذا الجسر هي أنه بُني ليلتئم مع الجسر القديم لتسهيل وتسريع دخول المقتحمين بأعداد أكبر من مدخل غرفة الفحص الأمني الموجودة عند مدخل منطقة البراق[4].

المخطط الإسرائيليّ بإقامة هذا الجسر لم يكتمل، فبعد أقل من شهر على تاريخ الكشف عنه أصدر بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الاحتلال، أمرًا بتفكيك الجسر الخشبي الجديد. وذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في 2014/9/3 أن قرار نتنياهو جاء تحت وطأة ضغوط أردنية من خلال رسالة وجهها الملك الأردني عبر وزارة خارجيته عبّر فيها عن غضب الأردن من «عدم التنسيق» في هذه الخطوة. وجاء في رسالة الملك-حسب الصحيفة- أن بناء هذا الجسر يهدد استقرار المملكة الأردنية الهاشمية إذ يمكن أن تستغلّ جهات أردنية هذا الأمر وتحرّض على الموقف الأردنيّ الرسمي الذي سكت على إجراء تغييرات في منطقة الأقصى[5].

أما من جانب الاحتلال، فقد صرّح مصدر إسرائيليّ مسؤول لصحيفة «هآرتس» أن جهات إسرائيلية غير رسمية بادرت إلى بناء الجسر الخشبيّ الجديد من دون موافقة الحكومة،



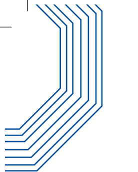
1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/8/12؛ ويمكن مشاهدة فيديو الجسر الخشبي على الرابط الآتي:
http://tinyurl.com/pocm4hy

2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/8/12.

3) صحيفة «هآرتس»، 2015/9/3.

4) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/25.

5) صحيفة «هآرتس»، مرجع سابق.



وعندما علمت الحكومة بذلك من خلال رسالة الملك الأردنيّ فتحت تحقيقًا مع بلدية الاحتلال في القدس وجهات تنفيذية أخرى وأصدرت أمرًا لسلطة الآثار الإسرائيلية المشرفة على التنفيذ بتفكيك الجسر[1].

مركز «كيدم» التهويدي:



كشف المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس» في 2015/5/27 عن تفاصيل جديدة متعلقة بمشروع «المعبد التوراتي- مركز كيدم» (أي المعبد القديم). وبيّن المركز بالصور والخرائط المخطط الجديد الذي قدمته جمعية «إلعاد» الاستيطانية صاحبة المشروع للجهات الإسرائيلية المختصة لاعتماده تمهيدًا للبدء بالتنفيذ سعيًا لتدشينه عام 2017 ضمن احتفاليات الاحتلال باليوبيل الذهبي بمناسبة مرور 50 عامًا على احتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى . وبحسب الخرائط التي عرضها «كيوبرس» فإن المبنى الذي سيشيده الاحتلال عند مدخل حي وادي حلوة، على بعد 20 مترًا جنوب السور الجنوبي للبلدة القديمة، يتضمن بناء سبع طبقات، خمس منها فوق سطح الأرض واثنتيْن تحتها، على مساحة ستة دونمات، وعلى مساحة بنائية تصل إلى نحو 17000 متر مربع. ويتضمن المبنى قاعات لعرض «الآثار»، وموقف سيارات يتسع لنحو 300 سيارة، وقسم خدمات سياحية، وقاعة اجتماعات واسعة، ومرافق تجارية، ومقهى، ومطعمًا[2].

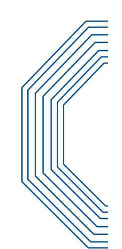
ويخطط الاحتلال ليكون هذا المركز أضخم مشروع تهويديّ قرب الأقصى، ولجعله الواجهة الرئيسة لكلّ وافد إلى القدس حيث سيُعدّ لاستقبال 10 مليون زائر سنويًّا، بالإضافة إلى استخدام سطحه كنقطة مراقبة مشرفة للبلدة القديمة وللأقصى[3].

1) المرجع نفسه.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/5/27.
3) المرجع نفسه.

الكشف عن هذه التفاصيل لم يعنِ تنفيذها كما خططت لذلك جميعة «إلعاد» الاستيطانية، فقد وافقت لجنة الاستئنافات في مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي في 2015/6/7 على الاستئناف الذي قدّم من قبل مجموعة من الجهات والمؤسسات المقدسية بشكل منفصل، وطلبت من جمعية «إلعاد» الاستيطانية تقديم مخطط جديد بشروط ومعايير محددة من لجنة الاستئنافات ليتم النظر فيها ودراستها من جديد. واشترطت لجنة الاستئنافات على جمعية إلعاد» أن يكون المبنى صغيرًا كمركز للزوار فقط، وأن تلغى فيه مواقف السيارات والغرف الإضافية (غرف الاجتماعات والمطاعم...)، كما يُمنع أن يكون البناء على أكثر من نصف مساحة الأرض، ويُمنع أن تكون طبقات المبنى أعلى من شارع وادي حلوة بطبقة[1].

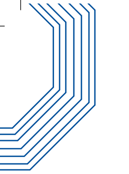
وتذكر منظمة «عمق شبيه» الإسرائيلية أن المكان المعروف بـ «موقف جفعاتي» كان في السابق جزءًا من المساحات المفتوحة التي يستعملها سكان المنطقة (كانت مخصصة للزراعة بشكل رئيس قبل عام 1967م). وقد عقدت في الموقع حفلات الزواج والمناسبات الاجتماعية. وترى المنظمة أن هذا المركز يهدف إلى تقوية العلاقة بين الموقع وبين موقع الأثريات «مدينة داود» كموقع ذي طابع يهودي- إسرائيلي، من خلال تشويه الهوية الفلسطينية للمنطقة، والتأثير في المنظر العام للقدس لجعله يتماشى مع الرؤية الإسرائيلية بـ «امتلاك المكان»[2].

انتهت فصول هذه القضية خلال مدة التقرير على مشهد أخذ وردٍّ بين جمعية «إلعاد» الاستيطانية، وأهالي المنطقة ومحاميهم، ولجنة الاستئنافات في مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيليّ. ولكنّ الخطير في القضية أن لجنة الاستئنافات لم ترفض الفكرة من أساسها، إنما طلبت إجراء تعديلات لإقرار المخطط والسماح بتنفيذه. وفي حال نجاح جمعية «إلعاد» بتنفيذ مطالب لجنة الاستئنافات، فإنها ستشرع في بناء هذا المركز التهويديّ لكنّ هذه المرة بغطاء قضائيّ «شرعيّ» رسميّ.



1) مركز معلومات وادي حلوة، 2015/6/7.

2) منظمة «عمق شبيه»: مستقبل آخر للأثريات اقتراح للحفاظ على المواقع الأثرية كجزء من الحل السياسي للقدس، تشرين ثانٍ/نوفمبر 2013. انظر: http://alt-arch.org/ar/another-future-ar/



إعادة فتح مركز الشرطة في صحن الصخرة، وافتتاح مركز جديد عند باب النبيّ داود:



أعادت شرطة الاحتلال في 2015/5/19 افتتاح مركزها الواقع في الخلوة الجنبلاطية في محيط صحن قبة الصخرة الشمالي بعد إحراقه من قبل شبان فلسطينيين في 2014/7/24 كردة فعل على اعتداءات الشرطة الإسرائيلية على المصلين وعلى الأقصى. وحضر الافتتاح ضباط كبار في شرطة الاحتلال في لواء القدس. ويضمّ المركز أجهزة إلكترونية وكاميرات منصوبة على سطح المبنى، ويستخدم كنقطة مراقبة ورصد للمصلين والنساء. يذكر أن سلطات الاحتلال حاولت إعادة افتتاح المركز في شهر رمضان من عام 2014 لكنّ دائرة الأوقاف الإسلامية رفضت ذلك واعتبرته تدخلاً في شؤون إدارة المسجد[1].

وفي 2015/5/20، أي بعد إعادة افتتاح مركز شرطة الاحتلال في صحن الصخرة بيوم، افتتح الاحتلال الإسرائيلي مركز شرطة آخر في منطقة وقف آل الدجاني (أو وقف مسجد النبي داود عليه السلام) بالقرب من باب النبي داود أحد أبواب السور الشرقي للبلدة القديمة، وسيعمل في هذا المركز الشرطي الجديد نحو 10 عناصر من قوات الاحتلال[2].

ومع ما ذُكر آنفًا من افتتاح الاحتلال مركزًا جديدًا للشرطة في 2015/5/19 ضمن مشروع «بيت شتراوس» في منطقة البراق غرب الأقصى، يصبح عدد مراكز الشرطة الإسرائيلية المُفتَتحة خلال مدة التقرير ثلاثة، اثنان جديدان، والثالث أعيد افتتاحه بعد إحراقه في العام الماضي. ولا شكّ في أن هذا التطور الأمنيّ الكبير يعكس توجه سلطات الاحتلال لتعزيز وجودها العسكريّ والأمني في محيط الأقصى؛ لإخماد الهبّات الشعبية المتزايدة التي يشهدها المسجد الأقصى والأحياء المحيطة به كردٍّ طبيعيّ على اقتحامات الأقصى، وتصاعد موجة التطرف الإسرائيليّ ضد الفلسطينيين، وتضييق الخناق على المقدسيين.

1) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/5/19.

2) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/5/20.

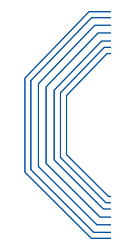
تهويد أبواب البلدة القديمة:


باب العمود

في 2015/4/24 تناقلت وسائل إعلامية الأخبار عن مخطط إسرائيليّ لتهويد منطقة باب العمود في السور الشماليّ للبلدة القديمة. وبحسب بعض المختصين والمتابعين فإن المخطط سيتمّ تشييده على مساحة كبيرة تبلغ نحو 35 دونمًا، ويشمل إنشاء مواقف سيارات وحافلات تحت الأرض، وإقامة دوار كبير ونفق أرضي. المخطط لم يدخل حيّز التنفيذ، ولكن بلدية الاحتلال في القدس تدرسه بشكل جديّ وحثيث. وتكمن خطورة هذا المخطط في كونه يأتي في سياق سعي الاحتلال لتوحيد شطريّ مدينة القدس، وفي تداعياته الخطيرة على الآثار العديدة الموجودة في منطقة باب العمود، وكذلك في انعكاساته على الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث سيتمّ إغلاق العديد من المحال التجارية وبعض المناطق الحيوية مثل حي المصرارة[1].

وفي سياق متصل، أفادت مصادر صحفية عبرية أن بلدية الاحتلال في القدس تخطط لأعمال واسعة في منطقة باب الخليل، تشمل عمليات رصف للطريق واستبدال الحجارة بنوع آخر منها، إضافة الى أعمال إضاءة وإضافات في شبكة المواصلات وتغييرات على الموجودات الأثرية. ويخطط الاحتلال الإسرائيلي لإجراء تغييرات في منطقة باب الخليل، وخاصة الفناء الداخلي للمدخل، وكذلك في الطريق الواصلة بين الباب ومنطقة حي الشرف (الحي اليهودي)، الواقع في قلب القدس القديمة. كما تمّ الإعلان عن مشاريع ترميم في الواجهات في منطقة باب عبد الحميد الثاني (الباب الجديد) أحد أبواب البلدة القديمة في المنطقة الشمالية الغربية من السور التاريخيّ[2].

وتسهم هذه المخططات في تلبية الطموح الإسرائيليّ في تهويد القدس عمومًا، والمناطق

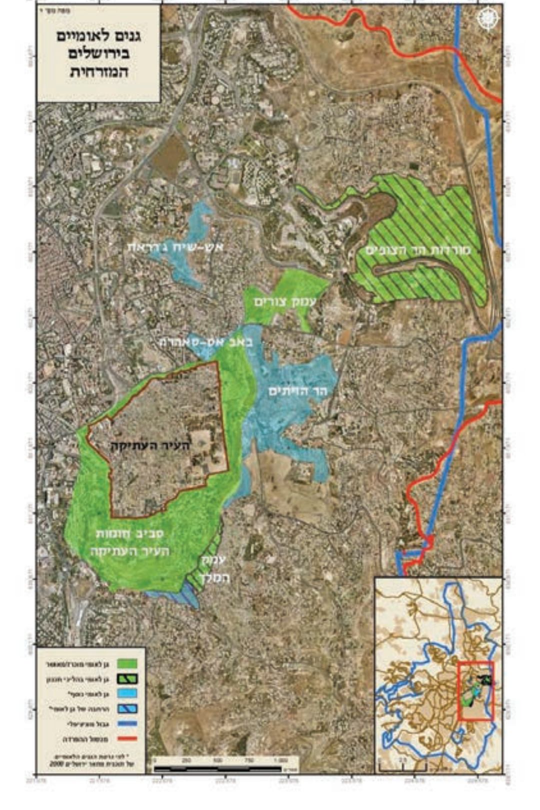


1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/4/24.

2) المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، 2015/6/24.

المحيطة بالأقصى على وجه التحديد، إذ تشكل هذه الأبواب مداخل يعبُر من خلالها من يريد الدخول إلى البلدة القديمة أو الوصول إلى المسجد الأقصى، لا سيما باب العمود الذي ربما يكون أهمّ المداخل وأكثرها عرضة للتهديد. مثل هذه المخططات إن نُفّذت، وغيرها من مشاريع التهويد في محيط الأقصى، ستجعل الأقصى بعد سنوات قليلة مَعلمًا إسلاميًّا يتيمًا بين عشرات المعالم اليهودية التي يختلقها الاحتلال لتُنافس الأقصى في حضوره الرمزيّ جماليًّا وتاريخيًّا ودينيًّا.

الحدائق التوراتية:



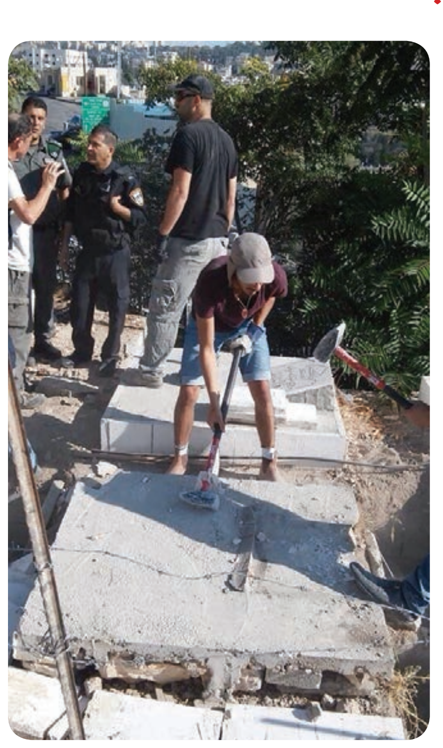
لا تتوقف سلطات الاحتلال عن مصادرة أراضي الفلسطينيين في القدس، فقد صنّفت 17 ألف دونم على أنها مساحات خضراء وأراضي خدمات وطرق.[1] الاحتلال اللاهث وراء إيجاد معالم يهودية بالقوة يحوّل تلك الأراضي والمساحات إلى «حدائق توراتية» وأثرية تعزز من مزاعم الاحتلال حول الآثار اليهودية في القدس. بالإضافة إلى ذلك، يستغلّ الاحتلال تلك الحدائق للحدّ من التمدد العمراني للمقدسيين، ولبناء مشاريع استيطانية فيها.

وقد بيّنت دراسة نُشرت في 2015/6/8 مواقع سبع «حدائق توراتية» حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة بالقدس المحتلة، تصل مساحاتها الإجمالية إلى 2680 دونمًا. وتركزت هذه الحدائق في المحيط الملاصق للمسجد الأقصى وسور القدس القديمة التاريخي، ومن ثم المحيط الأوسع حول القدس القديمة والمناطق المطلة عليها. وذكرت

1) حسن ابحيص: الإسكان في القدس (التقرير المعلوماتي السابع): مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2011، ص35.

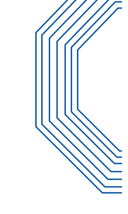
الدراسة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وبلدية الاحتلال في القدس ترصد مبالغ طائلة لتنفيذ مخططاتها ضمن هذه «الحدائق التوراتية»، إلا أنه منذ عام 2005 وصاعدًا لوحظ اهتمام أكبر، بحيث خصصت ميزانيات أكبر لهذا الملف. وأضافت أن من بين ما رصدته الحكومات الإسرائيلية لهذا الشأن مبلغ نصف مليار شيكل (نحو 131 مليون دولار أمريكي) بين عاميّ 2005-2013، أضافت إليه ميزانية خاصة قدرها 350 مليون شيكل (نحو 92 مليون دولار أمريكي) في عام 2012، ناهيك عن الميزانيات العادية[1].

هدم قبور في مقبرة الشهداء عند باب الأسباط:

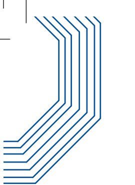


أقدم عمّال «سلطة الطبيعة الإسرائيلية» في 2014/9/21 على هدم 20 قبرًا من مقبرة الشهداء الواقعة قرب باب الأسباط في الزاوية الشرقية الشمالية للأقصى بحجة البناء على أرض مصادَرة لسلطة الطبيعة .ومقبرة الشهداء هي جزء من المقبرة اليوسفية الواقعة عند باب الأسباط أحد أبواب المسجد الأقصى، وهي أرض إسلامية وقفية صادرها الاحتلال عام 1967 ومنع المقدسيين من استخدامها ودفن موتاهم فيها. وترقد في هذه المقبرة جثامين مئات الشهداء الذين استشهدوا خلال معركة الدفاع عن القدس، ومنهم من أهالي القدس ومن الجنود الأردنيين ومن المقاومة الشعبية[2].

ويعاني المقدسيون من قلة الأراضي المخصصة لدفن موتاهم بعد تشديد الاحتلال ومنعه المقدسيين أحيانًا من الدفن في مقبرة الرحمة الملاصقة للسور الشرقيّ للأقصى، أو في المقبرة اليوسفية عند باب الأسباط.



1) وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، 2015/6/8.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/9/21.



الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهودي في المسجد الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

مقدمة:

يعتبر تحقيق الوجود اليهودي في المسجد الأقصى هدفًا مرحليًا أساسيًا يساعى إليه الاحتلال للوصول لبناء المعبد المزعوم وهو الحلم الذي راود الحركة الصهيونية منذ إنشائها وبعد احتلال الشطر الشرقي للقدس عام 1967 أخذ الاحتلال يدفع نحو تكريس سلطته على المسجد الأقصى ومحاولة جعل وجوده فيه حقيقة ثابتة، من خلال الادعاءات الكاذبة وتزوير التاريخ. وهي اتجاهاتٌ تصب في تحقيق الرواية اليهودية حول «المعبد».

هذا التهويد الممنهج للقدس بشكل عام وللمسجد الأقصى بشكل أخص يتخذ سياقات متعددة، على رأسها الاقتحامات وهي أداة الاحتلال لفرض وجوده في الأقصى خلال أوقات مختلفة من اليوم، وفي الأعياد والمناسبات اليهودية. وهو مسار يهدف الاحتلال من خلاله لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا وتكريسه شريكًا في الأقصى بصفته مكان عبادة مشتركًا، وهي المهمة التي تقوم بها «منظمات المعبد»، ذراع الاحتلال النشطة في تغذية الاقتحامات والدعوة إليها وحشد الرأي العام الإسرائيلي الرسمي والشعبي خلفها.

ويرصد هذا الفصل أهم التصريحات الرسمية الإسرائيلية التي تتناول المسجد الأقصى، وما تحويه من هجوم على المرابطين بوصفهم «خارجين على القانون»، ومطالبات الطبقة السياسية بـ «إغلاق المسجد الأقصى» أمام المسلمين وجعله حقًا حصريًا لليهود، بالإضافة لأهم الشخصيات السياسية التي تشارك في اقتحام المسجد الأقصى أمثال يتسحاق أهرونوفيتس وتسيبي حوتوفلي. كما يستقرئ هذا الفصل توقف الاقتحامات الرسمية على وقع الهبة الشعبية في القدس منذ 2014/11/4 حتى 2015/7/26.

ويشكل هذا الفصل إطلالة على حجم الممارسات الأمنية لمواجهة حالة الرباط التي شكلت حالة التصدي الأولى والأهم لخطط الاحتلال، حتى بلغ به الأمر تشكيل وحدة نسائية لملاحقة المرابطات وهي إشارة للدور الكبير للمرأة الفلسطينية في حماية الأقصى. ونستعرض فيه بيانًا لحجم الاقتحامات مقسمة على أشهر العام، وقد بلغ عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال و«السياح» خلال مدة الرصد نحو 14019 مقتحمًا.

ولا تقف ممارسات الاحتلال عند الفعل الأمني والسياسي، بل تتعداه إلى التدخل في إدارة المسجد الأقصى، فيتدخل بأعمال دائرة أوقاف القدس التي تعتبر المشرف الرسمي على المسجد الأقصى، فيقوم بالتدخل بأعمال الترميم والصيانة، ويضيق الخناق على حراس المسجد وسدنته الذين يشكلون عقبة مهمة أمام الاحتلال ومستوطنيه، كما يلاحق موظفي دائرة الأوقاف ويبعدهم أو يعتقلهم بهدف تفريغ الأقصى من عصبه الأساس الذي يواجه المحتل.

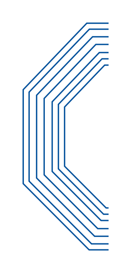
ويسعى الاحتلال لعرقلة أي محاولة لترميم أي جزء من المسجد المبارك وأبنيته، فلا تتوقف شرطة الاحتلال عن مراقبة أعمال الصيانة والترميمات التي يقوم بها عمال دائرة الأوقاف الإسلامية، بل تعمل على عرقلتهم والتشويش عليهم باستمرار، لجعل أبنية الأقصى في حالة رثة قابلة للسقوط.

ويستعرض الفصل عددًا آخر من ممارسات الاحتلال بحق موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى، بالإضافة إلى تحكمه بدخول المصلين للمسجد الأقصى وفرضه قيودًا عمرية على مدار العام، لإفراغ الأقصى من عصبه الأساس من جهة، ولتكريس الاحتلال المتحكم الوحيد في المسجد المبارك من جهة أخرى.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

تشكل مشاريع تهويد المسجد الأقصى، وعلى رأسها تقسيمه زمانيًا ومكانيًا، حالة متقدمة من الاستهداف المنهج للهوية الإسلامية والعربية في القدس، وتعتبر الاقتحامات من أهم وسائل الاحتلال لتحقيق أهدافه بتهويد الأقصى.

خلال الرصد الممتد من 2014/8/1 حتى 2015/8/1 نجد تصاعدًا في وتيرة هذه الاقتحامات، وهي محاولة من الاحتلال لفرض وجود مستوطنيه في المسجد الأقصى خلال أوقات محددة من اليوم وفي مناسبات وأعياد يهودية معينة. استمرار هذه الاقتحامات على مدار العام، مع ارتفاع مضطرد في الكثافة والحدّة إبان المناسبات والأعياد اليهودية المختلفة، مردّه إلى محاولة فرض الرؤية الاسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، إن من ناحية التقسيم الزماني بشكل مباشر وجعل وجود المستوطنين في جنباته أمرًا مقبولًا ومعتادًا، أو من جانب التقسيم المكاني الذي يعتبر خطوة لاحقة لأذرع الاحتلال ومنظماته.



ولا يمكن أن نتناول اقتحام الأقصى من غير المرور على إحدى أهم أذرع الاحتلال التي تنشط في هذه الاقتحامات وترفع شعار هدم الأقصى وبناء «المعبد» على أنقاضه، وهي «منظمات المعبد»، رأس حربة المشروع التهويدي في الأقصى والتي تتولى جانب الحشد والتجييش وتنظيم الاقتحامات والدعوة للمسيرات، إضافةً لما تقوم به من أنشطة تدريبية وتعليمية حول الطقوس التلمودية الخاصة بـ «المعبد»، وقد حصلت هذه المنظمات على شعبية كبيرة أظهرتها نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أنتجت حكومة تضم عددًا من الشخصيات الداعمة لهذه المنظمات والتي تتماهى مع طروحاتها، كما حظيت بدعم متجدد مع عودة التصريحات حول تشريع «وجود المستوطنين» في الأقصى أو «حرية العبادة في ساحات المعبد» وترجمتها عبر انتهاكات يومية تجاه المسجد الأقصى والحرص على تأمين الغطاء اللازم للمقتحمين من النواحي الأمنية أو القانونية عبر تشريعات «الكنيست».

أ. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

يشكل الأقصى مادة دائمة في خطابات الساسة الإسرائيليين، فهو دائم الحضور والجاذبية، ويمكننا تصنيف هذه التصريحات على نموذجين، الأول خلال الحراك الشعبي في القدس الذي انطلق بعد استشهاد الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2 ولا تزال تفاعلاته حتى إعداد هذا الفصل، وما تحويه هذه التصريحات من هجوم على المرابطين بوصفهم «خارجين على القانون» و مطالبات بـ «إغلاق المسجد الأقصى» أمام المسلمين. والنسق الثاني؟ هو التصريحات المتعلقة بالانتخابات الإسرائيلية المبكرة التي نظمت خلال شهر آذار/مارس من عام 2015 وما بعدها من تشكيل للحكومة الإسرائيلية، فقد ضمت خطط عمل كثير من المرشحين بنودًا وطروحات تدعو لـ «تشريع الوجود اليهودي» في الأقصى، وما يظهر الاستقطاب الكبير الذي حققه هذا الخطاب نتائج تلك الانتخابات التي رفعت مشاركة «منظمات المعبد» في «الكنيست» الإسرائيلي لمستويات قياسية[1]. الأمر الذي دفع لظهور شخصيات جديدة على مسرح الأحداث لتتولى الاقتحامات وتشارك فيها، مع كسر الثنائية التي أبرزها التقرير الماضي[2].

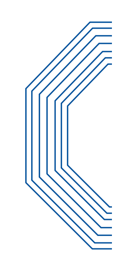
1) للاطلاع على نتائج انتخابات «الكنيست»، انظر الفصل الأول من هذا التقرير.

2) انظر الفصل الثالث في: هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى الثامن، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2014.

إلى جانب مشاركة العضو في «الكنيست» ونائب رئيسه السابق موشيه فيجلين باقتحام المسجد الأقصى، فهو يعتبر أحد أبرز وجوه «الكنيست» الداعمة لتشريع اقتحامات المستوطنين للأقصى ووضعه تحت «السيادة الإسرائيلية الكاملة»، ففي 2014/8/12 وبناءً على طلب منه عقدت لجنة الداخلية جلسة لنقاش جاهزية شرطة الاحتلال لتأمين اقتحامات المستوطنين للأقصى خلال موسم الأعياد اليهودية، وخلالها صرّح دافيد تسور[1] أنه يجب على الشرطة أن تنظر في منع «مثيري الشغب» من الدخول الى الأقصى لحظة «وجود المستوطنين فيه»، كما اقترح تجنب الاحتكاك بين اليهود والمسلمين لحظة الاقتحام. وفي ختام الجلسة علقت رئيس لجنة الداخلية ميري ريغف «إن ضوءًا أخضر منحته الحكومة لليهود باقتحام الأقصى، ويجب العمل وفق ذلك[2].

تزامنت مشاركة فيجلين في اقتحامات الأقصى مع فرض قيود مشددة على دخول المصلين للمسجد الأقصى، ففي 2014/9/14 اقتحم الأقصى برفقة عدد من المستوطنين مع منع المصلين دون الـ 50 عامًا من دخوله[3]، وفي 2014/10/13 اقتحم الأقصى برفقة عدد من مرافقيه وأدى خلالها طقوسًا تلمودية، وبعدها ألقى تصريحًا حول ما يدعيه من «سيادة الاحتلال على الأقصى» ومن ثم خرج من باب السلسلة[4] ، وكان آخر اقتحام لفيجلين في 2014/11/2 ثم تراجع دوره في الاقتحامات نتيجة عدم وصوله للائحة حزب «الليكود» قبيل الانتخابات الإسرائيلية وخروجه من «الكنيست» الإسرائيلي.

ويعتبر وزير الأمن الداخلي في حكومة نتنياهو السابقة[5] يتسحاق أهرونوفيتس من الشخصيات التي تقوم باقتحام الأقصى وترفع سقف التصريح ضده، فقد قام في 2014/9/24 باقتحام المسجد الأقصى وأشرف بنفسه على الاعتداء على المصلين والمرابطين[6]، وقد رافقه خلال الاقتحام وزير الاستيطان في حكومة نتنياهو السابقة أوري أريئل بالإضافة إلى 117 مستوطنًا، وقد أوقعت قوات الاحتلال عشرات الإصابات المختلفة في صفوف المعتكفين في المسجد الأقصى والمرابطين خارجه ممن منعوا من دخوله[7]. وخلال الحراك الشعبي في القدس رفع



1) كان يشغل حينها رئاسة المفوضية المشكلة من قبل لجنة الداخلية لبحث اقتحامات اليهود للأقصى والتي عرفت بـ «لجنة تسُور».

2) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/8/15.

3) المركز الفلسطيني للإعلام وموقع «فلسطينيو 48»، 2014/9/16.

4) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/10/13.

5) حكومة نتنياهو الثالثة.

6) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/9/24.

7) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/24.

أهرونوفيتس من سقف تصريحاته ضد الأقصى، ففي تصريح له بتاريخ 2014/10/13 قال بأنه «لن يتردد في إغلاق الحرم القدسي الشريف أمام المسلمين مثلما تم إغلاقه أمام الزوار اليهود»، وفي إشارة إلى المرابطين في المسجد الأقصى قال أهرونوفيتس إن «بعض الخارجين على القانون الذين تم دفعهم إلى داخل المسجد صباح اليوم، ينتمون إلى الحركة الإسلامية - داخل إسرائيل- وحماس، وسيتم اعتقالهم»[1].

وفي استقراء عام لمسار الاقتحامات الرسمية نجد أنها قد خفتت بعيد البدء بالتحضير للانتخابات الإسرائيلية ومن ثم تشكيل الحكومة، وآخر الاقتحامات الرسمية قبل الانتخابات كان الاقتحام الذي قامت به عضو «الكنيست» تسيبي حوتوفلي[2] في 2014/11/4 برفقة عدد من كبار ضباط الشرطة، وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال والوحدات الخاصة، وقامت حوتوفلي بجولة في أنحاء المسجد[3]. ولم تتطوّر الاقتحامات من جديد إلا بعد شهر رمضان تزامنًا مع ذكرى «خراب المعبد».

وكان عدد من قيادات الأحزاب الإسرائيلية قد توعد قبيل الانتخابات بتمرير قوانين تنص على «تغيير الأوضاع الدينية والقانونية» في المسجد الأقصى. فقد صرح نفتالي بينت[4] زعيم «البيت اليهودي» خلال احتفالية الذكرى الـ 48 لاحتلال شرقي القدس، بأن «اليهود سيتمكنون خلال الأيام القريبة القادمة من الصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه» وهي إشارة لسقف الطروحات السياسية للائتلاف الحاكم خلال مدة الرصد. فيما دعا وزير الزراعة أوري أريئل (البيت اليهودي) إلى اقتحام الأقصى بمناسبة ما يطلقون عليه «عيد شفوعوت» الذي يوافق الأحد 2015/5/24. وقال وزير السياحة ياريف ليفين (ليكود) في تصريح له في 2015/5/18 إنه سيقوم بترتيبات تسمح لكل يهودي باقتحام الأقصى ومن ضمنهم أعضاء «الكنيست»[5].

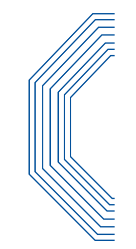
ومع تشكيل حكومة نتنياهو الجديدة، عادت إلى أروقة «الكنيست» مطالب بمنح اليهود «حق الصلاة» في المسجد الأقصى. فقد طالب عضوا «الكنيست» ميكي زوهار («ليكود») وينون ماجال («البيت اليهودي») بعقد جلسة طارئة للجنة الداخلية حول ما أسموه «التمييز ضد اليهود في جبل

1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/14.
2) نائب في «الكنيست» عن «البيت اليهودي».
3) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/11/4.
4) وزير الاقتصاد الإسرائيلي في الحكومة السابقة ووزير التعليم في الحكومة الحالية.
5) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/5/19.

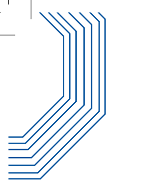
المعبد واضطهادهم»، وقد تعهد وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان بعمل كل ما بوسعه «للحفاظ على حرية أداء الشعائر الدينية لليهود» في المسجد الأقصى[1]. أظهرت هذه الجلسة الانسجام الكبير للأحزاب الإسرائيلية في ما يتعلق بدخول المستوطنين للمسجد الأقصى، وأفضى تصدي النواب العرب في هذه اللجنة لإلغائها بعد تصاعد النقاش بين الطرفين.

ويظهر أن ماجال من النواب الجدد الداعمين لـ «بناء المعبد»، فخلال منتدى سياسي عقدته مجموعات طلابية يمينية في 2015/6/17 حول قضية «صلوات اليهود» في المسجد الأقصى، قال في مداخلته «إننا ماضون نحو الصلاة في جبل المعبد»، وأعرب ماجال عن رغبته التامة في «بناء المعبد»، وحول موقفه من المرابطين قال «علينا أن نقوم بإخراج كل من يقوم بإثارة الشغب في جبل المعبد ويعرقل زيارات اليهود إليه»[2]. وفي المنتدى ذاته اتفق داني عطار عضو «الكنيست» عن «المعسكر الصهيوني» مع ينون ماجال والحاخام المتطرف يهودا غليك على «حق اليهود في الصلاة في المعبد»، وقال عطار: «إنه يجب علينا كيهود أن ندعم صعود اليهود الى جبل المعبد وبعد ذلك يجب علينا أن نقيس مدى تأثير ذلك على العالم العربي والإسلامي برمته»[3]. وبذلك يتّضح إجماع أحزاب اليمين وما يسمى باليسار الوسط على «حق» اليهود في الصلاة في «المعبد».

ويعتبر وزير الزراعة وعضو «الكنيست» أوري أريئل[4] والقيادي في حزب «البيت اليهودي» من الشخصيات الرسمية الفاعلة في اقتحام المسجد الأقصى وتبني دعوات بناء «المعبد»، ومن أبرز تصريحاته ما أدلى به خلال احتفال ديني في مدينة القدس المحتلة بأنه «ينتظر توافر الظروف التي تسمح «ببناء المعبد وتحقيق الخلاص للشعب اليهودي» وحول عمل سلطات الاحتلال مع أذرعه المختلفة صرّح أريئل بضرورة تكاتف جهود «كل أبناء الشعب اليهودي من أجل تحقيق درّة الفرائض اليهودية المتمثلة في إعادة بناء المعبد»[5]. ويحرص أريئل على اقتحام الأقصى خلال المناسبات الدينية التلمودية، ففي ما يسمى ذكرى «خراب المعبد» في 2015/7/26 اقتحم أريئل الأقصى برفقة قوات كبيرة من الأمن وشرطة الاحتلال، حيث وقعت اشتباكات عنيفة مع المرابطين وحوصر عشرات المصلين في الأقصى، وبلغ عدد مقتحمي الأقصى خلال هذا اليوم 323 مستوطنًا، كما سجلت أضرار بالغة بالمسجد القبلي



1) المركز الفلسطيني للإعلام ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2015/6/16.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/6/18.
3) شبكة قدس الإخبارية، 2015/6/18.
4) وزير الزراعة في الحكومة الحالية وكان يشغل منصب وزير «الإسكان» في حكومة نتنياهو السابقة.
5) موقع عربي 21، 2015/4/7.



واعتداءات على موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى[1].

هذا الاستقراء العام لأبرز اقتحامات وتصريحات السياسيين الإسرائيليين، يبرز أنّ الطبقة السياسية الإسرائيلية في تماهٍ تام مع طروحات المستوطنين و«منظمات المعبد» تجاه تقسيم المسجد الأقصى.

ب. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

دأب الاحتلال على اقتحام المسجد الأقصى، كما حافظ على وتيرة الاقتحامات وكثافتها بشكل إجمالي خلال مدة الرصد، مع تصعيدها خلال المناسبات والأعياد اليهودية، ويشارك في الاقتحامات أعدادٌ من المتطرفين والحاخامات أبرزهم الحاخام المتطرف يهودا غليك

وهو أحد أبرز شخصيات «منظمات المعبد»، وقد بقي على نشاطه في اقتحام الأقصى بشكل شبه أسبوعي، حتى حاول الشهيد معتز حجازي اغتياله في 2014/10/29، وفي 2014/10/30 قامت شرطة الاحتلال بإغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين بشكل تام وهو ما يعدّ من أبرز اعتداءات الاحتلال بحق المسجد الأقصى خلال مدة الرصد.

ويمكن أن نلاحظ بأن الاحتلال قد منع خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، أيّ اقتحامات للمستوطنين مع تقديم «تسهيلات» كبيرة لسكان الضفة الغربية لدخول القدس والأقصى طيلة الشهر المبارك، ولكن الاقتحامات عادت بشكل أكبر وأكثر حدة تزامنًا مع ذكرى «خراب المعبد»، ومشاركة شخصيات رسمية في هذه الاقتحامات بعد فترة الانقطاع تلك. ما أدى إلى مواجهات عنيفة واعتداءات على المسجد الأقصى والمرابطين وهو الحدث الذي ختم فيه رصدنا لهذا العام.

أبرز الاقتحامات خلال الرصد هي:

1. تزامنًا مع الذكرى الـ45 لجريمة إحراق الأقصى اقتحم المتطرف غليك في 2014/8/21 برفقة 15 مستوطنًا باحات المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة، وصعد إلى صحن قبة الصخرة، قدم خلال اقتحامه شروحات عن تاريخ ومعالم المعبد المزعوم[2].

2. انتهاك مستوطنة لحرمة المسجد الأقصى بشربها «النبيذ» وأداء صلوات تلمودية يهودية في باحاته، خلال اقتحامها في 2014/9/16[3] برفقة ما يزيد على 58 مستوطنًا عبر مجموعات

1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/26.

2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/21.

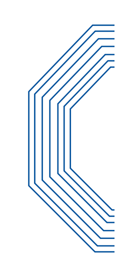
3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/9/16.

من جهة باب المغاربة، وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال وقواته الخاصة. ومع تشديد شرطة الاحتلال لإجراءاتها الأمنية داخل وخارج المسجد الأقصى في 2014/9/30، اقتحم 217 مستوطنًا الأقصى وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال وقاموا بجولة في أنحاء متفرقة منه، وقام أحد المستوطنين بتأدية صلوات تلمودية عند المصلى المرواني غير أن عناصر شرطة الاحتلال أخرجوه على الفور بعد غضب المصلين.[1]

3. اقتحام عدد من الحاخامات للأقصى، برفقة 85 مستوطنًا موزعين على عدة مجموعات في 2014/10/1، وقد حاولوا أداء طقوس وصلوات تلمودية في أنحاء متفرقة من المسجد الأقصى خلال الاقتحام[2]. وفي 2014/10/9 اقتحم عشرات المستوطنين حوش الشهابي الملاصق للمسجد الأقصى شمال باب الحديد في السور الغربي، لممارسة طقوس خاصة بمناسبة ما يسمى «نزول التوراة» عند حائط رباط الكرد[3]، وفي 2014/10/13 اقتحمٍ 185 مستوطنًا الأقصى وترافق الاقتحام مع الاعتداء على المرابطين في الأقصى وعلى المسجد القبلي وإطلاق عشرات قنابل الغاز، مع منع من هم دون الـ 60 عامًا من الرجال والنساء من دخول المسجد[4].

4. تترافق اقتحامات المستوطنين مع مشاركات لعناصر من شرطة أو جنود الاحتلال، كما في 2015/3/25 حيث اقتحم الأقصى نحو 90 مستوطنًا يرافقهم 11 عنصرًا من عناصر المخابرات بشكل استفزازي للمرابطين. حاول المقتحمون أداء طقوس دينية وشعائر تلمودية في رحاب المسجد، إلا أن سدنة المسجد والمصلين تصدوا لهم بالتكبير والتهليل[5].

5. خلال احتفالات ما يسمى بـ «عيد الفصح» العبري في 2015/4/5 اقتحم الأقصى حوالي 100 مستوطن بينهم مجموعة من «منظمة نساء من أجل المعبد»، ولكن وجود المرابطين أرغم قوات الاحتلال على إلزام المستوطنين باللجوء إلى «مسار الهروب» وهو مسافة قصيرة جدًا بين بابي المغاربة والسلسلة[6]. واقتحم 74 مستوطنًا المسجد الأقصى في 2015/4/7 من جهة باب المغاربة على شكل مجموعات، وتجولوا في أنحاء من باحاته وسط حراسة مشددة من قبل شرطة الاحتلال والوحدات الخاصة[7].



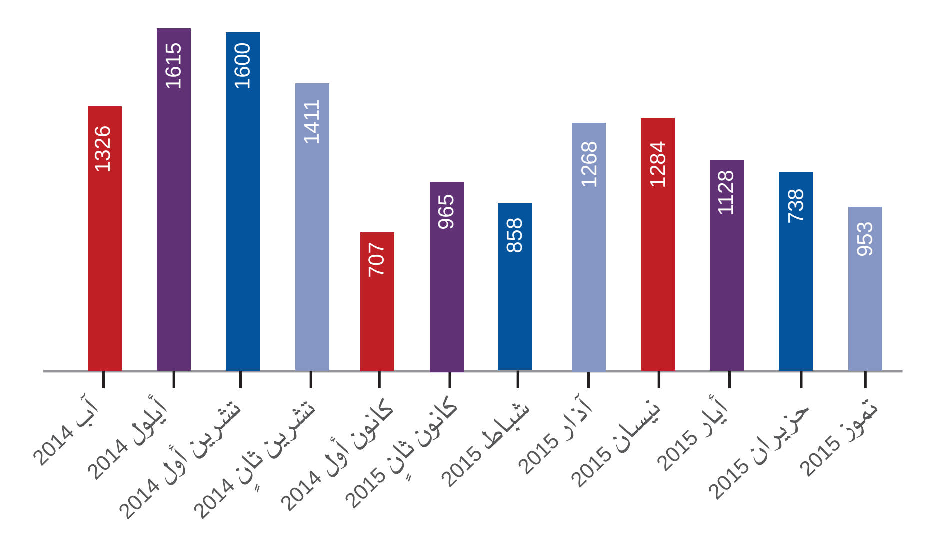
1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/30.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/10/1.
3) تُطلق عليه الجماعات اليهودية والاحتلال تسمية «المبكى الصغير».
4) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/13.
5) كيوبرس، 2015/3/25.
6) كيوبرس، 2015/4/5.
7) كيوبرس، 2015/4/7.

6. مع ذكرى احتلال القدس نشطت المسيرات والاقتحامات للمسجد الأقصى وكان أبرزها ما حدث في 2015/5/17 حيث اقتحم الأقصى أكثر من 160 مستوطنًا، وخلال خروجهم اعتدى المستوطنون على المبعدين عن الأقصى في منطقة باب السلسلة، وأدوا رقصات استفزازية نادوا خلالها «الموت للعرب»[1].

7. بعد فترة الهدوء النسبي في شهر رمضان المبارك والحفاظ على وتيرة متدنية من الاقتحامات، عادت بشدة تزامنًا مع ما يسميه الاحتلال ذكرى «خراب المعبد» وإطلاق «منظمات المعبد» الدعوات لاقتحام الأقصى. وبدأ تصاعد الاقتحامات منذ 2015/7/22، فقد شهدت باحات ومحيط المسجد الأقصى حالة من التوتر والغليان في أعقاب اقتحام نحو 45 مستوطنًا للمسجد بحراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال. وفي 2015/7/25 قام عدد من المستوطنين بأداء طقوس تلمودية أمام بوابات الأقصى ومن ثم الاعتداء على عدد من المصلين والمرابطين، ومع فجر يوم 2015/7/26 فرض الاحتلال شروطًا للدخول للمسجد الأقصى ومنع من هم دون الخمسين عامًا من الدخول للمسجد، وشهد الأقصى مواجهات عنيفة بين قوات الاحتلال والمرابطين على إثر اقتحامه من قبل مئات المستوطنين والعشرات من عناصر الاحتلال، وقيامهم باقتحام المصلى القبلي مرتين وإطلاق وابل من قنابل الصوت والغاز، تسببت بأضرار جسيمة في الممتلكات وإصابة 16 مرابطًا، وبلغ عدد مقتحمي الأقصى خلال هذا اليوم 323 مستوطنًا مع إغلاق شرطة الاحتلال لأبواب المسجد القبلي بالسلاسل المعدنية، كما سجلت أضرار بالغة بالمسجد القبلي واعتداءات على موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى[2].

1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2015/5/19.
2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/7/26.

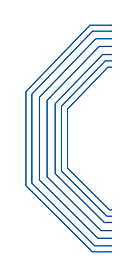
ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال «والسياح» خلال مدة الرصد بلغ نحو 14019 مقتحمًا، وقد توزع عدد المقتحمين على مدار أشهر الرصد وفق الرسم التوضيحي الآتي:



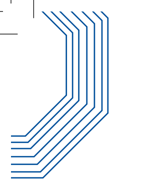
بيان توضيحي لعدد الذين اقتحموا الأقصى خلال أشهر الرصد

ج. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

تقوم الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال بتأمين اقتحامات المستوطنين، ولا يقف الدور الذي تمارسه على الحماية فقط بل أصبحت جزءًا من هذه الاقتحامات عبر مرافقة مجموعات من جنود الاحتلال للمستوطنين، ودخول مجموعات من المجندات أو عناصر المخابرات للمسجد بهدف اقتحامه، ويقدم لهم شروحات عن «المعبد» يقدمها ضباط في الشرطة أو الجيش. تأتي هذه المشاركة ضمن عملية «التثقيف» التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لعناصرها، وتقديم الرؤية «التلمودية» عن تاريخ المسجد الأقصى، ولا شك في أن هذه العمليات تساهم في زيادة العنف الممارس من قبل العناصر الأمنية حيث يصبح قمع المرابطين جزءًا من عقيدتها.



ولكن الأجهزة الأمنية التي تشارك في الاقتحامات أحيانًا وتحميها في أحيان أخرى، اضطرت للرضوخ للضغط الأمني الذي ولَّده الحراك الشعبي المقدسي والتي شكلت تلك الاقتحامات،



لا سيما الرسمية منها، وقودًا لإشعاله وتطوره وتمدده من باحات الأقصى ومحيطه إلى أحياء القدس ووصلت تداعياته إلى مدن الضفة الغربية.

وأمام هذا الحراك الشعبي والعمليات الفردية التي نفذها شبان مقدسيون ضد جنود الاحتلال والمستوطنين وبعض الحاخامات الداعمين لاقتحام الأقصى حمّل المفتش العام للشرطة الجنرال الحنان دانينو النخب السياسية مسؤولية تفجر الأوضاع، فقال في 2014/11/27 إنه سيمنع أعضاء «الكنيست» من دخول الأقصى[1]. هذا التصريح لم يكن الوحيد لدانينو ففي ندوة له في الجامعة العبرية في القدس في 2015/1/14 صرّح بأن الاقتحامات المتكررة التي يقوم بها أعضاء «الكنيست» للمسجد الأقصى ستفجّر المنطقة وحول المطالبات ببناء «المعبد» مكان المسجد الأقصى قال «أرى أنّ وجود المعبد سيشكل تهديدًا وجوديًا للدولة العبرية»، هذه التصريحات نتيجة وجهة نظر أمنية بحتة، تولدت بسبب تعاظم رد الفعل الفلسطيني تجاه الاعتداءات التي تطال المسجد الأقصى المبارك[2]، والردود النوعية خلال الحراك الشعبي.

هذه النبرة المهادنة التي ترى في الاقتحامات الاستفزازية خطرًا أمنيًا لم تؤدِّ إلى تخفيف حدة قمع الأجهزة الأمنية لأي حراك داخل وخارج المسجد الأقصى، بل شهد الأقصى أقسى الاقتحامات خلال مدة الرصد نفذتها الأذرع الأمنية للاحتلال. ولم تكن هذه التصريحات إلا انعكاسًا لعمق الأزمة الأمنية التي عاشها الاحتلال على وقع العمليات الفردية والحراك المقدسي، ولكن الرؤية الأمنية المطبقة على الأرض هي التي تتماهى مع الرؤية الإسرائيلية العامة، فنجد تصريحًا لنائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق يائير نفي يقول بأنه «من حق الإسرائيليين الصلاة في جبل المعبد»، ودعا حكومة الاحتلال إلى «إيجاد حل يعطي الإسرائيليين الحق بالدخول إلى المسجد الأقصى من دون قيد أو شرط»، ودعا الجنرال الإسرائيلي إلى «وقف ملاحقات قوات الاحتلال للمستوطنين الذين يقتحمون الأقصى وعدم اعتقالهم ومنعهم من الصلاة داخل المسجد».

ومن الممارسات الأمنية التي استهدفت المرابطات خلال مدة الرصد، تشكيل قوة مكونة من شرطيات إسرائيليات مهمتها الأساس ملاحقة المرابطات في الأقصى، هذه القوة التي أطلق عليها «وحدة الشرطة النسائية الخاصة» دأبت على منع المرابطات من الاقتراب من

1) «تايمز أوف إسرائيل»، 2014/11/27.

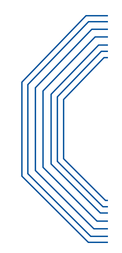
2) صحيفة القدس المقدسية، 2015/1/14.

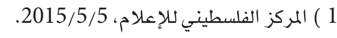
المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى. كما تقوم بنصب كمائن للمرابطات وتلاحق من يقوم منهن بالتكبير في وجه المقتحمين، وقد وصفت المرابطات أفعال هذه الوحدة بأنها اختطاف، حيث يتم استدراج المرابطة أو عزلها عن زميلاتها ثم تنقض عليها الشرطيات بكل قسوة ووحشية. تستخدم المرابطات غطاء الوجه لكي لا تلتقطهم كاميرات شرطة الاحتلال التي تصور المرابطين يوميًا لذلك تتعمد هذه القوة النسائية الكشف عن وجوه المرابطات عنوةً وبشكل قاسٍ، كما يصل الأمر بالشرطيات إلى خلع حجاب المرابطة في محاولة لممارسة ضغط نفسي عليها، ومن ممارسات هذه القوة ما قامت به بتاريخ 2015/5/5 حيث اعتقلت ثلاثة من المرابطات في ساحة قبة الصخرة واقتادتهن بشكل عنيف وسط احتجاج واسع من جميع الموجودين في المسجد المبارك[1].

أبرز الاقتحامات خلال الرصد هي:

قامت الأجهزة الأمنية بأخطر اقتحامين تعرض لهما المسجد الأقصى خلال مدة الرصد، من حيث الكثافة والقوة أو حجم الاعتداء على المصلين وعلى المسجد الأقصى. وتأتي هذه الاقتحامات لقمع حالة الرباط والتصدي التي تحصل في الأقصى، ومواجهة المرابطين لأي تواجد للمستوطنين داخل جنبات المسجد، لذا تصبح الاقتحامات الأمنية محاولة لكسر الصمود وحالة المواجهة ونوعًا من إعادة رسم المشهد في سياق السعي لفرض الرؤية الإسرائيلية على الأقصى والدفع باتجاه التقسيم على أرض الواقع.

ونستعرض أبرز الاقتحامات التي جرت ضمن إطار القمع وكسر إرادة المرابطين، فقد قامت قوات أمنية كبيرة في 2014/10/8 باقتحام المسجد الأقصى واعتدت على المصلين والمعتكفين فيه من أهل القدس والأراضي المحتلة عام 1948، وقد استخدمت قنابل الغاز وأخرى حارقة والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وغاز الفلفل، وعملت على إخلاء المسجد وتفريغه من أغلب المصلين، ومن موظفي دائرة الأوقاف والسدنة[2]، ولم تقف عند هذا الحد بل قامت قوات أخرى بمحاصرة الجامع القبلي المسقوف وتدنيسه لمسافة خمسة عشر مترًا، ملقية أعدادًا كبيرة من القنابل الصوتية والحارقة مما أوقع عددًا من الإصابات في صفوف المرابطين وصل إلى 20 مصابًا داخل الأقصى، كذلك احتراق جزء من سجاد أرضية المسجد





1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/5/5.

2) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/10/8.

القبلي، ومع تجمع المصلين على بوابات الأقصى قامت شرطة الاحتلال بالاعتداء عليهم بالقنابل الصوتية والهراوات والضرب، واعتقلت عددًا منهم[1].

وضمن محاولة الاحتلال لقمع الحراك الشعبي المقدسي، عادت قوات الاحتلال لاقتحام المسجد الأقصى في الشهر التالي بأكثر من 300 جندي بشكل مفاجئ وذلك في 2014/11/5، وقد وصل جنود الاحتلال لمنبر نور الدين (الذي يُعرف بمنبر صلاح الدين الأيوبي)، وتكرر استهداف المرابطين بالقنابل الحارقة والاستخدام المفرط لغاز الفلفل، مما أدى لسقوط عدد من الإصابات أخطرها إصابة أحد المرابطين بعينه، ولم يسلم من رابط من المصلين على بوابات الأقصى فقد استهدفتهم قوات الاحتلال بالقنابل الصوتية وقنابل الغاز[2].

يترافق اقتحام المستوطنين مع اعتداءات لفظية على المصلين، ولكن ذلك لا يتقصر عليهم فقط، فقد قام أحد الضباط بشتم الذات الإلهية مما أثار المرابطين تجاه هذه التطاول حصل ذلك في أحد الاقتحامات التي جرت في 2015/5/13، خلال اقتحام 35 ضابطًا وعنصرًا من قوات الاحتلال، وبعد جولة في باحات المسجد الأقصى والاستماع لشروحات للرواية الإسرائيلية من قبل ضابط مرافق لهم[3].

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

يكمل الاحتلال من نسق «هجومه» على المسجد الأقصى، فإضافةً لما سبق من اعتداءات صارخة على المسجد والتدنيس المنهج الذي يستهدفه. يتدخل الاحتلال بأعمال دائرة أوقاف القدس التي تعتبر المشرف الرسمي على المسجد الأقصى المبارك[4]، فيقوم بالتدخل بأعمال الترميم والصيانة، ويضيق الخناق على حراس وسدنة المسجد الذين يشكلون عقبة مهمة أمام الاحتلال ومستوطنيه، كما يلاحق موظفي دائرة الأوقاف ويبعدهم أو يعتقلهم بهدف تفريغ الأقصى من عصبه الأساس الذي يواجه المحتل.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

يقوم الاحتلال بعرقلة أي محاولة لترميم أي جزء من المسجد المبارك وأبنيته، فلا تتوقف شرطة الاحتلال عن مراقبة أعمال الصيانة والترميمات التي يقوم بها عمال دائرة الأوقاف

1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/10/8.
2) موقع «فلسطينيو 48 »، 2014/11/9.
3) كيوبرس، 2015/5/13.
4) للمزيد انظر الفصل الثالث في: هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى السابع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013.

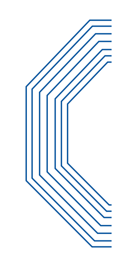
الإسلامية، حيث تعمل على عرقلة العمال والتشويش على عملهم باستمرار، وغالبًا ما يتم منعهم من مواصلة العمل داخل المسجد. هذه المضايقات وأوامر توقيف العمل تأتي بتوصية من موظفي «سلطة الآثار الإسرائيلية» بعد معاينات «مسرحية» معروفة النتائج والتوصيات تزعم أن هذه الترميمات والإصلاحات تضر «بالآثار اليهودية» الموجودة في المكان، وهي محاولة لفرض سيطرة الاحتلال على المسجد في المقام الأول، إلى جانب جعله بحالة سيئة ليكون معرضًا لسقوط أجزاء منه في أي لحظة. جراء حدث مفتعل أو كارثة طبيعية. ومن المشاريع التي لم توافق عليها شرطة الاحتلال مشروع تهوية قبة الصخرة والمصلى القبلي، ومشروع الإطفاء، إضافةً لمنع العمل على أسطح قبة الصخرة والمصلى القبلي[1].

ولا يقف تدخل الاحتلال على أرض الواقع في المنع والتضييق، بل يصل حتى الحالة السياسية التي تحاول إثارة موضوع أعمال الترميم في المسجد كحالة من الخروج عن القانون، بهدف تثبيت أن مرجعية المسجد الأقصى هي الاحتلال. ففي رسالة لوزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئل إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، طالب أريئل بتدخل الشرطة لوقف أعمال الصيانة التي تتم داخل المسجد الأقصى، وحسب تصريحه فإنها «أعمال تتطلب الفحص والمصادقة عليها من قبل اللجنة الوزارية لشؤون الحفريات الأثرية في الأماكن المقدسة»[2]، مما يظهر حجم المراقبة لأي عمل من أعمال الصيانة.

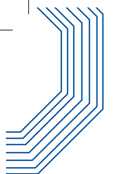
ب. تقييد حركة موظفي الأوقاف:

يعمل نحو 300 حارس في حماية المسجد الأقصى، والوقوف في وجه الاعتداءات شبه اليومية من قبل المستوطنين. ونتيجة للدور الكبير الذي يؤدونه وخصوصًا مراقبة المقتحمين وأي محاولة يمكن أن يقوموا بها لتدنيس المسجد الأقصى والتصدي لهم. فإنهم يتعرضون للمضايقات من شرطة الاحتلال، وكثيرًا ما ينتهي بهم الأمر مبعدين عن الأقصى أو يصبحون رهن الاعتقال بُعيد تصديهم لمحاولات اقتحام المسجد الأقصى. ونرصد في ما يأتي أبرز الاعتداءات التي طالت حراس الأقصى خلال مدة الرصد.

من الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال أوامر استدعاء حراس الأقصى بهدف التحقيق معهم، والتي تطال من لديه دور فاعل في مواجهة الاقتحامات، ففي 2014/10/28 سلمت مخابرات الاحتلال ثلاثة من حراس الأقصى استدعاءات لمراجعتها، وشملت أوامر



1) من مقابلة مع مهندس ومدير مشروعات لجنة الإعمار في المسجد الأقصى بسام الحلاق، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/3/12.
2) «إسرائيل هايوم»، 2015/4/14.



الاستدعاء كلًا من عرفات نجيب، وأشرف أبو رميلة، وهيثم النمري[1].

كما تمنع شرطة الاحتلال حراس الأقصى من الدخول للمسجد المبارك، وأمام أي رفض من الحراس يتم الاعتداء عليهم جسديًا، ففي 2014/8/5 اعتدت عناصر الوحدات الخاصة الإسرائيلية على أربعة حراس خلال اقتحام المستوطنين للأقصى، عند بابي الرحمة والأسباط بينما كانوا يقومون بعملهم وهم: عمار بكير ومحمد عليان ويحيى شحادة وخميس شحادة، كما منعت الشرطة الإسرائيلية معظم موظفي الأوقاف من الالتحاق بعملهم، ولم تسمح إلا بدخول 25 حارسًا من حراس المسجد، مروا عبر 3 حواجز حتى وصلوا الأقصى[2]. وفي 2014/10/31 منعت الشرطة الإسرائيلية موظف الأوقاف جاد الله الغول من الدخول للأقصى من باب السلسلة، وعند محاولته الدخول من بوابة أخرى تم ضربه بشكل عنيف من قبل الوحدات الخاصة، حينها حضر أحد الضباط المسؤولين وأخلى سبيله وسمح له بالدخول إلى المسجد الأقصى[3].

غالبًا ما يكون حراس المسجد في مواجهة مقتحمي الأقصى، فخلال اقتحام جرى في 2015/4/8 قامت القوات الأمنية الإسرائيلية بالاعتداء على الحراس الموجودين فأصيب حارسان بجروح ورضوض أثناء محاولة منع الشرطة من اعتقال مرابطة من المسجد. وقد ختم الرصد على تسريبات لإفراغ الأقصى من حراسه المساهمين بشكل فعّال في التصدي للاقتحامات، وجعل هذه المهمة أداءً وظيفيًا باردًا، بحيث يتحول هؤلاء الحراس إلى شهود زور على استباحة المستوطنين لحرمة الأقصى.

ج. التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين وأهم حالات الاعتقال والإبعاد:

معاناة المصلين والمرابطين في الأقصى لا تنحصر في الممارسات الكيدية على أبواب الأقصى ومصادرة هويات المقدسيين وصولًا إلى منعهم من الدخول للمسجد الأقصى فقط، فهم معرضون للاعتقال التعسفي والمعاملة المهينة خلاله، وبعد التحقيق إما أن يتم تحويلهم للاعتقال الإداري أو المحاكمة، أو الإبعاد عن الأقصى لفترات تتراوح بين 15 و90 يومًا، ودفع غرامات مالية تترواح ما بين 500 و2000 شيكل.

1) صحيفة القدس المقدسية، 2014/10/28.
2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/6.
3) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/10/31.

ومن الممارسات التي يقوم بها الاحتلال فرض القيود العمرية والجغرافية على المصلين، حيث يمنع الاحتلال من هم دون الخمسين عامًا من دخول المسجد الأقصى في كثير من الأحيان وخصوصًا أيام الجمعة، لكنه أمام ضغط الحراك الشعبي المقدسي ألغى هذه القيود في بعض الجمع، ففي 2014/11/14 أدى 40 ألف مصلٍّ صلاتهم في المسجد الأقصى المبارك.

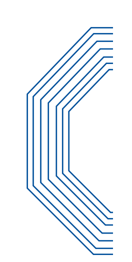
تصاعد استهداف الاحتلال للمرابطين والمصلين خلال تفجر الحراك الشعبي في القدس، فمع بداية مدة الرصد منع الاحتلال النساء بشكل مطلق من دخول الأقصى منذ ساعات الصباح إلى ما قبل الظهر وأحيانًا إلى ما قبل صلاة العصر[1]. ويستخدم الاحتلال الإبعاد عن المسجد الأقصى لتفريغه من المرابطين وليبعد أبرز الوجوه التي تساهم في دعم الرباط وتنشيط مصاطب العلم عصب مواجهة الاقتحامات، ففي 2014/9/8 أمر الاحتلال بإبعاد كل من هنادي الحلواني وزينة عمرو ونهلة صيام لمدة 40 يومًا، وبتاريخ 2014/9/11 أصدر قرارًا بإبعاد أم طارق الهشلمون عن الأقصى للمدة نفسها. كما سلّمت قوات الاحتلال حارس المسجد الأقصى رجائي سعيد الترهي قرارًا بالإبعاد عن الأقصى بتاريخ 2014/9/22 بحجة «تهديد أمن وسلامة الزائرين للأقصى» حتى تاريخ 2014/10/26 وهُدد بتجديد الإبعاد لمدة 6 أشهر. كما أبعد د. حكمت نعامنة عن المسجد الأقصى بتاريخ 2014/9/23 حتى تاريخ 2014/10/26 بعد اعتقاله لعدة ساعات عند أحد أبواب المسجد الأقصى[2].

وفي استقراء لأبرز حالات الاعتقال والإبعاد خلال عام 2015 يبرز أمامنا الأرقام الآتية:

1. كانون ثانٍ/يناير 2015: بلغ مجموع من أبعدتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن المسجد الأقصى 29 بينهم 17 مرابطة[3].

2. آذار/مارس 2015: تم إحصاء 40 عملية اعتقال للمصلين والمصليات من المسجد الأقصى أو بعيد الخروج منه، انتهت 30 منها بأوامر إبعاد عن المسجد، ووصل عدد أيام الإبعاد خلال هذا الشهر نحو 480 يومًا[4].

3. أيار/ مايو 2015: تم رصد 35 حالة اعتقال لمصلين في المسجد الأقصى، بينهم 15 سيدة وفتاة و20 رجلًا، أُبعد 32 منهم عن الأقصى لفترات تتراوح بين أسبوع وثلاثة أشهر، وارتفع

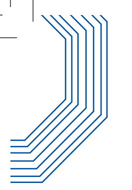


1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/9/1. عادةً ما تكون أيام المنع من الأحد حتى الخميس.

2) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/10/1.

3) كيوبرس، 2015/4/1.

4) كيوبرس، 2015/4/1.



عدد استدعاءات المخابرات للمقدسيين للتحقيق معهم وتسليمهم أوامر الإبعاد[1].

4. حزيران/يونيو 2015: تم اعتقال 30 مصليًا خلال هذا الشهر، ففي 6/16 نفذت قوات الاحتلال في المسجد الأقصى خمسة اعتقالات بينهم 3 نساء مقدسيات، وفي 6/22 اعتقل الاحتلال 6 نساء مقدسيات، واعتقل حارس المسجد الأقصى عصام نجيب أثناء عمله بتاريخ 6/14 [2].

ويشير إحصاء أجراه «كيوبرس» لعدد حالات الاعتقال في جنبات المسجد الأقصى من بداية عام 2015 حتى نهاية شهر حزيران/يونيو 2015 إلى أن عدد المعتقلين بلغ 180 معتقلاً خلال النصف الأول من عام 2015 [3].

5. تموز/يوليو 2015: اعتقلت قوات الاحتلال خلاله 25 مصليًا، من القدس وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 بينهم 8 نساء، وأصدرت قرارًا يمنعهم من دخول المسجد لفترات تراوحت بين أسبوعين وأربعة أشهر[4].

يشار إلى أن قوات الاحتلال تتذرع بتهمة «تهديد سلامة الجمهور ومنع الوصول الى أماكن مقدسة»، لتبرير حالات الاعتقال وأوامر الإبعاد، وهذه التهمة تطال كل من يعرقل اقتحامات المستوطنين شبه اليومية في المسجد الأقصى من المقدسيين أو فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948.

1) كيوبرس، 2015/6/1.
2) كيوبرس، 2015/7/2.
3) كيوبرس، 2015/7/2.
4) كيوبرس، 2015/8/3.

الفصل الرابع:

ردود الفعل على تطورات الأحداث في المسجد الأقصى:

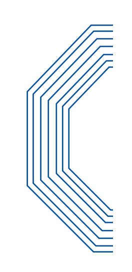
مقدمة:

يرصد هذا الفصل أبرز ردود الفعل على تطورات الأحداث في المسجد الاقصى والقدس، لا سيما حالة الغضب الشعبي الذي اعترى المقدسيين إثر اغتيال الطفل محمد أبو خضير حرقًا على يد مستوطنين متطرفين والذي توج بعمليات دهس وطعن للمستوطنين، بالإضافة إلى استهداف مناطق حيوية في القدس ضربت الأمن. عجز السلطة الفلسطينية كان جليًّا حيث لم يرق خطابها ومواقفها إلى حجم الهجمة الإسرائيلية التي تعرض لها المسجد الأقصى، لا سيما قرارها بالتوجه لمحكمة الجنايات الدولية الذي برز كمحاولة لامتصاص الغضب الشعبي، والأمر ذاته ينطبق على الأردن صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية حيث لم يخرج موقفه من الإطار العام لسياسته تجاه القدس والأقصى والمتمثلة بالتكيّف مع الأمر الواقع الذي يفرضه الاحتلال في الأقصى، واكتفى الأردن بالتلويح بسحب السفير وقطع العلاقات الدبلوماسية في حال استمرت الانتهاكات بحق الأقصى، وغاب الدور العربي والإسلامي بالعموم عن واجهة الأحداث في القدس تاركًا خلفه بيانات الإدانة والتنديد.

كما رصد الفصل أبرز التفاعلات على المستوى الشعبي العربي والإسلامي والفلسطيني، حيث شكل أهل القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى والمصدر الوحيد لتغذية حركة الرباط التي تعتبر أهم وسائل الدفاع عن المسجد الأقصى في وجه مخططات التهويد والتقسيم.

أولاً: المستوى الفلسطيني:

فصائل المقاومة الفلسطينية:



شكل استشهاد الطفل المقدسي محمد أبو خضير حرقًا على يد مستوطنين متطرفين في 2014/7/2 شرارة الحراك الشعبي في القدس التي شهدت مواجهات بين المقدسيين والاحتلال، وتوج الحراك بعمليات فردية نوعية استهدفت المستوطنين ومناطق حيوية في القدس، وبرهن

هذا الحراك الشعبي عن مدى نجاح المقدسيين في تطوير سبل وطرق المواجهة مع الاحتلال.

وفرض تطور الأحداث على فصائل المقاومة الفلسطينية تبني لغة خطاب منسجمة مع هذا التطور وغلب عليه الدعوة إلى مواجهة الاحتلال بشتى الطرق المناسبة بعدما كان حضور القدس في الخطابات الإعلامية لفصائل المقاومة قائمًا على الاستنكار للاعتداءات التي تحدث بحق المدينة المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى المبارك، والتركيز على أهمية القدس ومكانتها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة. وأصبحت القدس جوهر الخطابات الإعلامية لقادة المقاومة والناطقين باسمها رغم تزامن الحراك الشعبي في القدس مع العدوان الصهيوني على قطاع غزة، حيث ركزت على أهمية المقاومة ودورها في حماية القدس ومواجهة التهويد، وتناولت أهمية القدس كجوهر للصراع العربي الإسرائيلي وكعنوان لوحدة الأمة.

فقد دعت حركة حماس إلى صياغة استراتيجية فلسطينية وعربية من أجل حماية المسجد الأقصى، وجددت تأكيدها اعتبار المسجد الأقصى «جوهر الصراع» مع الاحتلال، وأنّ الدفاع عنه يقع على عاتق فصائل المقاومة الفلسطينية باعتبارها الجهة الأمينة على مصالح القضية وثوابتها[1]. كما أكدت كتائب القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، أن مدينة القدس كانت شرارة معركة «العصف المأكول» وستكون شرارة معركة التحرير مع الاحتلال. وشدد الناطق باسم الكتائب أبو عبيدة أن القدس «ستبقى عنوان القتال والمقاومة حتى تحريرها الأراضي الفلسطينية كافة من دنس المحتلين المغتصبين لها»[2].

وفي السياق ذاته، أكدت حركة الجهاد الإسلامي على لسان نائب الأمين العام للحركة زياد النخالة، « أن المسجد الأقصى هو عنوان الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي»، مشددًا على ضرورة أن يكون تحرير القدس وفلسطين عنوان وحدة الأمة[3].

إلا أن هذه الخطابات على أهميتها لم تعكس حقيقة دور فصائل المقاومة وبرامجها العملية في مواجهة الاحتلال في القدس ونصرة المقدسيين.

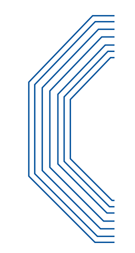
1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/5/2.
2) صحيفة القدس المقدسية، 2014/11/2.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/21.

ففي 2014/8/15 دعت حركة حماس الأردن إلى القيام بدوره وواجبه في حماية المقدسات الفلسطينية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك من الاعتداءات الإسرائيلية والمخططات التهويدية، بوصفها صاحبة الوصاية الدينية عليها، كما دعت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى تحمّل مسؤولياتهما تجاه المقدسات الفلسطينية الإسلامية والمسيحية[1]. كما دعا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في 2014/11/5، كُلاً من «السعودية والأردن ومصر والمغرب لحماية المسجد الأقصى، بحكم خصوصية موقعهم»، واعتبر أن مسؤولية الأقصى هي مسؤولية الأمة وليست مسؤولية الشعب الفلسطيني فقط. ودعا مشعل الشعب الفلسطيني بجميع فصائله والرئاسة الفلسطينية وجميع أطياف الشعب إلى ثورة قوية ضد ما يحدث للمسجد الأقصى لأن هذا «هو الذي يردع الاحتلال»[2]. وفي سياق متصل دعا إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، جامعة الدول العربية إلى تبني خطة استراتيجية وطنية وإسلامية للتمسك بالأرض والدفاع عن القدس، وتوفير الدعم المالي والمعنوي للفلسطينيين[3].

ودعت حركة فتح على لسان المتحدث باسمها أسامة القواسمي، الأمتين العربية والإسلامية للوقوف عند مسؤولياتها تجاه ما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات إسرائيلية، ومن عمليات تدنيس من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال الذين يقومون بحراستهم أثناء عمليات الاقتحام»[4].

ولم تخرج فصائل المقاومة الأخرى عن هذا السياق، فمعظم خطاباتها تراوحت بين إدانة انتهاكات الاحتلال الخطيرة بحق المسجد الأقصى، وبين دعوة الأمتين العربية والإسلامية إلى الخروج بمسيرات في العواصم كافة نصرة للقدس ودفاعًا عن المسجد الأقصى، مشددة على أنه على العالم العربي والإسلامي أن يتحرك قبل فوات الأوان.

إلا أن الرسالة البالغة التي قدمتها فصائل المقاومة للاحتلال هي استهدافها بصواريخها أهدافًا إسرائيلية في مدينة القدس خلال العدوان على قطاع غزة، وحملت هذه الخطوة في



1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/17.
2) صحيفة القدس المقدسية، 2014/11/6.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/2.
4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/9/16.

ظل الحرب الشاملة التي كانت تقودها المقاومة في غزة رسالة واضحة للاحتلال وهي أن القدس ستبقى قبلة المقاومة والمواجهة.

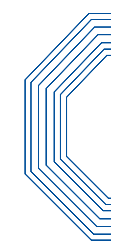
ومع تصاعد العمليات الفردية في القدس، باركت فصائل المقاومة هذه العمليات ولكنها لم تعلن عن مسؤوليتها بشكل مباشر عنها، واكتفت بعض الفصائل بتبني بعض منفذي العمليات كعناصر منضوية تحت جناحها، واعتبرت أن هذه العمليات الفردية تأتي في سياق رد الفعل الطبيعي للمقدسيين في مواجهة الاحتلال وجرائمه في القدس. فقد نعت حركة الجهاد الإسلامي الشهيد معتز حجازي الذي اغتالته قوات الاحتلال في 2014/10/30، بعدما أطلق النار على الحاخام المتطرف يهودا غليك. كما زفت حركة حماس في 2014/11/5، الشهيد إبراهيم عكاري منفذ عملية الدهس بالقرب من حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، والتي أدت إلى مصرع إسرائيليين وإصابة 13 آخرين. وفي هذا الإطار، قال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم إن «هذه العملية النوعية تأتي كرد فعل طبيعي ونتيجة للجرائم والانتهاكات والاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة للأقصى والمقدسات الفلسطينية والاعتداء على المصلين وتهجير المقدسيين"[1]. وفي سياق متصل، باركت حركة حماس عملية الدهس في حي الطور بمدينة القدس المحتلة. وقال المتحدث باسمها حسام بدران، إن حركته ترى في عمليات الطعن والدهس «بطولة وتميزاً وجرأة تستحق التقدير والإحترام من الجميع»[2]. وبدورها باركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية الكنيس التي نفذها غسان أبو جمل وعدي أبو جمل في 2014/11/18، وقالت إن منفذيها ينتميان للجبهة. والجديرة ذكره هنا، أن فصائل المقاومة التي باركت العمليات الاستشهادية في القدس وضعت هذه العمليات في الإطار الفردي، أي أنها لم تنظمها. فمعظم الفصائل ليس لها بنى تنظيمية فعلية في القدس، وتعاني في المحيط القريب من القدس وخاصة في الضفة الغربية من ضغوط مزدوجة من دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية، فالأولى تعتقل كوادر الفصائل، والثانية تساهم من خلال التنسيق الأمني في حصار أي خطوات لمواجهة الاحتلال سواء من قبل الفصائل أو حتى الأفراد عبر حملات اعتقال شبه يومية.

1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/5.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/4/26.

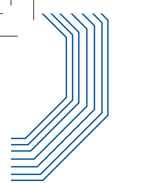
وبرز دور السلطة جليًا في محاولاتها المتعددة لإجهاض الحراك الشعبي في القدس لمنع اندلاع انتفاضة ثالثة محتملة. وفي هذا الإطار، أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أن معركة فلسطين لن تُحصر في غزة، مشدداً على عدم السماح لأحد أن يخرج «القدس والضفة من ميدان المقاومة». وقال مشعل إن «الأمور صعبة في الضفة بسبب من يُنسق مع العدو مؤكدًا أن الذي طور الحجر إلى بندقية وصاروخ سيتغلب على المعوقات في الضفة الغربية، والمقاومة حقنا وواجبنا، وليس لأحد أن يصادر هذا الحق المقدّس»[1]. وفي سياق متصل، طالبت حركة حماس عبر عضو مكتبها السياسي عزت الرشق، السلطة الوطنية برفع ما أسماه «قبضتها الأمنية» عن الشعب الفلسطيني بالضفة والسماح له بتصعيد فعالياته ضد الاحتلال نصرة للأقصى. وطالب السلطة «بوقف التباهي بمنع اندلاع انتفاضة جديدة... فهذه المواقف لا تبعث على التباهي بقدر ما تبعث على الخزي»[2].

ومع استمرار الاعتداءات اليومية على القدس ومقدساتها، دأبت الفصائل الفلسطينية مع كل اعتداء وانتهاك جديد إلى استنفار جماهيرها للقيام بهبات وتحركات جماهيرية داعمة للمقدسيين وحقهم في مقاومة الاحتلال. وفي هذا الإطار، استنفرت حركة حماس الجماهير الفلسطينية للمشاركة في الفعاليات والمسيرات الجماهيرية نصرة الأقصى، وحثت الحركة جماهير الشعب الفلسطيني على مواصلة الهبة الشعبية وتصعيد الفعاليات الوطنية المساندة للمرابطين في المسجد الأقصى المبارك، حيث شهدت مناطق عدة من مختلف مناطق الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة واللجوء إلى مسيرات متعددة نصرة للمسجد الأقصى بدعوة من حركة حماس، وطالب المتظاهرون من خلال هتافاتهم، السلطة الفلسطينية بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية للرد على انتهاكات الاحتلال المتصاعدة. وفي السياق ذاته، شارك آلاف المواطنين في مسيرتين دعت إليهما حركتا حماس والجهاد الاسلامي في مدينة غزة تضامنًا مع القدس في 2014/10/31.

ودعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى هبة جماهيرية بمشاركة المقدسيين وفلسطينيي 48 وأهالي الضفة، كما طالبت جبهة التحرير الفلسطينية بضرورة مناصرة المسجد الأقصى المبارك والمرابطين فيه في ظل ما تسعى الدولة العبرية لتنفيذه من مخططات خطيرة



1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/9/21.
2) صحيفة القدس المقدسية، 2014/11/16.



بحق المقدسات في القدس المحتلة[1]. وفي سياق متصل، دعت حركتا فتح والجبهة العربية الفلسطينية إلى الخروج بمسيرات في العواصم كافة نصرة للقدس ودفاعًا عن المسجد الأقصى.

وبالنظر إلى المواقف والتحركات السابقة نرى أن الفصائل الفلسطينية تعاني من القبضة الأمنية التي تمارسها السلطة الفلسطينية من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال والتي تحاول جاهدة إجهاض أي حراك في الضفة والقدس، كما أنها تعاني من حصار خانق في قطاع غزة. وبين حالة الحصار والملاحقة والتضييق التي تعيشها الفصائل والمسؤولية الملقاة على عاتقها كطرف مؤثر في معادلة الصراع تبقى هذه الفصائل مطالبة بابتداع الوسائل التي تبعدها عن سقف العجز العربي في الخطاب وتنقلها من دائرة الخطاب إلى الفعل المباشر.

السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

بعد جريمة اغتيال الطفل المقدسي محمد أبو خضير حرقًا، والتي أدت إلى اندلاع الحراك الشعبي في القدس كررت السلطة الفلسطينية خطابها ودعواتها التي باتت تصدر بعد كل اعتداء يقوم به الاحتلال ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس أو ضد المقدسيين والتي تتضمن أحيانًا اللازمة أو الرتابة نفسها، فقد دعا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية العالمين العربي والإسلامي إلى اتخاذ قرارات وخطوات تنفيذية حقيقية لحماية المسجد الأقصى المبارك والدفاع عنه. ودعا عباس الرئيس الأميركي في رسالة عاجلة أرسلها إلى الإدارة الأميركية إلى سرعة التدخل لوقف التصعيد الاسرائيلي في شرقيّ القدس، وخاصة اقتحامات المستوطنين والمتطرفين للمسجد الأقصى المبارك[2].

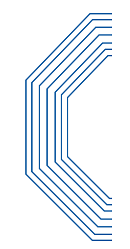
كما أدانت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية العدوان الإسرائيلي الشامل ضد القدس ومقدساتها، واعتبرت الخارجية في 2014/11/5، السياسة الإسرائيلية الرسمية المتبعة في القدس هي تجسيد علني لقرار الحكومة الإسرائيلية بتدمير «حل الدولتين» واغتيال أي فرصة «للسلام» والمفاوضات. وأكدت الخارجية مواصلتها التحرك السياسي والدبلوماسي

1) الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/10/24.
2) صحيفة القدس المقدسية، 2014/10/26.

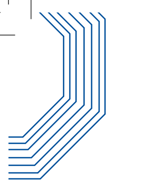
مع الدول كافة والأمم المتحدة، لفضح الطابع الاحتلالي التهويدي العنصري لهذا العدوان الإسرائيلي المفتوح ضد المسجد الأقصى. وطالبت الوزارة العالمين العربي والإسلامي بسرعة التحرك الرسمي والشعبي لنصرة القدس والمسجد الأقصى، قبل فوات الأوان.

كما صدر عن السلطة الفلسطينية تصريحات متعددة تعتبر أن حالة الحراك الشعبي في القدس والعمليات الفردية التي شهدتها المدينة قد تؤدي إلى حرب دينية في حال استمر الاحتلال باعتداءاته على المقدسات الإسلامية والمسيحية، حيث أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون القدس أحمد قريع، أن اقتحام عناصر من جمعية «طلاب لأجل المعبد» المتطرفة للمسجد الأقصى المبارك، يدفع باتجاه حرب دينية ويعتبر استفزازًا لمشاعر المسلمين[1]. وقال مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش، خلال لقائه مستشار وزير الخارجية الأميركي شون كايسي، في 2014/11/4، إن السياسات التي تنتهجها الدولة العبرية في مدينة القدس والمسجد الأقصى تنذر بإشعال حرب دينية في المنطقة[2].

إلا أن هذه الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية كانت بمثابة خطوات شكلية لتنفيس الشارع المقدسي والفلسطيني الغاضب، حيث صدرت اتهامات من جهات فلسطينية رسمية متعددة للسلطة الفلسطينية ورئيسها بتعمّد إغفال الأقصى مقابل التنسيق الأمني، ففي هذا السياق قال النائب عاطف عدوان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، «إن تعمّد إغفال المسجد الأقصى من قبل عباس يظهر وكأن الأقصى ليس في القدس المحتلة التي لم تر لعباس موقفًا حقيقيًا من الهجوم المستمر عليها من قبل الاحتلال وقطعان مستوطنيه»[3]. كما اعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة في 2014/11/19، أن «مشكلة أبو مازن أنه يتعامل باعتباره كرئيس دولة وإنما على الأرض في الحقيقة لا يوجد حتى سلطة ولا دولة، والرئيس نفسه يقول دائمًا بأن السلطة لا تمارس سلطتها على الأرض، وأن الرئيس لا يمارس سلطته كرئيس، وبالتالي أبو مازن يعيش حالة من التناقض». وتابع: «الأولى على أبو مازن أن يتحدث بلغة شعبه وليس باللغة الدبلوماسية الناعمة، وعلى الرئيس أن يفهم



1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/10/19.
2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/11/6.
3) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/11/5.



وأعتقد أنه يعي أن كل التوسلات الناعمة والكلمات الطيبة لن تجعل الدولة العبرية تقدم أي تنازل ولو كان بسيطًا للشعب الفلسطيني».

وهذه الاتهامات الفلسطينية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية جاءت متقاطعة مع معلومات إسرائيلية تؤكد سعي السلطة وأجهزتها الأمنية إلى إجهاض الحراك الشعبي في القدس، فقد نقلت الإذاعة العبرية في 2014/12/1، عن مصدر أمني كبير في السلطة الفلسطينية قوله إن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة وظّفت تأثيرها في شرق القدس المحتلة، وعملت على تقليص عمليات المقاومة، من دون الكشف عن طابع هذه العمليات». ونوّه المصدر إلى أن الأجهزة الأمنية حرصت بشكل واضح على منع انتقال الانتفاضة إلى مدن الضفة الغربية من خلال شن حملات اعتقال واسعة ضد قيادات ونشطاء في حركة حماس، وفي السياق ذاته نقلت الإذاعة العبرية عن مصدر أمني إسرائيلي تأكيده أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة تتعامل مع إمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة كتهديد استراتيجي على بقاء السلطة الفلسطينية ذاتها. ونوّه المصدر إلى أنه على الرغم من تهديد رئيس السلطة بوقف التعاون الأمني بسبب رفض الدولة العبرية الوفاء بمتطلبات التسوية، إلا أن هذا التعاون يتعزز بشكل كبير، مشيرًا إلى أن عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة يعملون في ظروف صعبة جدًا «لكنهم ينجحون في الحفاظ على الهدوء، سيما في مناطق خطرة، مثل الخليل».

وفي ظل تعنت اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو ودعمه المستمر للمستوطنين في إطار سعيه لكسب الانتخابات الإسرائيلية، وتحت ضغط الشارع المقدسي والفلسطيني الثائر ضد الاحتلال، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تفعيل حراكها بالتوجه نحو المحافل الدولية بعد الخيبات السياسية المتتالية التي واجهتها، فقدمت للأمم المتحدة عبر الأردن مشروعًا تحت مسمى «إنهاء الاحتلال»، كما وقع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2014/12/31 على أوراق الانضمام إلى اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية وإلى نحو عشرين منظمة واتفاقية دولية أخرى.

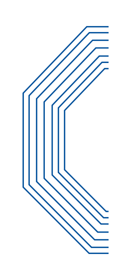
والجدير ذكره هنا، أن مشروع إنهاء الاحتلال الذي وضع عامين لتطبيق حل الدولتين، تضمن تنازلات كبيرة وتفريطًا في القدس، إضافة لتشريع الاحتلال في المدينة وتسليمها له بشقيها

الشرقي والغربي بناء على كونها عاصمة نهائية للدولتين كما ينص القرار. كما تضمن النص حق حرية العبادة والذي يستفيد منه الاحتلال على أثر محاولاته المحمومة قضم أجزاء من المسجد الأقصى وتشريع وجوده فيه.

وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في القدس مع بداية عام 2015 بقيت مواقف السلطة الفلسطينية وتحركاتها دون المستوى المطلوب وبرهنت عن عجزها في تفعيل قضية القدس في الأروقة العربية، فبالكاد تطرقت القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ يومي 28-2015/3/29 للقضية الفلسطينية، حتى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمته التي ألقاها في اليوم الأول من القمة بدا منفصلاً عن واقع المقدسيين ومعاناتهم وحاجاتهم، حيث دعا أبناء الدول العربية إلى زيارة القدس والصلاة فيها «من دون أن يعني ذلك التطبيع مع الاحتلال»، وفقًا لتعبيره. ويقدّم عباس زيارة القدس كحبل خلاص للمقدسيين وحل لمعاناتهم في القطاعات الاقتصادية كافة في وقت تغيب أيّ استراتيجية حقيقية داعمة للقدس بشكل فاعل وواقعي.

وهكذا بقيت السلطة الفلسطينية تراوح مكانها من حيث الشجب والاستنكار مع كل حدث كانت تتعرض له مدينة القدس، فقد استنكرت السلطة الفلسطينية سياسة هدم منازل الفلسطينيين التي تمارسها سلطات الاحتلال، واعتبرت أن استمرار الحكومة الإسرائيلية في تنظيم وتشجيع المتطرفين اليهود، وعصابات المستوطنين، على اقتحام المسجد الأقصى، يشكل إمعانًا إسرائيليًا رسميًا في الدعوة للحرب الدينية، وتمردًا على القانون الدولي، وعلى «إرادة السلام» الدولية[1].

وفي سياق آخر اعتبر رئيس دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير أحمد قريع المخطط الإسرائيلي الذي طرح من قبل منظمة إسرائيلية لتسجيل المسجد الأقصى المبارك كملك تابع للاحتلال الإسرائيلي بشكل رسمي في دائرة «الطابو» الإسرائيلية، «خطوة في منتهى الخطورة ويجب التصدي لها بالوسائل كافة»[2]. كما ندد قريع بقيام طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس بنصب لافتة تعريفية في القدس القديمة، بالقرب من باب الناظر «المجلس»، تحمل



1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/12/9.
2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2015/1/14.

أسماء الأماكن التي حملت تسمية «جبل المعبد» بالإشارة إلى المسجد الأقصى المبارك[1].

إذًا، من الملاحظ أن فعل السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية يقتصر في كثير من الأحيان على بيانات الشجب والاستنكار أمام كل اعتداء تشهده القدس، في محاولة على ما يبدو لتنفيس احتقان الشارع الفلسطيني وعلى وجه الخصوص الشارع المقدسي، حتى أن تلويح السلطة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال أو ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بقيت في إطار الشعارات الإعلامية التي لم تنعكس حقيقة على أرض الواقع، ففي الوقت الذي كانت تتعرض فيه القدس ومقدساتها وخاصة المسجد الأقصى المبارك لاعتداءات وانتهاكات يومية، كان الرئيس الفلسطيني يرى أن أهم ما تحتاج إليه القدس هو زيارة العرب والمسلمين للمدينة المحتلة، وفي الوقت الذي كانت تسن فيه دولة الاحتلال المزيد من القوانين العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة ومحيطها، كانت أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تتباهى بدورها في «قمع» انتفاضة القدس وإضعاف وتيرة عمليات المقاومة، وحتى القضاء عليها. وهذا يشير بوضوح إلى أن السلطة الفلسطينية لا تزال أسيرة التنسيق الأمني، وكل كلام عن إعادة النظر في العلاقة مع «إسرائيل» هو شعارات فارغة.

المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:

شهد الشارع المقدسي حالة من الغليان على أثر استشهاد الطفل المقدسي محمد أبو خضير، حيث شكلت طريقة اغتياله حرقًا حالة من الصدمة لدى جميع الأوساط في القدس، خاصة الفئات المقدسية الشابة التي خاضت مواجهة على شكل هبة واسعة «غير منظمة بالبعد التنظيمي التقليدي»، لكنها باتت أكثر ترتيبًا وتنظيمًا وحضورًا وانتشارًا في مناطق القدس، وكللت بالعمليات الفردية في إطار الرد على الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، وفي إطار ردات الفعل الاحتجاجية والحركات التضامنية لدى المقدسيين أكدت قيادات مقدسية أن جرائم الاحتلال والمستوطنين في القدس المحتلة تنذر باشتعال انتفاضة ثالثة. وقال عضو المجلس الثوري لحركة فتح ومسؤول ملف القدس فيها حاتم عبد القادر في تعقيب على الأسباب والدوافع من تصاعد الأحداث بالقدس: «إن المواطنين المقدسيين وصلوا

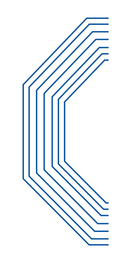
1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2015/2/16.

إلى درجة من الاحتقان والضغط، بحيث أصبح الوضع مهدداً بالانفجار».

وقال إمام وخطيب المسجد الأقصى المبارك، رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، «إنّ قوات الاحتلال تشعر أنها غير قادرة على السيطرة على مدينة القدس، فتحاول تطبيق إجراءات مشددة بحق المقدسيين، حتى وصل الأمر إلى اعتقال الأطفال». وأضاف: «هذا يدل على العجز والتخبط في إدارة مدينة القدس، لأنها سلطة محتلة، وبالتالي تشعر بأنها ضعيفة وغريبة على هذه المدينة». ولفت الشيخ صبري إلى أن أهالي القدس يدركون بأنهم منسيون ومهملون من قبل المجتمع العربي الإسلامي، فهم يحاولون انتزاع حقوقهم المشروعة بأي طريقة يستطيعون الوصول إليها[1].

وأعرب رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس المحتلة، المطران عطا الله حنا، عن استنكاره للاعتداءات الإسرائيلية الموجهة ضد المسجد الأقصى المبارك، معتبرًا أن هذا الاستهداف هو استهداف لكل الشعب الفلسطيني ولهويته وتاريخيه وارتباطه الروحي بمدينة القدس. ومن جهة أخرى، أكد وفد البطاركة والأساقفة وممثلون عن الكنائس كافة في القدس، ورئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الإسلامية وكبار موظفي الأوقاف ومحافظ القدس، في 2014/11/10، أنه لا يجوز تغيير الوضع التاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك قبل احتلاله بجميع باحاته وأبنيته وفي مدينة القدس عامة. وأكدوا، في بيان صحفي مشترك، عقب زيارتهم للمدينة المقدسة، حق المسلمين الكامل في العبادة وحرية الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، وأنه ملك خالص للمسلمين في أنحاء المعمورة كافة. وأكّد الجميع استمرارية العهدة العمرية التي تجمع المسلمين والمسيحيين في بوتقة واحدة من التعايش الأخوي في المدينة المقدسة والذي لا مثيل له في العالم أجمع، وأن العهدة العمرية تحفظ حق المسيحيين في العبادة وممارسة شعائرهم الدينية[2].

وبالمقابل عمد الاحتلال إلى القيام بالعديد من الإجراءات المشددة في محاولة منه لإفشال تحركات المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 الذين شكلوا جدار الصمود في وجه الاحتلال، كما مارس ضغوطًا مختلفة على دائرة الأوقاف الإسلامية حيث أشار خطيب



1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/23.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/10.

المسجد الأقصى المبارك ورئيس الهيئة الإسلامية العليا، الشيخ عكرمة صبري، إلى «وجود ضغوط على دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة للاعتراف باقتحامات الجماعات اليهودية المتطرفة على أنها زيارات سياحية، لتحقيق هدفهم البعيد وهو السماح لليهود بأداء شعائرهم الدينية التلمودية في باحات الأقصى دون أي اعتراض فتمنع الشرطة النساء المسلمات من الدخول كنوع من هذه الضغوطات». واعتبر الشيخ صبري منع النساء من دخول الأقصى بأنه تصرف عدواني غير قانوني وغير إنساني ويتعارض مع حرية العبادة[1].

وفي السياق ذاته قال الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 إن بعض الجهات العربية ضغطت عليهم للسكوت على ما يحدث في المسجد الأقصى من انتهاكات واقتحامات. وأضاف صلاح أن الاحتلال أخرج مؤسسة عمارة الأقصى عن القانون بعدما رأى دورها الريادي في رعاية مصاطب العلم، ودفاعها عن المقدسات[2]. كما قام الاحتلال بإغلاق عدد من المؤسسات التي تهتم بالأقصى حيث أشار النائب العربي في «الكنيست» عن الحركة الإسلامية مسعود غنايم، إلى إن قيام جهاز الأمن العام الإسرائيلي والشرطة بإغلاق مؤسسة الرابطة الإسلامية هو تنفيذ لنوايا وخطط رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الأمن الداخلي أهرونوفيتس الذي أعلن مرارًا عن نيته سن قوانين وتعليمات تحظر نشاطات الحركة الإسلامية ومؤسساتها التي تتابع الأحداث من المسجد الأقصى[3]. وفي سياق متصل، قدم الاحتلال مشروع قانون بتصنيف الحركة الإسلامية «إرهابية» وفي هذا الإطار أكد نائب رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48، الشيخ كمال الخطيب، أن المشروع الإسرائيلي الرامي إلى تصنيف الحركة كـ«منظمة إرهابية»، لن ينجح في تحقيق أهدافه، ورأى أن الهدف من مشروع القانون، «تخويف الحركة وردعها وإرهابها حتى تتراجع عن دورها المتقدم في الدفاع عن القدس والأقصى[4].

وفضلاً عن الضغوط التي مارسها الاحتلال على المؤسسات المقدسية قام باعتقال العديد من المقدسيين وأشار رئيس نادي الأسير قدورة فارس في 2014/8/14 إلى أن دولة الاحتلال اعتقلت ما يزيد على 1600 مواطن في أقل من شهرين الأمر الذي استنزف عمل طاقة

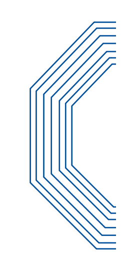
1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/9/5.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/20.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/1/13.
4) صحيفة فلسطيني أون لاين، 2014/10/29.

المؤسسات الحقوقية الذي تحاول تقديم خدمات كافية للمعتقلين[1]. كما عمد الاحتلال في القدس إلى إبعاد عدد من المرابطين ونخب من المقدسيين، فقد أكد عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس النائب المبعد أحمد عطون، أن دولة الاحتلال «تتعامل بعنجهية وتضرب بالمواثيق الدولية عرض الحائط» في ما يتعلق بقضية إبعاد النواب المقدسيين وأي قرار يخص القدس المحتلة»[2].

وقد شهدت القدس خلال مدة الرصد مجموعة من الفعاليات التضامنية، فقد حشدت مجموعة «مبادرون» الشبابية ومجموعة «كوني مؤثرة»، في 2014/9/20، المئات من طلاب الجامعات والمقبلين عليها في جولة إرشادية داخل المسجد الأقصى المبارك[3].

كما انطلقت في 2014/11/6 مسيرة من مدينة يافا قاصدة القدس المحتلة مشيًا على الأقدام، يشارك فيها حشد من أهالي يافا، واللد والرملة. وجاءت المسيرة على شكل مبادرة لعدد من الشبان في يافا، والذين أرادوا من خلالها التعبير عن احتجاجهم على الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، وما يعيشه أهالي القدس من استفزازات وسياسات تستهدفهم. وقد استغرقت المسيرة 17 ساعة، وقطع خلالها الشبان أكثر من 70 كيلو مترًا مشيًا على الأقدام[4].

وشهدت القدس مسيرات ووقفات نصرة للأقصى عند حاجزي قلنديا وحزما العسكريين بين الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، وشارك الآلاف من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في مسيرات احتجاجية عقب انتهاء صلاة الجمعة[5]. كما نظّمت الهيئة الاسلامية العليا بمدينة القدس المحتلة في 2014/11/20، مؤتمرًا صحافيًا بعنوان «التوتر ما زال قائمًا من قبل الاحتلال»، بحضور حشد من القيادات السياسية والدينية في الأراضي الفلسطينية عام 48 والقدس[6]. وفي 2014/7/27 انطلقت فعاليات تضامنية في بلدة كفر قرع نصرة للمسجد الأقصى المبارك. وتضمنت الفعاليات برنامجًا نفذته اللجنة الشعبية في كفر قرع بالتعاون



1) صحيفة القدس المقدسية، 2014/8/14.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/9/14.
3) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/9/21.
4) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/11/6.
5) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/20.
6) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/11/20.

مع المجلس المحلي، تحت عنوان «كفر قرع من أجل الأقصى». وشارك في الندوة شخصيات فاعلة من ضمنهم الشيخ رائد صلاح. وفي 2014/12/27 سيرت الحركة الإسلامية وجمعية الأقصى حافلة للأقصى، من حديقة الغزازوة وسط المدينة.

وفي 2015/5/9 انطلقت مسيرة راجلة من مدينة حيفا تجاه المسجد الأقصى، وشارك في المسيرة التي استمرت ستة أيام، كل من الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية، والدكتور سليمان إغبارية مسؤول ملف القدس والمسجد الأقصى في الحركة، فضلاً عن مشاركة العشرات من أبناء مدينة حيفا وقضائها[1]. وتحت شعار «الأقصى مسؤوليتي» مئات الأطفال يعمرون المسجد الأقصى حيث شارك فيها ما يقارب 250 طفلاً في نشاطات فنية وتربوية، وتراوحت أعمار الأطفال المشاركين في المخيم من 6 إلى 13 عامًا من القدس وضواحيها[2].

ثانيًا: الأردن

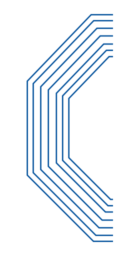
فرض الحراك الشعبي في القدس الذي اندلع على أثر استشهاد الطفل المقدسي حرقًا في 2014/7/2 على الأردن جملة من المواقف بمجملها كانت منددة بعمليات التهويد في القدس ومستنكرة للاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك، فقد أدان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الاعتداءات الإسرائيلية على القدس والمسجد الأقصى في أكثر من مناسبة لا سيما في خطاب العرش في 2014/11/2، حيث أكد أن الأردن سيستمر بالتصدي بشتى الوسائل للممارسات والسياسات الإسرائيلية الأحادية في القدس، والحفاظ على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، حتى يعود السلام إلى أرض السلام، وقال الملك «إن القدس التي روت دماءُ شهدائنا ترابَها هي أمانة في عمق ضميرنا»[3].

إلا أن المملكة الأردنية الهاشمية لم تخرج في جملة مواقفها من الإطار العام لسياستها حيال القدس والمسجد الأقصى، فهي مكبلة باتفاقية سلام مع دولة الاحتلال، وتلتزم سقفًا محددًا في النظر إلى تطورات الأحداث في القدس يتراوح بين الاستنكار والتهديد، وخطاباتها تجاه الأحداث في القدس تكاد تكون مكررة أو متشابهة.

1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/5/10.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/6/4.
3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/11/2.

وتحت وطأة الحراك الشعبي في القدس والعمليات الفردية التي رافقت ذلك، وغليان الشارع الأردني اضطرت الحكومة الأردنية إلى استدعاء سفيرها في «تل أبيب» في 2014/11/5 للتشاور، احتجاجًا على التصعيد الإسرائيلي المتزايد في المسجد الأقصى، والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للقدس، وهذه الخطوة وإن كانت شكلية لتسكين الشارع الأردني الغاضب وغير كافية، إلا أنها تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي سياق متصل، تقدم الأردن في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 بشكوى إلى مجلس الأمن بشأن اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وقال أنه سيتخذ «خطوات واجراءات قانونية أخرى» لوقف هذه الهجمات. ودعا الأردن في رسالة إلى مجلس الأمن الدول الـ15 الأعضاء إلى محاسبة الدولة العبرية عن عملية الاقتحام التي قال إنها ألحقت أضرارًا مادية بالمسجد.

وعلى مستوى التفاعل مع الأحداث في القدس وتطوراتها في المسجد الأقصى عكس الجانب الأردني خوفًا من تضرر العلاقات بين الأردن والاحتلال. ففي هذا الإطار، صرح وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية هايل عبد الحفيظ داود، في 2014/11/5، أن العلاقة بين الأردن ودولة الاحتلال ستضرر بسبب عدم التزام «إسرائيل» ببنود اتفاقية وادي عربة، ولا سيما في ما يتعلق بوصاية الأردن على المقدسات. وفي سياق متصل، أعلن مجلس الأعيان الأردني في 2014/11/6، عزمه اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيقية لدعوة الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي في دورة استثنائية طارئة لمناقشة الممارسات الإسرائيلية العدوانية تجاه القدس والمقدسات. ودعا الى تحرك فوري وحازم من قبل الدول العربية والدول الإسلامية وكذلك الأمم المتحدة، واللجنة الرباعية الدولية، ودول الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية المعنية لمواجهة العدوان الإسرائيلي على القدس، مشددًا على أن استمرار العدوان الإسرائيلي يحبط التوصل إلى «تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ويغذّي قوى التطرف والإرهاب والتكفير والعنف في المنطقة والعالم، ويفشل الجهود الجارية لمحاربة الإرهاب والتطرف في المنطقة».



وفي الإطار ذاته قال رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في 2014/11/9، إن ما يجري في مدينة القدس المحتلة، من انتهاكات واعتداءات على المقدسات الإسلامية ليس عملا فرديًّا، وإنما خطة حكومية إسرائيلية تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض، وأضاف النسور أن

الأردن سيتخذ إجراءات متسلسلة ضد الانتهاكات للمسجد الأقصى. وأكد أنه لن يتم إلغاء معاهدة وادي عربة الموقعة بين الدولة العبرية والأردن في الوقت الحالي. ومثل هذا الموقف يعطي رسالة للاحتلال بأن الأردن لن يلجأ لخطوات ضاغطة على الاحتلال، ولن تكون اعتداءاته على الأقصى سببًا في إعادة النظر بالعلاقات بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبيّن.

وفي 2014/11/11 طالب مجلس النواب الأردني حكومة بلاده بالقيام بمسؤولياتها بكل حزم إزاء «الاعتداءات الإسرائيلية العنصرية المتكررة للقدس والمسجد الأقصى»، وقال المجلس إن «الاعتداءات الإسرائيلية تؤكد عدم احترام الساسة الإسرائيليين للمواثيق والعهود بخاصة معاهدة السلام والرعاية والوصاية الهاشمية للقدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية». وعدّ المجلس موقف الحكومة الأردنية بأنه سليم من حيث خطوة استدعاء السفير الأردني في «تل أبيب»، واستخدام هذه الورقة للضغط على الحكومة الإسرائيلية لمراعاة اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين.

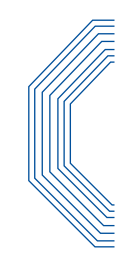
إلا أن هذه الخطوات بقيت دون مستوى الاعتداءات، فالأردن لم يقم بخطوات جدية كمراجعة معاهدة السلام أو تقييم للتعاون الأمني والعلاقات الدبلوماسية، بل استمرت المباحثات بين الأردن ودولة الاحتلال بخصوص اتفاقية استيراد الغاز من «إسرائيل»، الأمر الذي كشفه السفير الإسرائيلي في عمّان دانييل نيفو حيث قال إنه «لن يكون بإمكان إسرائيل أن تحلم بدولة جارة أفضل من الأردن»، مشددًا على أن العلاقات الاستراتيجية بينهما تشهد تطورًا متلاحقًا. وقال نيفو إن جملة التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأردنيين والتي تنتقد السياسات الإسرائيلية لم تحل دون مواصلة تطور وتعاظم تبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون الأمني وزيادة وتيرة التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي. ولفت نيفو الأنظار إلى حقيقة أن الأردن توصّل مع الدولة العبرية قبل شهر لاتفاق يقضي بتزويده بالغاز، علاوة على أن الحكومة الأردنية وافقت على تدشين محطة لتحلية المياه في مدينة العقبة لتزويد ميناء «إيلات» بالمياه الصالحة للشرب[1].

وبدلاً من توفير مناخات داعمة للحراك الشعبي في القدس أو اتخاذ خطوات حقيقية لوقف الاعتداءات والانتهاكات في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية التي يعتبر الأردن

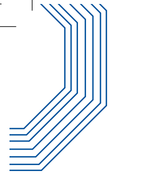
1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/23.

صاحب الوصاية عليها، شارك الأردن في عقد لقاء ثلاثي في 2014/11/14، جمع كلاً من العاهل الأردني ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري ورئيس وزراء الاحتلال نتنياهو في عمان لمناقشة سبل وقف «التوتر» في القدس. وبعد نحو ثلاثة أشهر على مغادرة سفيره من «تل أبيب» أعلن الأردن في 2015/2/2 عن عودة سفيره إلى ممارسة مهامه في «تل أبيب» التي غادرها في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 على خلفيّة الاعتداءات على الأقصى، رغم أن هذه الاعتداءات لم تتوقف، بل اقترنت مع الإعداد لتصعيدها في موسم الأعياد اليهودية. وقد وصف نتنياهو الخطوة الأردنية بالخطوة التي تعكس المصالح المشتركة بين الأردن و«إسرائيل»، وفي مقدمتها الأمن والاستقرار والسلام. كما وقّع الأردن و«إسرائيل» في 2015/3/26 اتفاقيّة للبدء بالمرحلة الأولى من مشروع ناقل البحرين الذي يقضي بربط البحرين الأحمر والميت بقناة وإقامة مجمع لتحلية المياه شمال مدينة العقبة الأردنية ضمن اتفاقية وصفها وزير التعاون الإقليمي، سيلفان شالوم، الذي وقع عن الجانب الإسرائيلي، بأنها أهم اتفاقية بين البلدين منذ توقيع اتفاق السلام عام 1994. وقد مضى الأردن في توقيع الاتفاقية على الرغم من المعارضة التي رافقت بدء الحديث عن هذا المشروع، بذريعة أنه الخيار الوحيد لتحقيق الأمن المائي.

بالمقابل نجح الأردن في الحصول على قرار من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في 2015/4/21 يقضي بتبني قرار الأردن وفلسطين المدعوم من المجموعة العربية والإسلامية حول فلسطين المحتلة الذي يؤكد التعريف الأردني الفلسطيني والإسلامي التاريخي الثابت بأن المسجد الأقصى المبارك هو كامل الحرم القدسي الشريف (كل ما داخل السور) وأن منطقة طريق باب المغاربة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى، وهذه الخطوة وإن كانت تعتبر مهمة لناحية اهتمام الأردن بتراث مدينة القدس وتدخل في إطار الرعاية التاريخية للقدس ومقدساتها إلا أن سعي الأردن الحثيث لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاحتلال يقلل من فرص الاستفادة من هذه النجاحات.



وبالعموم لم تعكس المواقف جدية أردنية في اتخاذ إجراءات دائمة ومؤثرة لوضع حد للاعتداءات المستمرة على الأقصى والمصلين والمرابطين والحراس وموظفي الأوقاف التابعين لوزارة الأوقاف الأردنية. كما أنّ سكوت الأردن على كل ذلك جرّأ أطرافًا إسرائيلية على طرح



فكرة نزع الوصاية الأردنية على الأقصى وجعله تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

وربما كان ما أوردته صحيفة «هآرتس» في 2015/9/3 من أبرز مؤشرات التراجع الخطير في الموقف الأردني حيث ذكرت الصحيفة أن العاهل الأردني عبد الله الثاني أرسل إلى نتنياهو رسالة عبر وزارة الخارجية الأردنية يعبر فيها عن غضب الأردن من «عدم التنسيق» معه في بناء الجسر الخشبي الذي شرعت سلطات الاحتلال ببنائه فوق طريق باب المغاربة في 2014/8/12. وجاء في رسالة الملك -حسب الصحيفة- أن بناء هذا الجسر يهدد استقرار المملكة الأردنية الهاشمية إذ يمكن أن تستغلّ جهات أردنية هذا الأمر وتحرّض على الموقف الأردنيّ الرسمي الذي سكت على إجراء تغييرات في منطقة الأقصى[1] .

وهذا الموقف – إن صحّ – فإنه يعكس استجداء أردنيًّا غير مفهوم بالاحتلال ضد المكونات الأردنية العاملة لنصرة الأقصى، ويوصل رسالة بأن معارضة الأردن لاعتداءات الاحتلال ليست إلا بهدف عدم إعطاء ذريعة للجهات العاملة للقدس والأقصى لتتحرك ضد تقاعس المستوى الرسمي الأردني وليس من منطلق مبدئي يرفض المساس بالأمانة والمسؤولية التاريخية والدينية التي تحملها الأردن من خلال وصايته على المقدسات في القدس.

ثالثًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي:

لم يوفر الموقف العربي والإسلامي الرسمي حالة احتضان للحراك الشعبي في القدس، بل إن حالة التضامن والتفاعل العربي والإسلامي كانت محصورة في كثير من الأحيان ببيانات الشجب والاستنكار التي تحذر من ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المتكررة للقدس من جهة وللمقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى من جهة أخرى، فضلاً عن التحذير من عواقب اعتداءات الاحتلال.

فقد اعتبر رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان، خلال الجلسة الافتتاحية لدورة الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي الذي انعقد في 2014/11/27، أن البرلمان يتابع تطورات القضية الفلسطينية والتي هي القضية المحورية للأمة العربية. وأشار الجروان إلى أن الانتهاكات الأخيرة من اقتحام متكرر لقوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى المبارك واعتدائها على المصلين واعتقال عدد منهم، يعتبر مخالفة صارخة لكل

1) صحيفة «هآرتس»، 2015/9/3.

القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية. وطالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان والأمم المتحدة بالعمل من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، وردع الاحتلال عن أي محاولة للمساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس[1].

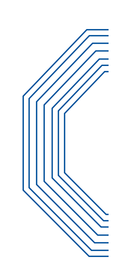
وفي 2014/11/27، حذّر مجلس الوزراء السعودي من خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك. وشدد وزير الثقافة والإعلام عبد العزيز خوجة، على أن ذلك يعتبر انتهاكًا صارخًا لحرمة المسجد الأقصى ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومع تطور الأحداث في القدس، جدد نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي، التأكيد أن القدس خط أحمر والمساس بها سيؤدي إلى عواقب وخيمة. وأضاف بن حلي، في ختام الاجتماع غير العادي للمندوبين الدائمين، في 2014/11/2، أن الدولة العبرية تجاوزت الخطوط الحمراء في انتهاكاتها بحق الأقصى وآخرها كانت الجريمة التي نفذتها قوات الاحتلال وهي إغلاق المسجد الأقصى المبارك[2].

وعقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعًا في العاصمة المغربية في 2014/11/12، وأعلن الفريق الوزاري المنبثق عن المنظمة تشكيل فريق عمل للتحرك على المستوى الدولي وفق خطة عمل واضحة للدفاع عن القدس وفلسطين تجاه إجراءات الاحتلال.

وأكد النائب الأول لرئيس البرلمان التركي صادق ياقوت في 2014/11/25، أن مدينة القدس «هي عنوان الصراع، ولها مكانة عالية في عقيدة ونفوس المسلمين، وإن الأتراك كافة لن يسمحوا لليهود بالاستمرار في تدنيس المسجد الأقصى مهما يكن الثمن»[3].

كما حذرت جامعة الدول العربية من مخاطر التصعيد الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، خاصة الانتهاكات التي تمارس بحق المسجد الأقصى المبارك. جاء ذلك في التقرير الصادر عن الجامعة العربية، الخاص بتطورات القضية الفلسطينية واستعرضه أمينها العام نبيل العربي في 2014/11/29، أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية



1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/10/27.
2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/11/2.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/27.

المستأنفة، التي عقدت في مقر الجامعة. واعتبر التقرير أن استمرار المحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع القائم في الأرض الفلسطينية والمسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول إليه، يعتبر تهديدًا للمنطقة ومن الممكن أن يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها[1].

كما اعتبر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني في 2014/12/9، أن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإجراءات تغيير هوية القدس، وتدنيس المقدسات يضع المجتمع الدولي والعربي أمام مسؤوليات كبرى، ل اسيما في ظل الخرق المتواصل لحقوق الإنسان واضطهاد سكان فلسطين الأصليين، وممارسة سياسية الفصل العنصري بحقهم[2]. وأدان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الاعتداءات الوحشية المتكررة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزّل، والمقدسات الدينية وأماكن العبادة، وعلى رأسها المسجد الأقصى، وأكد المجلس أن «السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب الدولة العبرية الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها شرقي القدس، طبقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية»[3].

وفي سياق متصل قال سفير المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل طراد، إن المملكة تهيب بالمجتمع الدولي للتحرك «لإنقاذ عملية السلام وإيقاف العبث الإسرائيلي في القدس الشريف والمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين»[4].

ومع احتدام الاعتداءات الإسرائيلية في القدس بالتزامن مع الأجواء الانتخابية حذر أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي في 2014/11/28، من مخططات الدولة العبرية لتهويد القدس والقضاء على هويتها وفق خطّة مدروسة، وتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، واستمرار الاستيطان غير المشروع[5].

وعكس الموقف العربي والإسلامي الرسمي في كل مستوياته التفاعلية مع تطورات الأحداث في القدس والأقصى قصورًا واضحًا في توفير دعم حقيقي للقدس والأقصى والمقدسيين ولو

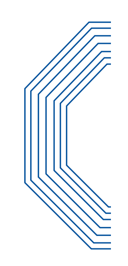
1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/11/29.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/9.
3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/12/9.
4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/12/18.
5) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/12/28.

بالحد الأدنى، بل إن بعض الدول العربية بدل أن تحتضن الحراك الشعبي في القدس عمدت إلى العمل على إجهاضه لتوفير كل سبل التهدئة واستتباب الأمن للاحتلال في القدس، فضلاً عن أن التطبيع مع الاحتلال استمر سواء عبر اللقاءات التجارية والدبلوماسية أو عبر التعاون الأمني والاستخباراتي رغم كل ممارسات الاحتلال العدوانية تجاه الأقصى.

فقد كشف رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الجيش، اللواء عاموس جلعاد، عن تدخل دول عربية لوقف «التحريض» على التظاهر في القدس والأقصى. ووفقًا لجلعاد، فإن جهود الدول العربية التي تدخلت استجابة لتحرك دبلوماسي إسرائيلي أدت إلى نتائج إيجابية «حيث تكاملت الجهود مع العمليات التي أقدمت عليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية». وقد رفض جلعاد الكشف عن هوية هذه الدول انطلاقًا من مبدأ عدم الإقدام على أي خطوة يمكن أن «تحرج الدول العربية التي تهب لمساعدة إسرائيل»[1].

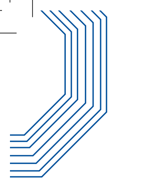
كما كشفت صحيفة «هآرتس» في 2014/12/2 عن تنظيم طائرة تابعة لإحدى دول الخليج، من دون أن تسميها، رحلات جوية إلى «إسرائيل». وقالت هآرتس إن الدولة التي تعود إليها الطائرة لا تربطها بدولة الاحتلال علاقات دبلوماسية رسمية وعلنية، ولهذا فهي لا تجري رحلات جوية بين البلدين. لكن معطيات الطيران تبين أن الطائرة نفذت في الآونة الأخيرة رحلات منتظمة بين «إسرائيل» وتلك الدولة. وكشف عوزي أراد، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، عن تعاون أمني بين «إسرائيل» والسعودية وقد صرح أراد بذلك في كلمة ألقاها في مؤتمر الطاقة 2015 بـ «تل أبيب» في سياق تحديد الأخطار على قطاعي الطاقة والأمن في المنطقة، وهما إيران النووية، وتنظيم داعش، وفق أراد.

ويمكن القول هنا، إن الدول العربية لم تظهر جدية حقيقية في تعاطيها مع ممارسات الاحتلال في القدس، بما يتناسب مع متطلبات إنهاء الاحتلال. بل إن بعض الدول العربية تعزز علاقاتها مع دولة الاحتلال، وارتهانها لها، لتصبح بذلك شريكة في مشروع الاحتلال ومخططات التهويد، في تباين تام بين موقف الدول العربية وبياناتها الظاهرة وبين سلوكها وعلاقتها الباطنة مع الاحتلال.



فعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في القدس مع بداية عام 2015، إلا أن

1) صحيفة الشروق، 2014/11/16



القدس كانت الغائب الأكبر عن القرارات والتفاعل العربي والرسمي، حتى أن القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ يومي 28-2015/3/29 وسيطر عليها الهاجس الأمني في اليمن، بالكاد تطرقت للقضية الفلسطينية التي تعامل معها المجتمعون كبند ثابت على جدول أعمال القمة السنوية وليس من باب الحرص على حل للوقوف في وجه الاحتلال وممارساته التي تتوالى فصولاً من الاعتداءات والانتهاكات، لا سيما في القدس المحتلة والمسجد الأقصى.

رابعًا: المستوى الشعبي:

كان للحراك الشعبي في القدس والاعتداءات المستمرة على المسجد الأقصى المبارك، وما رافق ذلك من عمليات فردية ضد المستوطنين، دور في إعادة القدس إلى دائرة الاهتمام الشعبي بعد تراجع التضامن مع قضية القدس والأقصى في السنوات الماضية نتيجة الواقع الأمني المضطرب الذي تعيشه الدول العربية. ولعل الحرب على غزة التي تزامنت مع الحراك الشعبي في القدس، ووصول صواريخ المقاومة إلى القدس زاد من جذوة التفاعل الشعبي مع القدس والأقصى.

وأطلقت مؤسسة القدس الدولية بذكرى إحراق المسجد الأقصى في 2014/8/21 حملة إعلامية بعنوان: « القدس تنتفض– غزة تنتصر»، كما دعت الاتحادات المهنية المصرية في 2014/8/28 إلى ضرورة التصدي لما يقوم به المتطرفون اليهود من مهاجمة يومية للمسجد الأقصى المبارك، والتعرض القاسي للمصلين المسلمين، وطالبت بوقف اعتداءات الاحتلال بالقدس[1].

وفي 2014/9/4 أقامت مؤسسة القدس الدولية لقاءً تضامنيًا بعنوان: «انتصار غزة سيزهر في القدس»، حضره طيف واسع من مختلف القوى والهيئات السياسية والدينية، كما نظمت في 2014/10/14 حلقة نقاش بعنوان: «القدس في الخطاب السياسي والإعلامي للفصائل والقوى الفلسطينية خلال الحرب الأخيرة على غزة، وانعكاسات الحرب على القدس».

وفي 2014/10/31 نظّم المئات من أبناء الجالية العربية والإسلامية ومناصرون مسيرة غضب نصرة للأقصى والقدس في مدينة أورهوس شمال الدانمرك، بدعوة من «اتحاد الجمعيات

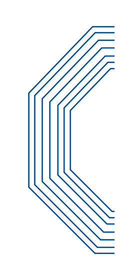
1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/8/28

من أجل فلسطين»[1].

وفي ظل تزايد الاعتداءات على المرابطين وطلبة العلم في المسجد الأقصى المبارك دعا أمين عام هيئة علماء فلسطين في الخارج الدكتور نواف التكروري إلى دعم طلبة العلم في المسجد الأقصى، ومساعدة المحتاجين من المقدسيين على البقاء في بيوتهم، وقال: «إن الأقصى يتعرض لتهديد حقيقي يستهدف تغيير معالمه بالكامل، وللأسف الشديد فإن هذا المشروع تشارك فيه أنظمة عربية، وهذا يستوجب من علماء الأمة أن ينبهوا المسلمين ويشحذوا الهمم من أجل الدفاع عن أولى القبلتين، وهي مهمة جليلة تقع على عاتق المسلمين جميعًا وليست مسؤولية الفلسطينيين وحدهم»[2]. وفي سياق متصل، دعا الشيخ العلامة يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورئيس مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية في 2014/11/7، جميع المسلمين في أنحاء العالم للتحرك والهبة لنصرة المسجد الأقصى المبارك. ووجه القرضاوي دعوة لعلماء المسلمين أن يزأروا بكلمة الحق في مساجدهم، وأن يعلنوا لشعوبهم المسلمة ما يجب عليهم تجاه مقدساتهم، وإنقاذ أقصاهم.

وقال القرضاوي إني أطالب الحكام بالتخلي عن مصالحهم الشخصية وخلافاتهم الجزئية، ليلتقوا للدفاع عن مقدسات الأمة، وأنادي الشعوب أن يتعاون بعضها مع بعض في إجبار الحكام على الاتحاد والتعاون. كما دعا أبناء فلسطين أن ينفروا نصرة للأقصى؛ مطالبًا من «استطاع أن يصل إليه ويرابط فيه فليفعل، ومن استطاع أن يصل إلى القدس ليكثر سواد إخوانه فليفعل، وأدعو الأمة من ورائهم أن تدعم أهل فلسطين بكل ما يحتاجونه لتثبيت صمودهم، وتقوية جبهتهم»[3].

وأعلنت رابطة الصحافة الإسلامية عن إطلاقها حملة إعلامية للدفاع عن المسجد الأقصى، تحت شعار «الأقصى لنا»، تهدف إلى «زيادة وعي المسلمين بقضية المسجد الأقصى، وإظهار ما يتعرض له المسجد من اعتداءات، وتبيان مخاطر الاعتداءات الإسرائيلية وأهدافها»[4].



ونددت قوى وتيارات وشخصيات لبنانية وفلسطينية في لبنان في 2014/11/5، بالاعتداءات

1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/1
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/10/29.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/7.
4) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/2.

الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك. وشهدت المخيمات الفلسطينية وقفات تضامنية ومسيرات شعبية تنديدًا بالاعتداءات على القدس والمسجد الأقصى، حيث نظّم أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم البص قرب مدينة صور اللبنانية، اعتصامًا حاشدًا، رفضًا للجرائم الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى. كما اعتصم اللاجئون الفلسطينيون في «ساحة القدس» في مخيم برج البراجنة قرب بيروت تضامنًا مع المسجد الأقصى.

وفي 2014/11/11 وجهت دائرة الشؤون الدينية في المؤتمر الشعبي اللبناني ومؤتمر بيروت والساحل في بيروت، نداء مشتركًا لـ «مواجهة تهويد الأقصى والقدس». وشدد النداء على أن القدس تنادي المؤمنين، مسلمين ومسيحيين، وتنادي الفصائل بأن توحد صفوفها، وتنادي النظام الرسمي العربي ومؤسساته من جامعة عربية ومجالس وزراء عرب، وإعلام واقتصاد وتعليم وصحة، ليهتم كل مجلس بشؤون القدس حسب اختصاصه، وتوفير مقومات الصمود لأهل القدس[1].

وأطلق منتدى «فلسطين الدولي للإعلام والاتصال» و«رابطة الإعلام المرئي الهادف»، وبالتعاون مع «رابطة الصحافة الإسلامية» و«مؤسسة القدس الدولية»؛ حملة إعلامية واسعة للتضامُنِ مَع الأقصى والشعبِ الفلسطيني بعنوان: «الحرية للأقصى» في 2014/11/22.

وفي 2014/11/19 عقد «ملتقى الوفاء لفلسطين» في لبنان ، لقاءً وطنيًا طارئًا في دار الندوة ببيروت لمناقشة سبل مناصرة الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه ومقدساته بحضور حشد كبير من الشخصيات وممثلي القوى والهيئات والفصائل اللبنانية والفلسطينية. ودعا المؤتمرون الحكومات العربية والإسلامية إلى تنفيذ كل التزاماتها وتعهداتها، لا سيّما المالية منها، تجاه الأقصى والقدس والتي أقرتها في قمم استثنائية انعقدت قبل 14 عامًا إثر انتفاضة الأقصى المبارك[2]. كما تصدرت قضية القدس أعمال الملتقى السنوي العام للجماعة الإسلامية في باكستان الذي عقد في مدينة لاهور بتاريخ 2014/11/21، بحضور ممثلين عن الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي[3].

1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2014/11/10.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/15.
3) المصدر نفسه.

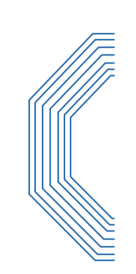
وفي 2014/11/15 دعا رئيس الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين – فرع فلسطين، النائب مروان أبو راس، إلى «ثورة» من أجل القدس مطالبًا علماء الأمة العربية والإسلامية إلى الخروج بتأصيل شرعي واضح مدعّم بالأدلة الشرعية حول حكم الصمت عن الاعتداءات على القدس والمسجد الأقصى، وحكم التفاوض مع المحتل، وحكم التنازل عن القدس[1].

وعقدت جمعية «ميراثنا» التركية في 2014/11/21 المؤتمر السنوي لنصرة القدس والمسجد الأقصى والذي تقوم عليه بمشاركة وفود وشخصيات من سائر العالم الإسلامي، بالإضافة الى وفد من الأراضي المحتلة عام 48 تقدمه الشيخ كمال خطيب نائب رئيس الحركة الاسلامية[2].

ودعمًا للقدس والمسجد الأقصى في ظل الهجمة الإسرائيلية المستمرة، وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عقد في الدار البيضاء بالمغرب في 2014/11/30 مهرجان شاركت فيه هيئات مدنية وسياسية ونقابية وشبابية تحت شعار: «نداء الأقصى»[3].

وفي 2014/12/9 أطلقت حملة لنصرة القدس في ماليزيا بمشاركة ما يزيد على 24 مؤسسة وجمعية ماليزية، وأفاد مدير «مؤسسة القدس الدولية في ماليزيا»، الدكتور محمد مكرم، أن الحملة تسعى لتشكيل حالة وعي بأهمية القدس، وما تمثله من بعد ديني وحضاري للمسلمين كافة في العالم، بعيدًا عن حصرها في بعد قومي وإقليمي[4]. وفي السياق نفسه، أطلقت في 2014/12/11 حملة ضخمة في أندونيسيا لحشد الدعم المادي والمعنوي نصرة للقدس[5]. كما أقيم في السنغال مهرجان تضامني مع القدس والشعب الفلسطيني بحضور شخصيات رسمية وشعبية[6].

وأقام المنتدى الفلسطيني في الدانمرك وأوروبيون لأجل القدس في 2015/1/1 أسبوع التضامن مع الأقصى والقدس بحفل حاشد احتضنه المجلس الإسلامي في الدانمرك، وفي سياق متصل أقام المنتدى الفلسطيني في بريطانيا في 2015/1/4 مهرجانًا تضامنيًا مع الأقصى



1) المصدر نفسه.
2) موقع «فلسطينيو 48»، 2014/11/22.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/30.
4) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/9.
5) المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/17.
6) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2015/1/4.

في وجه الانتهاكات الإسرائيلية وللمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة بعنوان «الأقصى يستغيث»[1]. كما نظمت مؤسسة «شباب ألماني من أجل فلسطين» في العاصمة الألمانية برلين مؤتمرًا شبابيًا تثقيفيًا متخصصًا حول مدينة القدس وقضيتها، وشارك فيه 150 من الشبّان والشابات[2]. وفي 2015/4/8 أقامت مؤسسة القدس الدولية- ماليزيا على هامش مهرجان الثقافة الدولي الخامس عشر في جامعة العلوم الماليزية معرضًا فنيًا للصور التي تحاكي آمال المقدسيين وهمومهم، فضلاً عن تجسيد صوري لما يعانيه المسجد الأقصى من اقتحامات يومية وانتهاكات لقدسيته[3].

وفي نيسان/أبريل 2015 أطلقت رابطة شباب لأجل القدس حملة «ذهب الأقصى» للتضامن مع المرابطات في الأقصى.

كما شهدت مدينة إسطنبول التركيّة في 2015/5/21 ورشة عمل إعلامية نظّمها «منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال»بعنوان «القدس في الإعلام العربي - الواقع والمأمول»، وذلك ، بمشاركة مختصين في الشأن المقدسي ووسائل إعلام عربيّة[4].

وفي شهر حزيران/يونيو 2015 أطلق وقف القدس للتنمية والرعاية حملة خيرية بعنوان: «رابط بمالك في الأقصى»، كما أطلق ملتقى القدس الثقافي في 2015/7/5 حملة:» الأقصى كل السور».

وفي 2015/7/30 عقدت هيئة نصرة الأقصى في لبنان مؤتمرًا صحافيًا، وفي سياق متصل أطلقت رابطة شباب لأجل القدس في 2015/8/5 حملة «رابط بأقصاك». وكان هناك جملة أنشطة لجهات عدة كلجنة القدس في نقابة المهندسين الأردنيين والهيئة الدائمة لنصرة القدس وفلسطين في لبنان وغيرهم لا يتسع التقرير لحصرهم.

خامسًا: الموقف الدولي الرسمي

رغم تمادي الاحتلال في ممارسته العدوانية تجاه القدس والأقصى إلا أن الهاجس الأكبر على المستوى الدولي كان كيفية الحؤول دون اتساع رقعة الحراك الشعبي في القدس وصولاً

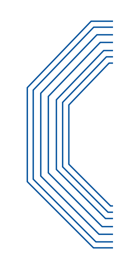
1) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/1/5.
2) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/1/19.
3) المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/4/8.
4) موقع «فلسطينيو 48»، 2015/5/21.

إلى اندلاع انتفاضة ثالثة لذلك حرصت الدول الغربية ومؤسسات ومنظمات المجتمع الدولي في بياناتها وتصريحاتها إلى الدعوة لتهدئة الأوضاع في القدس، وإدانة الاستيطان في القدس الذي استمر ضاربًا كل القرارات الصادرة سواء من الولايات المتحدة أم الاتحاد الأوروبي أم الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية بعرض الحائط.

وفي إطار تهدئة الأوضاع في القدس، اعتبرت وزيرة الخارجية في الاتحاد الاوروبي فيدريكا موغيريني في 2014/11/6، أن حوادث الدهس التي وقعت في شرقي القدس «هي شهادة وإثبات مؤلم لضرورة اتخاذ خطوات وبذل الجهود من أجل التوصل الى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين». ودعا بيان صادر عن موغيريني الأطراف إلى «التصرف بمسؤولية وإظهار ضبط النفس، وعدم زيادة الاشتعال في الوضع المشحون والمتوتر».

وفي 2014/11/12، عبّر مبعوث اللجنة الرباعية الدولية لشؤون الشرق الأوسط، توني بلير عن «قلقه الكبير» إزاء تصاعد الأحداث والتوتر في مدينة القدس المحتلة والضفة الغربية. وأضاف بلير أن «المجتمع الدولي يريد أن يرى وقفًا كاملاً للعنف بأشكاله كافة، واحترامًا مطلقًا والتزامًا تامًا بالتقاليد والممارسات المتفق عليها في الأماكن المقدسة، كما تمت الدعوة إليه من قبل مجلس المؤسسات الدينية للأراضي المقدسة -والأهم من هذا كله- استئنافًا مبكرًا لمفاوضات سياسية ذات مصداقية». ويعكس موقف بلير عدم موضوعية الموقف الدولي الذي يساوي بين الضحية والجلاد ويتجاهل سبب الحراك المقدسي والمتمثل بالاحتلال نفسه.

من جهة أخرى طالبت وزارة الخارجية اليابانية في 2014/11/14، بالتهدئة وعدم تأجيج الموقف في المسجد الأقصى، وبإنهاء حالة التوتر القائمة في القدس المحتلة. وأردف بيان الخارجية: «تحث اليابان مرة أخرى كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على تعزيز الثقة المتبادلة من أجل استئناف مفاوضات السلام» .



وفي 2014/10/31 عبر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن قلقه من تزايد التوتر في القدس وحث المسؤولين على إعادة فتح الأقصى للمسلمين، كما أدان إطلاق النار على مواطن أمريكي (يهودا غليك)، وقال كيري: «من المهم أن يمارس كل الأطراف ضبط النفس

والامتناع عن التصرفات واللغة الاستفزازية، والمحافظة على الوضع القائم التاريخي في الحرم الشريف (جبل الهيكل) بالكلمة والفعل».

وتكرر موقف كيري حول أهمية الحاجة إلى الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى واتخاذ خطوات جدية بهذا الخصوص على هامش الاجتماع الثلاثي الذي عقد في 2014/12/11 بالعاصمة الأردنية عمان وجمع كلاً من العاهل الأردني، ووزير الخارجية الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بهدف تهدئة الأوضاع في الأماكن المقدسة بالقدس، وأشار كيري الى أهمية الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وفي 2014/11/17 أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن قلقه جراء التوتر المتصاعد في القدس، محذرًا من العواقب الوخيمة التي ستنتج عن أي تغيير في الوضع القائم. وندد الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر عقب اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد بالممارسات الإسرائيلية من مصادرة الأراضي، ومخططات التوسع الاستيطاني، وتهجير البدو الفلسطينيين، فضلاً عن التدمير المستمر للعديد من المشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي.

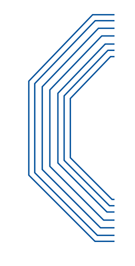
ودعت الأمم المتحدة، الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ضبط النفس والعمل على منع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في مدينة القدس المحتلة. وأجرى أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون، في 2014/11/20 اتصالين هاتفيين مع كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ودعاهما إلى الالتزام بالتفاهمات التي تمّ التوصّل إليها بالاجتماع الثلاثي الذي عقد في 2014/12/11 بالعاصمة الأردنية عمان حول استمرار سريان الوضع القائم كما هو عليه في المسجد الأقصى المبارك .

ورغم الاعتداءات المتكررة على القدس ومقدساتها إلا أن مجلس الأمن بقيت قراراته فارغة المضمون وسلبية القدرة على التأثير، فقد رفض مجلس الأمن الدولي مشروع «إنهاء الاحتلال الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وفق جدول زمني ينتهي قبل نهاية عام 2017. وحظي مشروع القرار الفلسطيني- العربي «المعدل» المقدم من قبل الأردن إلى مجلس الأمن، بتأييد 8 دول (الأردن، الصين، فرنسا، روسيا، الأرجنتين، تشاد،

تشيلي، لوكسمبورغ)، فيما امتنعت 5 دول (المملكة المتحدة، ليتوانيا، نيجيريا، كوريا، روندا) عن التصويت، وعارضته (الولايات المتحدة الأميركية، وأستراليا). وتضمنت تلك الصيغة إشارة إلى أن القدس «عاصمةً للدولتين».

وعلى الرغم من تهدئة الأوضاع في القدس نسبيًا إلا أن الاعتداءات على المقدسات وخاصة الاقتحامات المستمرة للأقصى ازدادت، وفي هذا الإطار كشفت صحيفة الغارديان البريطانية في 2015/3/21 عن معطيات تقرير البعثات الدبلوماسية العاملة في القدس والضفة الغربية وهو تقرير داخلي سنوي حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويقدم للمناقشة في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل ويستعرض التطورات في القدس على مدار عام، ويقدم توصيات تهدف إلى تعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي حيال القدس. وأشار تقرير 2014، وفقًا للغارديان، إلى حالة الغليان في القدس وما قد يؤدي إليه ذلك من تفجر الأوضاع في المدينة المحتلة كما أشار التقرير إلى الوضع في المسجد الأقصى والسياسات التي تتبعها شرطة الاحتلال بالإضافة إلى الاقتحامات. أما التوصيات التي تضمّنها التقرير، ونشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 2015/3/25، فركزت على تعزيز مكانة شرق القدس وفق الرؤية الأوروبية لحل الدولتين مع إطلالة على إجراءات تتعلق بالمستوطنات والمحافظة على الوضع القائم في المسجد الأقصى. معظم التّوصيات التي نص عليها التقرير ليست بالجديدة حيث وردت في تقارير سابقة للقناصل الأوروبيين ولكنها لم تأخذ طريقها إلى التّطبيق. فعلى الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي كان أعلن عن نيته فرض عقوبات على «إسرائيل» بسبب الاستيطان إلا أنه تم تأجيل خطوة تحديد منتجات المستوطنات (لتمييزها وإعطاء المستهلك الأوروبي خيار المقاطعة) وذلك بهدف عدم التأثير على مسار المفاوضات ولكن الاتحاد الأوروبي لم يعد لمناقشة الموضوع بعد انهيار المفاوضات في أواخر نيسان/أبريل 2014.

تسريب التقرير جاء بعد الكشف عن نية البيت الأبيض اتخاذ إجراءات عقابية بحق «إسرائيل» عبر تأييد مشروع يدين الاستيطان في مجلس الأمن وذلك على خلفية تصريح نتنياهو عشية الانتخابات أن حل الدولتين لم يعد صالحًا أو ممكن التطبيق بالإضافة إلى تحريضه على الناخبين العرب يوم الانتخابات التشريعيّة ومحاولة استنهاض الناخبين اليهود عبر تخويفهم من زحف العرب إلى صناديق الانتخابات.



هذا المنحى تبعه التصويت في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المنعقدة في آذار/مارس 2015 على جملة من القضايا من ضمنها انتهاكات «إسرائيل» للقانون الدولي، ولا سيما ما يتعلق منها بالاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس. وفي 2015/3/28 صوت المجلس على قرار أكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ودعا هيئات الأمم المتحدة المختلفة إلى دعم الجهود الفلسطينية الرامية للاعتراف بالدولة، كما تبنّى المجلس قرارًا دعا «إسرائيل» إلى وقف الاستيطان والعودة إلى حدود 1967.

وهذه التقارير الأوروبية أو المواقف الأميركية لا يعول عليها للضغط على «إسرائيل» لوقف سياساتها في شرق القدس لا سيما الاستيطان والمسجد الأقصى، فضلاً عن إنهاء الاحتلال إلا أنها تشكل ضربة معنوية للاحتلال.

وفي ظل ركود القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وفي إطار السعي إلى لعب دور في القضية الفلسطينية وتحريك عجلة المفاوضات التي توقفت في نيسان/أبريل 2014 بدأت فرنسا الترويج لمبادرة لحل الصراع تقوم على التقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يقوم على جمع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في مفاوضات تستمرّ 18 شهرًا وتناقش إقامة الدّولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية» مع حل متفق عليه لقضية اللاجئين. وتطرح المبادرة القدس عاصمة مشتركة لدولتين كما تطرح مبدأ تبادل الأراضي وهو الأمر الذي يعني احتفاظ «إسرائيل» بالمستوطنات الاستراتيجية التي ترفض التخلي عنها وهي «معاليه أدوميم» شرق القدس، وكتلة «غوش عتصيون» جنوب الضفة، و«أرئيل» وسطها.

لكن التجربة مع المفاوضات، سواء التي تم التوصل فيها إلى اتفاقيات ومنها اتفاقية أوسلو، أو التي لم تثمر حلاً، كالمفاوضات التي رعتها الولايات المتحدة عام 2013، لم تثبت فشلها وحسب من حيث إنها لم تؤدّ إلى حل للقضية بل إنها قوّت موقف الاحتلال على الموقف الفلسطيني وأتاحت للجانب الإسرائيلي التمادي في تثبيت الحقائق على الأرض في الأراضي المحتلة وفي القدس بشكل خاص.



الجهة الشرقية
حفريات المصلى المرواني
أبنية مدينة داود
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية
حفريات القصور الأموية
"خـــزان المياه"
حفريات الباب الثلاثي
عين سلوان
"قصر داود"
الجدار الكنعاني
سرداب" وارين"
"نفق تزينور"
قناة سلوان"حزقيال"
"القناة الكنعانية"
الطريق الهيروديانى
بركة سلوان



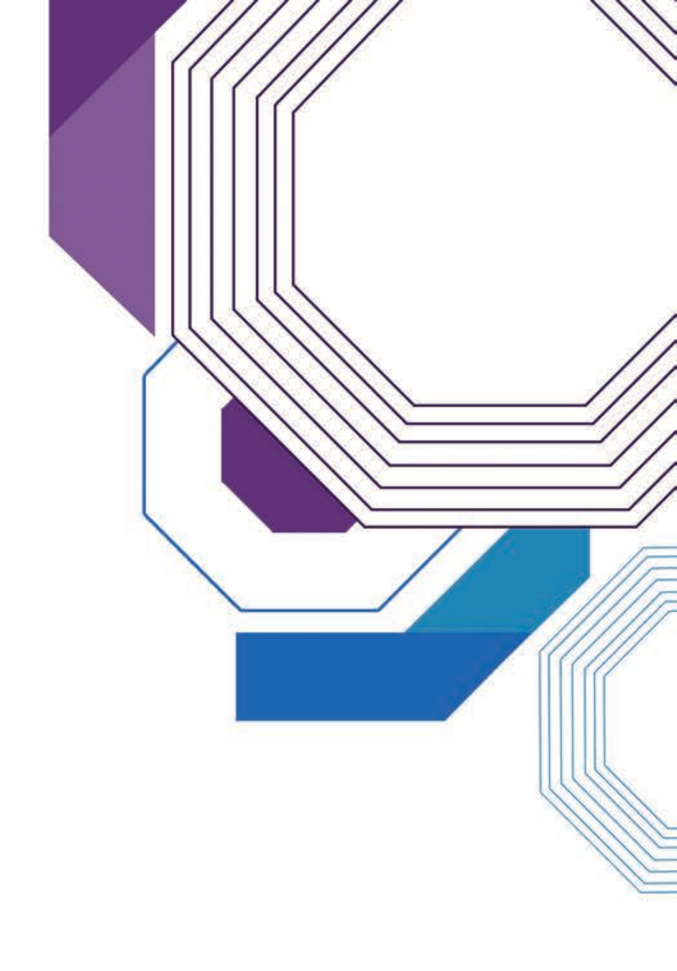
مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الشمالية
"بركة القبرة"
"المجحر"
حفريات حمام العين
"قاعة العصور"
قنـــاة الميــاه
حفريات باب السلسلة
بوابة "وارين"
"القاعة الهيروديانية"
"الممر السري"
"حمام المعبد"
الجهة الغربية
"القاعة الكبرى"
"قنطرة ويلسون"
أنفاق الحائط الغربي
"نفق سلسلة الأجيال"
ساحة البراق
حفريات قلعة القدس
حفريات ساحة البراق
"مركز من القدس إلى القدس"
قناة "الحائط الغربي"
نفق البلدة القديمة
حفريات باب الخليل
نفق "الحي اليهودي"
الحمام الرومـــاني
"جفعاتي"
الجهة الجنوبية
الشمال
الشرق
الغرب
الجنوب
tunnels- active
أنفاق نشطة
tunnels – completed
أنفاق مكتملة
excavation sites - active
مواقع حفريات نشطة
excavation sites - completed
مواقع حفريات مكتملة
أبرز مواقع الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2015/8/1


المجال الأمني الإلكتروني
في محيط المسجد
مركز شرطة المسجد الأقصى
الجهة الشرقية
مقبرة باب الرحمة
مصادرة 1800م²
وبدء تحويل 200م² إلى حديقة عامة
المسجد الأقصى
كنيس مصلى
المدرسة التنكزية
الجزء الذي يسعى الاحتلال للسيطرة
عليه وتخصيصه لصلاة اليهود
المساحة المخصصة لتنفيذ مخطط
شيرانسكي وريبنوفيتس لتهويدها
ساحة البراق
كنيس مصلى
المتحف الإسلامي
الجسر المعلق المزمع انشاؤه
مكان طريق باب المغاربة
مركز ديفد سون
التوسعة
المطروحة للساحة
مركز كيدم
الجهة الجنوبية
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
متحف سلوان



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
حوش الشهابي
"المبكى الصغيــر"
كنيس" قدس الأقداس"
مركز شرطة شارع الواد
كنيس" خيمة اسحاق"
كنيس المدرسة التنكزية
المركز الأمني
الملاصق لساحة البراق
مركز بيت هليبا
مخطط
بيت شتراوس
مجسم المعبد الثالث
كنيس" فخر إسرائيل"
كنيس الخــراب
الجهة الغربية
الشمال
الشرق
الغرب
الجنوب
synagogue- under construction
كنيس يهودي قيد التنفيذ
synagogue- completed
كنيس يهودي مكتمل
police station – under construction
مركز أمني قيد التنفيذ
police station- completed
مركز أمني مكتمل
other Buildings- under construction
أبنية أخرى قيد التنفيذ
other Buildings – completed
أبنية أخرى مكتملة
أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2015/8/1







الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 5647-113 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org